

## الفن السابع : مسائل نحوية

### إحدى عشرة مسألة في النحو

هذه إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشيباني ، أبا القاسم الزجاجي في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى دمشق ، فكتب إليه في الجواب .

### بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك ، وأتم نعمته عليك وأدامها لك ، ووقفت يا أخي - جعلني الله فداك - على مضمّن كتابك الوارد مع أخينا - حفظه الله .

والجواب عنه يصدر إليك ، ولا يتأخر بحول الله ومشيتّه ، ووقفت على ما ضمته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك ، وبادرت اليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلّق قلبك بها ، وليعجل أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، وأتبعته مسائل من عندي منتخبة من ضروب شتى أنت تقف عليها وتذكرني بها .

ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تنقبض في مفاتيحي به ، فإنني أسرّب ذلك ، وأقضي إليك فيه ما عندك على / مبلغ ما يتناهى إليه [ ٤٦/٣ ] علمي - إن شاء الله تعالى .

## المسألة الأولى

أما قولهم : هذا زيد السَّعديّ سعد بكر ، وقولك كيف يعرب سعد ؟ وما الاختيار فيه ؟ فإنّ هذه المسألة يختار فيها الكوفيّون الخفض ، فيقولون : زيد السَّعديّ سَعْدِ بكر ، قالوا : لأنّ معنى قولنا زيد السَّعديّ : زيدٌ من سعدٍ ، ثم تقول : سَعْدِ بَكْرٍ على التّرجمة ، لأننا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريّون فلا يجيزون خفض هذا البتّة ، لأن قولنا : «زيد السَّعديّ سَعْدُ» مرفوع ، وليس بمرفوع ، وإنما الياء المثقلة في آخره دلّت على النّسب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أولاً ، والدّال على الإضافة آخرأ ، ولعمري إن النّسب إضافة لأننا إذا قلنا : رَجُلٌ بَكْرِيٌّ وتميميٌّ ، فإنّما نُضيفه إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه ، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض .

وقد سمّى سيبويه النّسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، يقول<sup>(١)</sup> أصحابنا : زيد<sup>(٢)</sup> السَّعديّ سَعْدَ بكر بالنّصب على أعني :

(١) في ط : « تقول » .

(٢) في ط : « أزيد » بزيادة الهمزة .

سَعَدَ بَكَرٌ ، ولا يَمْنَعُونَ مِنَ الرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى : هُوَ سَعَدُ بَكَرٌ ، وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتة ، وهي مُسَطَّرَةٌ في كتب الكوفيين، ولكنني سألت عنها أبا بكر بن الخياط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك .

## المسألة الثانية

كيف الاختبار في النسب إلى « ماذرايا »<sup>(١)</sup> و « جرجرايا »<sup>(٢)</sup>  
« قالي<sup>(٣)</sup> قلا » ؟

أما جر جرايا وماذرايا فالاختبار في النصب إليهما أن تقول:  
جرجرائي ، وما ذرائي بهمزة بعد ألف بعدها ياء النسب .

وقياس ذلك أن الألف التي في آخر « جرجرايا » فصاعداً

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « ما درايا » بالذال ، صوابها كما في معجم البلدان : « ماذرايا » بالذال ، وهي قرية بالبصرة ينسب إليها الماذرائيون كتاب الطولونية بمصر .

قال ياقوت : والصحيح أن : « ماذرايا » قرية فوق واسط من أعمال فم الصلح ، مقابل نهر سابس . والآن قد خرب أكثرها . أخبرني بذلك جماعة من أهل واسط . انظر معجم البلدان ٣٤/٥ .

(٢) « جرجرايا » بفتح الجيم وسكون الراء الأولى : بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي ، كانت مدينة وخربت مع ما خرب من النهروانات ، ولها ذكر في الشعر كثير .  
قال أبزون العماني :

ألا يا حبذا يوماً جررنا ذبول اللهب بجر جرايا  
انظر معجم البلدان ١٢٣/٢ ، طبع دار صادر - بيروت ١٣٧٥ .

(٣) قالي قلا : اسم مركب من كلمتين .

« وماذرايا » يلزم حذفه في النسب ، لأن الألف في النسب إذا وقعت خامساً « فصاعداً »<sup>(١)</sup> يلزم حذفها ، كما تقول في النسب إلى « حبارى » حُبَارِيَّ<sup>(٢)</sup> وإلى جَحْجَبِيَّ<sup>(٣)</sup> جَحْجَبِيَّ . هذا مُتَّفَقٌ عليه ولا خلاف فيه . فلَمَّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها لازماً ، فلما حذفت الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف في موضع حركة طرفاً / فلزم قلبها ألفاً ، والإبدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في [ ٤٧/٣ ] سقاء ، وشفاء . وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفاً قبلها ألف لزم قلبها همزة على هذا القياس ، فقليل : جرجراي ومادراي ، كما ترى .

وقال سيويه : في النسب إلى « حولايا »<sup>(٤)</sup> و « بردرايا »<sup>(٥)</sup> : حولائي وبردراي . قال : تحذف الألف الأخيرة ، لأنها سادسة وتقلب الياء التي قبلها ألفاً لوقوعها طرفاً قبل ألف ، ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلت : جرجراوي ، ومادراوي ، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سماء : سماوي ، وفي كساء : كساوي ، وفي

(١) « فصاعداً » سقطت من ط والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٢) الحبارى : طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع .

(٣) في ط : « حجبجي » بحاء وجيم وياء وحاء ، وألف مرسومة ياء، تحريف

صوابه من النسخ المخطوطة ، والممتع ١٥٣/١ .

وفي القاموس : جَحْجَبِيَّ : حيّ من الأنصار .

(٤) حولايا : بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر : قرية من عمل

النهروان . انظر الصبان ١٤٥/٤ .

(٥) بردرايا : موضع بنهروان بغداد كما في القاموس .

سقاء : سقاوي تشبيهاً لها بحمراويّ وصفراوي ، وكما أجازوا في  
التثنية : كساوان وسقاوان تشبيهاً بقولهم : حمراوان<sup>(١)</sup> . والوجهُ  
الهمزة .

وكذلك قد أجاز سيبويه في النسب إلى سقاية وصَلَاية<sup>(٢)</sup> :  
سقاويّ وصَلاويّ ، والاختيار عنده ؛ سقائيّ وصَلائيّ ، على ما  
ذَكَرْتُ لك .

وأما « قالي قلا » فليس من هذا لأن هذا من جنس الأسماء المركبة  
من اسمين نحو معديكرب وبعلبك ، ورام<sup>(٣)</sup> هُرْمُز ، وشغَرَبَغْر ، في  
قولهم : ذهب القوم شَغَرَبَغْر أي متفرقين ، وذهبت غنمه شَذْر مَذْر ،  
وكذلك « قالي قلا » حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الأسماء، وذكر  
أنه من اسمين جُعِلَا اسماً واحداً ، فالنسب إلى هذا الجنس من  
الأسماء بحذف الآخر ، والنسب إلى المصدر كقولك في النسب  
إلى : معديكرب : معدى ، وإلى رام هرمز : راميّ ، وإلى بعلبك :  
بَعْلِي .

فأما قولهم : بعلبكيّ فمولّد من اصطلاح العامة عليه ، وإنما  
وجب حذف الآخر من هذا الجنس في النسب كما تحذف هاء

(١) في ط : « حمراون » . تحريف .

(٢) صَلَاية ويهمز : مُدَق الطَّيِّب ، وجمعه : صُلَيْيٌ وَصِلْيٌ . انظر القاموس .

(٣) رامهرمز : بلد بخوزستان .

التأنيث ، لأن القياس فيهما سواء بقولك في طلحة : طَلَجِي وفي عائشة : عائِشِي فكذلك « قَالِي قِلا » النسب إليه : قَالِي ، كما ترى بحذف العَجْز والنَّسب إلى الصدر كما ذكرت لك .

### المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم : « هذه ثلاثمائة درهم فضة خِلاص<sup>(١)</sup> وازنة جِياد » ، الرفع أم النصب ؟

أما الوجه في الفضة والخِلاص والجِياد فالنصب ، لأن هذا تمييزُ جنس الفِضة وتخليصه<sup>(٢)</sup> فتقول : هذه ثلاثمائة درهم فِضة خِلاصاً جِياداً ، فنصبه على / التمييز والتفسير ، فيميز ثلاثمائة بالدرهم المخفوض ، لأنه وإن كان مخفوضاً فهو مفسر لجنس الفِضة ، لأن ثلاث المائة جائز أن يكون دراهم وغير دراهم ، ثم تمييز الجملة بالفِضة ، أعني جملة الدراهم التي دلّ عليها الدرهم بالفِضة ، لأن الدراهم جائز أن تكون فِضة وغير فِضة ، من شبهة<sup>(٣)</sup> ونحاس ، ورصاص وحديد ، ثم تمييز الفضة بالخِلاص ، لأن منها خِلاصاً<sup>(٤)</sup> ، وغير خِلاص ، ثم تمييز ذلك بالجِياد . هذا وجه الإعراب والاختيار .

والرفع جائز على إضمار المبتدأ ، فتقول هذه ثلاثمائة درهم فِضة

(١) الخِلاص بالكسر : ما أخلصته النار من الذهب والفضة .

(٢) في ط : « وتلخيصه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الشبّ - كما في القاموس : حجارة الزّاج .

(٤) في ط فقط : خلاص ، تحريف .

خِلاصٌ جِيادٌ أَي هِيَ فِضَّةٌ خِلاصٌ جِيادٌ .

وأما الاختيار في وازنة لو أفردتها فالرفع ، فتقول هذه ثلاثمائة درهم وازنة فترفعها على النعت ، لأنها ليست ممّا يميّز بها قبلها ، لأنها غير مميزة جنساً من جنس ، إذ كانت غير دالة على جنس من الأجناس كدلالة الفِضَّة والخِلاص والجِياد ، وإنما هي نعت ، كأنه أراد أنها وازنة كاملة غير ناقصة .

والنَّصَب فيها جائز . وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجِياد نصبتها معها ، فقلت هذه ثلاثمائة درهمٍ فِضَّةٌ خِلاصاً وازنةً جِياداً .  
والاختيار ما ذكرت لك .



## المسألة الرابعة

كيف الاختيار في تعريف ثلاثمائة درهم ؟ .

لا يجيز أصحابنا البصريون أجمعون في هذه إلا إدخال الألف واللام<sup>(١)</sup> في الاسم الأخير المخفوض فيقولون: ما فَعَلْتُ ثلاثمائة الدرهم، وأربعمائة الدينار؟ وكذلك كل عدد فسر بمخفوض مضاف إليه، فتعرّفه بإدخال الألف واللام في المضاف إليه نحو قولك: خمسة الأثواب، وخمسة الغلمان، وثلاثمائة الدرهم، وألف الدينار.

هذا هو القياس في تعريف كل مضاف أن يعرف المضاف إليه مثل قولك، هذا غلامٌ رَجُلٍ، وفرس عبد، تقول في تعريفه ما فعل غلامٌ الرَّجُلِ وفرس العبد، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه .

قال ذو الرمة أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup> :

٤٥٩ = وهل يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغُ<sup>(٣)</sup>

(١) في ط فقط : والكلام تحريف واضح .

(٢) ليس من شواهد سيبويه .

(٣) من شواهد : المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، وابن يعيش ١٢٢/٢ ،

والمخصص ١٧/١٠٠ ، ١٢٥ ، وإصلاح المنطق ٣٠٣ ، والهمع والدرر =

ولم يقل الثلاث الأثافي . / [ ٤٩/٣ ]

وقال الفرزدق، أنشده أبو عمر الجرمي :

٤٦٠ = ما زال مذ عَقَدت يَداهُ إزارَه فَمَا فَادرك خَمسة الأَشبارِ (١)

والكوفيون يجيزون : ما فعلت الخمسة الأثواب، والعشرة الدرهم ، والخمس الجوارى ، والثلاث المائة الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يروي عن العرب : إنها تقول هذه الخمسة الأثواب، والمائة الدرهم ، قال شبهوه بقولهم : هذا الحسن الوجه ، والكثير المال . وليس مثله ، لأن قولك : هذا حسن الوجه مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرّف ، لأن إضافته غير محضة ، فلما

= رقم ١٦٩٣ والأشموني ١٨٧/١ . وانظر ديوان ذي الرمة / ٤٢٢ .  
والأثافي : أحجار توضع تحت القدر جمع أنفية بضم الهمة وكسرهما ، وتشديد التحتية ، وهي أحد تلك الأحجار .  
والبلاقع : جمع بلقع ، وهي الأرض المقفرة .  
والمعنى : وهل يرد التحتية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية . انظر حاشية الصبان ١٨٧/١ .  
(١) من شواهد : ابن يعيش ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، والمغنى ٣٧٣/١ ، والعيني ٣٢١/٣ ، والتصريح ٢١/٢ ، والأشموني ١٨٧/١ ، ٢٢٨/٢ ، والهمع والدرر رقم ٨٥٥ . وانظر ديوان الفرزدق/ ٣٧٨ . وفي الدرر : قوله : خمسة الأشبار أراد : طوله خمسة أشبار بشبر الرجال .  
وينسب إليها ، فيقال : غلام خماسي . قال ابن دريد : غلام خماسي : قد أيفع .

أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بهما ، وإنما عوّل الكسائي في ذلك على السّماع ، ولم يكن ليروي - رحمه الله - إلا ما سمع ، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ، ولا من يؤخذ بلغته ، وليس كل شيء يسمع من الشّواذ والنّوادير يجعل أصلاً يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج ، قال سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : إذا جعلت النّوادير والشّواذ غرضك ، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلّاتك .

وأخبرنا أبو إسحاق ، قال : أخبرني أبو العباس المبرّد ، قال : أخبرني أبو عثمان المازني ، قال : أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجّرّمي ، قال : أخبرني أبو زيد الأنصاري : أن قوماً من العرب يقولون : هذه العشرة الدّراهم ، والخمسة الأثواب ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، قال : وليس هم بالفصحاء .

وقد حكى أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم ، وردّها وقال : ليس بماخوذ بها .

قال أبو عمر الجّرّمي : فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب بالخفض : كيف تقول : هذا نصف الدّرهّم ، وثلاث الدّرهّم ، أتجيز هذا النّصف الدّرهّم والثلاث الدّرهّم ؟ فقال لا ، هذا غير جائز ، لا أقول إلا هذا نصف الدّرهّم ، وثلاث الدّرهّم ، فقلت له : فما الفصل بينهما ؟ فقال الفصل بينهما أن

العرب / قد تكلمت بذلك ولم تتكلم بهذا ، فقلت له : فهذه رواية [ ٥٠/٣ ] أصحابنا عنهم تعارض ر وايتكم وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة .  
 وَبَعْدَ فَهُوَ الْقِيَاسُ الْإِلْزَامُ فِي تَعْرِيفِ الْمُضَافِ ، إِنَّمَا يُعْرَفُ بِتَعْرِيفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَأْتِ بِمَقْنَعٍ .  
 وَإِذَا كَانَ الْعَدَدُ مَفْسُورًا بِمَنْصُوبٍ يَمَيِّزُ الْجِنْسَ ، فَأَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي أَوَّلِهِ ، وَلَمْ تَدْخُلْهَا فِي الْمَمَيِّزِ لِعِلَّتَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَجُوزُ تَعْرِيفَهُ ، لِأَنَّهُ وَاحِدٌ دَالٌّ عَلَى جِنْسٍ ، وَالْوَاحِدُ مِنَ الْجِنْسِ مَنْكُورٌ .  
 وَالْآخَرُ ، لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمَمَيِّزِ لَا يَعْرِفُ الْمَمَيِّزَ مِنْهُ لِانْقِطَاعِهِ عَنْهُ وَإِنْفِصَالِهِ مِنْهُ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَعْرِيفِهِ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالتَّعْرِيفِ لَا يَتَعَرَفُ بِهِ ، فَتَقُولُ : مَا فَعَلْتَ أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَالتَّسْعَةَ عَشَرَ ثَوْبًا ، وَالْخَمْسُونَ دِرْهَمًا وَالتَّسْعُونَ ثَوْبًا ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، وَعَلَيْهِ اجْتِمَاعُ جَمَلَةِ النَّحْوِيِّينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ وَحَدَّاقِ الْكُتَّابِ . وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ : مَا فَعَلْتَ الثَّلَاثَةَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا ، فَأَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي مَوْضِعَيْنِ ، وَذَلِكَ خَطَأً ، لِأَنَّ هَذَيْنِ الْأَسْمِينَ قَدْ جَعَلَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ . وَأَقْبَحُ مِنْهُ إِجَازَةُ بَعْضُهُمْ مَا فَعَلْتَ الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ ، فَأَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ، وَهَذَا كُلُّهُ فَاسِدٌ .  
 وَلِذَلِكَ <sup>(١)</sup> يَقُولُ <sup>(٢)</sup> هُوَلاءَ : مَا فَعَلْتَ الْعَشْرُونَ الدَّرْهَمَ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْكُتَّابِ ، وَالْقِيَاسُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

(١) فِي ط فَقَطْ : « وَكَذَلِكَ »

(٢) فِي ط : « تَقُولُ » بِالتَّاءِ .

وقد جاء في كلام العرب ما ركب من اسمين جُعِلَا اسماً واحداً ، ثم عرّف فأدخلت الألف واللام في أوله وذلك قول ابن أَحْمَرَ أنشده سيويه والفراء والأصمعيّ والجماعة :

٤٦١ = تَفَقَّأ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونًا<sup>(١)</sup>

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ، ثم لم يعيدوها .

\* \* \*

(١) من شواهد سيويه ٥٢/٢ ، والإنصاف /٣١٣ ، وابن يعيش ١٢١/٤ ، والخزانة ١٠٩/٣ . وانظر شعر عمرو بن أحمر /١٥٩ ، وفي ط فقط : « جنونه » بهاء السكت .

وفي الخزانة : « تفقأ أي تفقأ ، فهو مضارع أي تنشق السحاب فوق هذه الروضة ، والقلع جمع : قَلْعَة ، وهي : القطعة العظيمة من السحاب . والسواري : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلاً والخازباز هنا : نَبْتُ . وجنونه : طوله ، وسرعة نباته .

## المسألة الخامسة

قولك : هذا عشرون ذِراً نصفين أو نصفان ، وما الوجه في ذلك ؟ .

الوجه في نصفين ، الرفع لأنهما صفة للعشرين ، وليس ما يميّز جنس العشرين من سائر الأجناس .

والنصب بعد ذلك جائزٌ على التمييز والرفع أجود . / [٥١/٣]

\* \* \*

## المسألة السادسة

قولك : ما العلة في تأنيث قوله عز وجل : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ (١) .

اعلم أن هذه الآية تقرأ على وجهين : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ (٢) بتنوين عشر ورفع « الأمثال » صفة للعشر ، وجعلوا العشر حسنات ، فلذلك أنشوا ، لأن ذكر الحسنة قد جرى متصلاً بالعشر فلا لبس في ذلك .

وتقرأ ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ (٣) بترك التنوين وخفض الأمثال .  
والمثل مذكر ، ولكنه أنث حملاً على المعنى ، لأن الأمثال حسنات ، والأصل : فله عشر حسنات أمثالها .

(١) الأنعام / ١٦٠ .

(٢) هي قراءة يعقوب والحسن ، وعيسى بن عمر ، وآخرين : انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٤٢٠ ، وفيها قراءة أخرى لم يشر إليها السيوطي وهي : « عشر أمثالها » يرفع « عشر » : ونصب : « أمثالها » وهي قراءة الأعمش . انظر رقم القراءة السابق في معجم القراءات .

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم في المصحف الذي بين أيدينا .

ومثله مما أنتَ حملاً على المعنى واللفظ مذكر قول ابن أبي ربيعة :

فكان مجنّي دون مَنْ كنت أتقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٌ<sup>(١)</sup> = ٤٦٢

فأنتَ والشخص مذكر ، لأنه أراد نساءً ، وفسر ذلك بقوله : كاعبان ومعصر .

ومثله قول الأعور بن البراء الكلابي :

وإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ<sup>(٢)</sup> = ٤٦٣

فأنتَ والبطن مذكر ، لا خلاف فيه ، لأنه جعل البطن قبيلة ، فحمّله على المعنى ، وفسر ذلك بقوله : «وأنت بريء من قبائلها العشر» .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَقَطَعْنَا لَهُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

فأنتَ والسبب مذكر ، لأنه أراد بالسبب الأمة والجماعة ، وفسر ذلك بقوله : أسباطاً أمماً ، وفسر الأسباط بالأمم .

(١) سبق ذكره رقم /١٤٣ .

(٢) سبق ذكره رقم /١٤٤ .

(٣) الأعراف /١٦٠ .

وفي هذه الآية سؤال آخر أن يقال : لِمَ قال اثنتي عشرة أسباطاً ، ففسر بالجمع ، ولم يقل اثنتي عشرة سبطاً ، كما تقول : رأيت اثنتي عشرة امرأةً ولا تقول نساءً ، ولا تفسّر العدد بعد العشرة إلى التسعة والتّسعين إلا بواحد يدل على الجنس ، ولا تفسر بالجمع ؟ .

والجواب في ذلك : أنه لما قصد الأمم ، ولم يقصد السّبط نفسه لم يجوز أن يفسره بالسّبط نفسه ويؤنث ، ولكنه جعل الأسباط بدلاً من اثنتي عشرة ، وهو الذي تسميه الكوفيون المترجم ، فهو منصوب على البدل لا على التّمييز ، ثم فسره بالأمم . ولو جاء بالامة لقال : [٥٢/٣] اثنتي عشرة أمة ولم يقل أمماً، لأنه قد طابق اللفظ المعنى . /

\* \* \*

## المسألة السابعة

قولك : ما العلة في تحريك « أرضين » ولم يحركوا خمسين في العدد ؟ .

العلّة في ذلك أن الأرض مؤنثة لا خلاف في ذلك ، ويقال في تصغيرها أريضة ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث ، لأنها مقدرة فيه ، ألا ترى أنها تُردّ في التصغير فيقال في تصغير هند ، وعَيْن ، وشَمْس ، وأرض : هُنَيْدَة ، وعُيَيْنَة ، وشُمَيْسَة ، وأريضة . هذا مطرّد غير منعكس ، إلا ما كان من نحو: (حَرْب) و(ذُود)<sup>(١)</sup>، وما أشبه ذلك ، فإن الهاء لا تلحقها في التصغير ، لأنها في الأصل مصادر سُمِّي بها .

وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط منه ، مفتوح الأول نحو : صحفة<sup>(٢)</sup> وجفنة وضربة ، فإذا جمع جمع

(١) الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، وجمعها ، أنواد . وفي المثل : الذود إلى الذود إبل أي إذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً فإلى بمعنى مع .

(٢) الصّحفة كالقصة ، وجمعها : صحاف . قال الكسائي : أعظم القصاص : الجفنة ثم القصعة ثم الصحفة .

السَّلامَة فتح الأوسط منه فقليل : صَحَفَات وَجَفَنَات وَضَرَبَات وَأَرَضَات ، كذلك أيضاً تُحَرِّك لأنها اسم مؤنث . وكذلك قالت العرب في جمعها الصَّحِيح أَرَضَات ، ثم لما قالوا : أَرْضُونَ فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائة ، وَثْبَةٌ<sup>(١)</sup> وَعِزَّةٌ<sup>(٢)</sup> وبابها ، لأنها مؤنثة كما أنها مؤنثة ، وإن لم تكن مثلها في النقصان ، لأنهم<sup>(٣)</sup> قد يُشَبِّهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ ، وإن لم يكن مثله في جميع أحواله ، حَرَكُوا أَوْسَطَهَا بِالْفَتْحِ كما يحركونه مع الألف والتاء لأنه هو الأصل ، فقالوا أَرْضُونَ ففتحوها كما قالوا : أَرَضَات ففتحوها ، لأن ذلك هو الأصل وهذا داخل عليه .

قال سيويه : فقلت للخليل : فَلِمَ قالوا : أَهْلُونَ فَأَسْكَنُوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا أَرْضِينَ؟ فقال : لأن الأهل مذكَّر فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤنث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرك لذلك ، قال الله تعالى : ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾<sup>(٤)</sup> . وقال : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) ثبة : وسط الحوض ، والجماعة والعصبة من الفرسان ، وجمعها ثَبَاتٌ وَثَبُونَ بضمهما .

(٢) عزة كعدة : العصبة من الناس جمعها : عِزُونَ .

(٣) في ط : « لأنها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) الفتح / ١١ .

(٥) التحريم / ٦ .

قال سيويه : فقلت له : فَلِمَ قالوا : أهلات فحرّكوا حين  
جمعوا بالألف والتاء ؟ قال المخبّل السّعدي : / . [٥٣/٣]

وهم أهلات حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصمٍ إذا أدلجوا بالليل يَدْعُونَ كَوْتُرًا<sup>(١)</sup> ٤٦٤  
فقال : شبهوه بأرضات ففتحوه لذلك . قال سيويه : ومنهم  
من يقول : أهلات فيسكن الهاء وهو أقيس ، والتحرّيك في كلامهم  
أكثر ، وهذا من الشّواذ الذي يحكي حكاية ، ولا يجعل أصلاً أعني  
جمع<sup>(٢)</sup> أهل أهلات .

ومثله في الشّدوذ قول بعضهم في جمع حرة : حرون ، والحرة  
كل أرض ملبسة حجارة ، وكُلَّ جَبَلٍ حرة ، والقياس : حرات  
وحرات ، لأنه لم يلحقه نقصان ، فيجمع بالواو والنون عوضاً من  
نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أرضون .

وذكر يونس بن حبيب أن من العرب من يقول : إحرون<sup>(٣)</sup>

(١) من شواهد : ابن يعيش ٣٣/٥ ، والخزانة ٤٢٧/٣ ، واللسان :  
« أهل » .

والكوتّر : الجواد الكثير العطاء ، أي إن أدلجوا حدوا الإبل بمدحه  
وذكره .

(٢) في ط : « جميع » بالياء ، تحريف

(٣) في الأشموني ٨٥/١ : حرون : جمع حرة ، وإحرون : جمع أحرة ،  
والأحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود وعلق الصبان على قوله :  
« إحرون » فقال : « قوله : إحرون بكسر الهمزة وحكى فتحها ، ويفتح  
الحاء وتشديد الراء ، وقوله : جمع إحرة بكسر الهمزة . »

فيزيد في أوله همزة ويكسرهما وهذا أشدّ من الأول .

فأمّا خمسون فليس من أرضين في شيء لأنه أسم مبنيّ للجمع من لفظ خمسة ، ولا واحد له من لفظه ، ينطق به ، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة ، وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أرّضات ، ثم أدخلت الواو والنون عليها فدلّت على حركتها .

\* \* \*

---

= وفي التصريح : أن « إحرين » أيضاً جمع حرة ، وأن أصل حرة : « إخرة ، حذفتمزة ، وأن هذا الأصل ترك ، وصار نسياً منسياً أي فالمستعمل حرة بلا همز وعلى هذا يكون قول الشارح : جمع إخرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن » .

## المسألة الثامنة

قول الشاعر :

أشُدُّ يَدَيْكَ بَمَنْ تَهْوَى فَمَا أَحَدٌ  
يَمْضِي فَيَدْرِكُ حَيَّ بَعْدَهُ خَلْفًا

= ٤٦٥

وقول زهير :

ألا لا أرى ذا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ فَتَرَكَ الأَيَّامُ وَمَيَّ كَمَا هِيَ<sup>(١)</sup> ٤٦٦ =  
وقولك : ما الوجه في قولك : فيدرك ، وفي قولك : فتسركه  
الأيام؟ الرفع أو النصب ؟ .

فالوجه فيهما النصب على الجواب ، لأن الرفع في مثل هذا  
يكون على أحد وجهين : إما على العطف على الأول إذا كان يحسن  
اشتراك الثاني مع الأول كقولك : ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع ، فإنك  
قلت : ما تأتينا وما تحدّثنا ، أو على القطع والابتداء كقولك ، أيضاً في  
هذه المسألة : ما تأتينا فتحدّثنا كأنك قلت : فأنت تحدّثنا الآن . ومثله :

(١) انظر ديوان زهير / ١١٨ . والإمّة بالكسر : الحالة ، والسرعة والدين ،  
والنعمة ، والهيئة والشأن . وغضارة العيش ، ويضم . انظر القاموس .

[٥٤/٣] دعني فلا أعود ، أي دعني فإني لست ممن يعود ، وكما / قال الشاعر :

٤٦٧ = فلا زالَ قَبْرٌ بَيْنَ تَبْنَى وَجَاسِمٍ عليه من الوسمي جودٌ ووابِلٌ<sup>(١)</sup>  
فِيَنْبِتُ حَوْذَاناً وَعَوْفاً مُنَوِّراً سَأْتَبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلُ  
كأنه قال : فهو ينبت ، ولم يجعله جواباً .

ولك أن تقول : ما تأتينا فتحدثنا إذا جعلته جواباً ، فيكون ذلك  
على معنيين : أحدهما : لأن يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدثنا  
أي لو أتينا لحدثتنا .

والوجه الآخر : أن يكون التقدير ما تأتينا : إلا لم تُحدثنا ، أي  
منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك .

وعلى هذا الوجه النَّصْبُ فِي الْبَيْتَيْنِ اللَّذَيْنِ سَأَلْتَ عَنْهُمَا ، فيقال  
في قول زهير : المعنى : إلا لم تتركه الأيام وهي كما هيا ، وكذلك :  
« فما أحد يمضي فيدرك حيَّ بعده خلفاً » بالنَّصْبِ وَالتَّقْدِيرِ : « إلا لم  
يُدْرِكْ بَعْدَهُ حَيٌّ خَلْفاً » ، ألا ترى أنك لو رفعت على العطف لكان

(١) البيتان للنابغة الذبياني . من شواهد سيبويه ٤٢٢ ، والمقتضب ١٩/٢

ورواية البيت الأول في الديوان / ١٦٠ .

سقى الغيث قبراً بين بَصْرَى وَجَاسِمٍ

بغيث من الوسمي قطر ووابل

والوسمي : أول المطر وسمي بذلك لأنه يسم الأرض بالنبات والخصره  
والحوذان : نبت طيب الرائحة ، والعوف : نبت طيب الرائحة أيضاً

التقدير : « لا أرى ذا إمة ولا تتركه الأيام » وهذا غير مستقيم .

وكذلك البيت الآخر : « فما أحد يمضي فيدرك » بالرفع تقديره على العطف : فما أحد يمضي ولا يُدرك ، وهذا محال ، لأنه ليس يريد أن يقول : لا يمضي أحد ولا يدرك حيٌّ منه خَلْقاً على نَفِيهما جميعاً ، لأن المُضِيَّ لا بد منه .

ولو رفعت أيضاً على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطل وَجْهُ الرفع فليس إلا النَّصْب على الجواب .

## المسألة التاسعة

« ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه » و« ما يسأل من شيء فيخطيء فيه » .

أما قوله : ما يسأل عن شيء فيجيب فيه ، فيجوز فيه النصب والرفع .

النصب من وجهين ، والرفع من وجه واحد ، فأحد وجهي النصب « أن يكون التقدير : ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه بالنصب » ، والتقدير والإلم يجب فيه ، أي قد يسأل فلا يجيب . هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب .

والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه ؟ أي لو سُئِلَ لأجاب .

ووجه الرفع على العطف ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه أي ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه ، وهو قبيح ، لأن ما لا يسأل عنه لا يجاب عنه / ولكنه جازم مع قبحه يدخل في النفي مع الأول . [٥٥/٣]

وأما قولك : « ما يسأل زيد عن شيء فيخطيء فيه » فليس فيه إلا

النصب ، لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى<sup>(١)</sup> أنك لو قلت :  
 ما يُسأل عن شيء وما يُخطئ فيه كان غير مستقيم ، والابتداء به  
 وقطعه عما قبله غير جائز ، فليس إلا النصب عليا لجواب ، وفيه  
 المعنيان اللذان في المسألة الأولى : ما يُسأل زيد عن شيء فيُخطئ  
 فيه بالنصب ، والتقدير : إلا لم يُخطئ فيه ، أي فيه ، أي فيه كمالاً  
 فلا يخطئ .

والوجه الآخر ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه ، أي فكيف  
 يخطئ فيه ، أي لو سئل لأخطأ .

(١) في ط : « الأولى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

## المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النسب إلى طيء : طائي ؟  
وما الأصل في طيء ؟ ومن أي شيء اشتقاقه ؟ .

أما قولهم في النسب إلى طيء : طائي ، فالنسب في كلام العرب على ثلاثة أضرب : ضُربٌ منه جاء مصروفاً عن وجهه وحده شاذاً ، فسبيله أن يحفظ حِفْظاً ويؤدي ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم في النسب<sup>(١)</sup> إلى العالية : عَلَوِي وإلى الشتاء : شَيْتَوِي ، وإلى الدهر : دُهْرِي<sup>(٢)</sup> ، وإلى الروح : رُوحَانِي ، وإلى دراب جرد ، وهي مدينة : دراوَرِدِي ، وإلى طيء طائي ، وإلى الرّي : رازي : وإلى مروة : مَرَوِزِي ، بزيادة الزاء ، وقد قيل : مَرَوِي على القياس .

وقالوا في النسب إلى هذيل وفقيم كنانة : هُذَلِي وفُقَيْمِي<sup>(٣)</sup> والقياس : ؟ فُقَيْمِي وهُذَلِي .

وقالوا في النسب إلى البادية : بَدَوِي ، وإلى البصرة : بَصْرِي

(١) في ط : «النصب» بالصاد تحريف .

(٢) في الهمع ١٧٣/٦ ، «وللشيخ الهمم» : دُهْرِي بضم الدال نسبة إلى الدهر ، وقياسها فتحها . [ والهم بكسر الهاء والميم ، الشيخ الفاني ] .

(٣) في القاموس : «فقم» : النسب إلى فقيم كنانة : فُقَيْمِي كُفْرَنِي وهم نساء الشهور في الجاهلية . والنسب إلى فقيم دارم : فُقَيْمِي :

بكسر الباء ، هذا قول سيبويه .

وقال غيره : بل قولهم : بَصْرِيّ ، قياس ، لأنه يقال للحجارة الرَّخوة بَصْرَة بفتح الباء والحاق هاء التانيث ، وبِصْر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان . قالوا : ويلزم في النسب حذف الهاء فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حَسَن .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأفق : أَفْقِيّ<sup>(١)</sup> وإلى حروراء وهو موضع : حَرُورِيّ ، وإلى جلولاء : جَلُولِيّ ، وإلى خراسان : خُرَاسِيّ ، وخُرَاسِيّ<sup>(٢)</sup> ، وخراساني ، على القياس ، ثلاث لغات حكاهما سيبويه .

قال سيبويه ، ومنه قولهم في النسب إلى صنعاء : صنعاني بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاة : بهرائيّ بالنون ، وإلى دستواء مدينة : دستواني بالنون /

[٥٦/٣]

وقال أبو العباس المبرّد : النون في قولهم : دستواني ، وبهرائيّ وصنّعاني بدل من الهمزة كما إنها في عطشان يدل من ألف التانيث التي في عَطْشِيّ ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة ، لأنه اجتمع ألفان ساكتتان ، فأبدلت الثانية همزة ، لأنها لو حذفت صار الممدود مقصوراً . فهذا الضرب كثير من النسب

(١) بفتح الهمزة والفاء ، انظر القاموس : « أفق » .

(٢) انظر شواذ النسب في همع الهوامع ١٧٣/٦ .

جدًا ، في كلامهم ، والعمل فيه على السماع . وقد ذكر سيبويه أن قولهم في النسب إلى طيء : طائي من هذا النوع .

وعندي أنه مع ما ذكر سيبويه فرّوا<sup>(١)</sup> فيه، لو<sup>(٢)</sup> نسبه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة : لأن في طيء ياءين ، وهمزة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة ، وهي ياءان ، وكان السبيل أن يقال : طَيْيٌّ مثاله طَيْيْعِيٌّ<sup>(٣)</sup> فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه فحذفوا الياء الأولى من طيء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فقليل : طائي ، فهذا قياسه :

وضرب منه يأتي على القياس كقولهم في النسب إلى بكر : بَكْرِي ، وإلى عليّ : عَلَوِيّ ، وإلى فتى ، ورحى : فَتَوِيّ وَرَحَوِيّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حدّ النسب .

(١) في ط فقط : « فروى »

(٢) في ط فقط : « أو » مكان : « لو » .

(٣) في شرح الشافية ٣٢/٢ : « أصله » : « طَيْيٌّ كَمَيْيٌّ ، فحذف الياء المسكورة كما هو القياس ، فصار : طَيْيٌّ بياء ساكنة ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفاً إذا كانت عينا أو طرفاً ، وتحركت وانفتح ما قبلها . ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس » .

وضرب منه يأتي على لفظ فعّال أو فاعل كقولهم : لصاحب  
الجِمال : جَمَّال ، ولصاحب الحُمُر : حَمَّار ، ولذي الزَّرع : زارع ،  
ولذي النَّبل ، : نابل ، ولذي التَّمَر ، : تامر ، ولذي اللَّبن ، : لابن  
وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأما القَوْلُ في اشتقاق طييء فإني لا أحفظ شيئاً عن أصحابنا إلا أن  
أبن قتيبة ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصّائغ أن نقلة الأخبار رَوَوْا  
أن طياً أول من طوى المناهل ، سَمِيَ بذلك وأن مراداً تمرّدت فسَميت  
بذلك واسمها يُحابر<sup>(١)</sup> .

قال : ولا أدري كيف هذان الحرفان ، ولا أنا من هذا التأويل  
فيهما على يقين .

فأما اشتقاق مراد من التمرّد فغير مُنكر ، لأن مراداً فعّال من مرّد  
فهو مارِد ، وتَمَرّد فهو متمرّد ، وشقاق مراد من التمرّد غير بعيد .

وأما اشتقاق طييء من طويت فغير مستقيم ، لأن لام الفعّال من  
طييء همزة ، ومن<sup>(٢)</sup> طويت ياء فهو مخالف له ، وليس يجوز أن يكون  
طييء إلا مشتقاً .

(١) يُحابر : هو يحابر بن مالك بن أدّ أبو مراد . انظر القاموس : « حبر » .  
(٢) في ط : « من » بدون واو تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وبالواو  
هذه يفهم المعنى .

[٥٧/٣] والذي عندي فيه أن الطاءة : الظلّة<sup>(١)</sup> وحروف / فائها وعينها ولائها موافقة لحروف طيء ، فيشبه أن يكون فيعلاً من ذلك .

والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب :  
فأما جمهور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين  
والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو ، وسيبويه والأخفش ، ويونس ،  
وقطرب ، والكسائي ، والفراء ، والأصمعي وأبي زيد ، وأبي عبيد ،  
وغيرهم على أن بعض الأسماء مشتق ، وبعضها غير مشتق .

وأهل الظاهر يذهبون : إلى أن الكلام كله أصل في بابه ليس  
شيء مشتقاً من شيء .

فإن قيل : إن القطامي مشتق من القطم وهو الشّهوان للحم  
وغيره .

قالوا : القطم مشتق من القطامي ، وإن قيل لهم : إن زهيراً من  
الأزهر، وهو الأبيض .

قالوا : بل الأزهر من زهير . وإن قيل لهم : إن الباتر في صفات  
السيف من البتر وهو القطع .

(١) في القاموس : الطاءة كالطاعة : الإبعاد في المرعى ، ومنه طيء طيء أبو  
قبيلة . أو من طاء يطوء : إذا ذهب وجاء ، والنسبة طائي والقياس :  
كطيبي ، حذفوا الياء الثاني ، فبقي طيبي فقلبوا الياء ألفاً .

قالوا : لا، بل البتر من الباتر .

وَمَنْ صَيَّرَ أَحَدَ هَذَيْنِ أَوْلَىٰ بِأَنْ يَكُونَ أَصْلًا مِنْ صَاحِبِهِ ؟ بَلِ الْكَلَامِ كُلِّهِ أَصْلٌ فِي بَابِهِ ، وَيُدْفَعُونَ الْإِشْتِقَاقَ أَصْلًا .

وهؤلاء ليس ممن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يتعلّق بأساليبها ، لأنه ليس أحد من أهل اللّغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون : إلى أن الكلام كلّه مشتق بوهذا شيء لم ألق أحداً ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنفأ ، وإنما هو قول شاذ يتعلّق به بعض المتكلفين التّحقق باللّغة .

وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق الرّجّاج كان يذهب إليه ، ومعاذ الله من ذلك ، وإنما دعاهم إلى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق ، وذلك أنه توغل في كثير منه ، وتقلّد في كثير منه مما هو غير مشتقّ عند أهل اللّغة أنه مشتقّ ، فأما أن يعتقد أن الكلام كله مشتقّ فمحالٌ ، لأنه لا بد للمشتق من أصل يتناهى إلى غير مشتق .

\* \* \*

## [ كتاب أبي الحسن الصيمري إلى أبي بكر بن دريد ]

وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصيمري المتكلم إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى ، وجوابها منه ، فأحييت أن أتحنك بهما لما فيهما من الفوائد من حُسن سؤال [٥٨/٣] السائل ، وإصابة المجيب في الجواب . /

كتب أبو الحسن الصيمري إلى أبي بكر بن دريد :

أنت - أدام الله عزك - كَنَفُ الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربية .

وقد زعم قوم من أهل الجدل : أن العرب تَسَمَّتْ بأسماء تأدَّت إليها صورها ، ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقبل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا .

هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحته يعرفونه هُم ؟ .

وقالوا : إن العرب لم تدر ما الاستطاعة؟ وما القدرة؟ وما القوة؟ فما عندك في ذلك؟ وتفضل بتعريفنا ، هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الحبل، وهذا الطنب، أو هذا اللحم ؟ أن يقول : بسكين أو شفرة أو سيف . وهل يقولون فلان قوي

على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه ؟ وهل عندك أن قول الله عز وجل :  
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١) .

أنه أراد به الرَّاحِلَةَ وَالزَّادَ ، دون صِحَّةِ بَدَنِهِ أو أراد به صحة بَدَنِهِ  
وَالزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ ؟ .

وافتنا في معنى قول الله عز وجل : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ  
مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ (٢) .

هل الْقُوَّةُ وَرِبَاطُ الْخَيْلِ مِمَّا اسْتَطَاعُوهُ أو غير ذلك ؟ .

وإن حضرك - أيدك الله - شواهد من الشعر أو من مطلق كلام  
العرب بينت ذلك لنا ، وإن اتبعته سُؤْلاً (٣) ، يذكر ما قيل : إنَّ العَرَبَ  
لم تعرف شيئاً من حقائق الأعراض ، وهل جائز عليهم أن يُسَمَّوا شيئاً لا  
يعرفون حقيقته أم لا ؟ ومننت به علينا ، إن شاء الله تعالى ، وأطال الله  
بِقَاءِكَ وَأَدَامَ عِزَّمَ ، وتأييدك ، وأيد أهل الأدب بك ، وحرَّس نعمته عليك  
ومواهبه لَدَيْكَ .

فأجابه أبو بكر بن دريد :

وقفتُ - أدام الله عِزَّكَ - على مُتَضَمِّنِ كِتَابِكَ . فأما المسألة

الأولى فقد بينتها / في أول كتاب الاشتقاق ، وهي قول من زعم من [ ٥٩ / ٣ ]

(١) آل عمران / ٩٧ .

(٢) الأنفال / ٦٠ .

(٣) في ط فقط : « مستولاً » والأوضح ما في النسخ المخطوطة .

أهل الجدل : أن العرب تَسَمَّت أسماء تأدت إليها صورها ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنما تعلق هؤلاء الزاعمون بما ذكره الليث بن المظفر في كتاب ( العين ) عن الخليل أنه سأل أبا الدقيش ما الدقيش ؟ فقال : لا أدري إنما هي أسماء نُسِمِيها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من الليث وادعاء على الخليل ، وذلك أن العرب قد سَمَّت دَقْشاً ، ثم حَقَرُوهُ فقالوا : دُقَيْش ، ثم صرفوه من فَعَل إلى فَنَعَلَ فَسَمُوا دَنَقْشاً<sup>(١)</sup> .

وكل هذه أسماء فلو لم يكن للدقش أصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته ، لم يجيئوا به مكبراً ومحقراً ومصرفاً من فَعَلَ إلى فَنَعَلَ .

والدقيش طائر أُغْيِبِرُ أَرِيْقَطُ معروف عندهم . قال غلام من العرب أنشده يونس ومكوزة<sup>(٢)</sup> :

٤٦٨ = يا أمتاهُ أَخْصِي العَشِيَّةَ    قد صِدْتُ دَقْشاً ثم سَنَدْرِيَه<sup>(٣)</sup>

(١) في اللسان : « دَقْش » : دنقش الرجل : إذا نظر وكسر عينيه ، ودنقشت بين القوم : أفسدت .

(٢) في ط : « ومكرده » وألحقها بأول الشطر الأول من الرجز ، تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : « ومكودة » بالواو وليس ملحقاً بأول الشطر الأول مثل ط . وفي ط أيضاً : مكردة بالراء . ولعل الصواب « مكوزة » بالزاي ، وهو أعرابي مشهور .

(٣) والبيت من شواهد : اللسان : « دقش » . والسندرية : ضرب من الطير وفي النسخ المخطوطة ، وط : « واخصبي » بالواو ، وأيضاً في نسخ الأشباه : « دقشين » وسندريه بالواو ، والتصويب من اللسان .

وليس قول الليث مقبولاً على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد - نَصَرَ الله وجهه - والدليل على ذلك تخليط اللَّيْث في (كتاب العين) واحتجاجه بالأشعار الضَّعِيفَة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشَّمَمَق (١) وَمَنْ أَشْبَهه .

وأما قولك - أيدك الله - :أيجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى له ، فهذا خُلِفَ من الكلام ، ليس في كلامهم كلمة جُدٌّ، ولا هزل إلا وتحتها معنى مِنْ فَنَهَا . ولو تَكَلَّفَ ذلك متكَلِّفٌ حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفي .

فأما قولهم : إن العرب لم تَدُرْ ما الاستطاعة ؟ وما القدرة ؟ وما القوة ؟ فكيف يكون ذلك ؟ وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكَلِّفين :

إذا لم تَسْتَطِعْ شيئاً فَدَعِهْ      وجاوزه إلى ما تَسْتَطِيعُ (٢) = ٤٦٩  
وقال القَطَامِي وهو حجة :

أمر لو تَدَبَّرَهَا حَلِيمٌ      لهيَّبَ أو لَحْذَرُ مَا اسْتَطَاعَا = ٤٧٠

(١) وهو مروان بن محمد .

(٢) انظر شعر عمرو بن معد يكرب / ١٣٦ ويَعده .

وكيف تريد أن تُدْعَى حَكِيمًا      وأنت لكل ما تهوى تبوعُ

وهذا يكثر - أدام الله تأييدك .

فأما القول في أنهم إذا قيل لأحدهم: بِمَ استطعت قطع الجبل أو [٦٠/٣] هذا الطنب أن يقول بسكين أو شفرة أو سيف / فللاستطاعة عندهم موضعان : موضع بفضل قُوَّةٍ وشِدَّةٍ بطش ، وموضع بآلة نحو: السِّيفِ والشِّفرة: وما أشبههما .

وفي الجملة أنهم لا يؤمنون بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائر الحيوان، ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس صبور على مماثلة الحُضْر<sup>(١)</sup>، وكذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أُسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، إنما قال : « استطاع » لما وقع الخطاب على (مَنْ)، وهي تقع على مَنْ يَعْقِلُ خاصَّةً، فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحجَّ بأيِّ ضَرْبٍ من الضُّروب كان مطلقاً بزاد وراحلة وصِحَّةِ بدن، وكيفما وجد السبيل إليه . هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب .

وأما قوله عز وجلّ : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾<sup>(٣)</sup> فليس يراد بالقُوَّة ههنا قوة الأجسام التي بها يكون

(١) الحُضْر بالضم : ارتفاع الفرس في عَدُوهِ .

(٢) آل عمران / ٩٧ .

(٣) الأنفال / ٦٠ .

بَطْشِهَا وَتَصَرَّفَهَا وَاقْتِدَارَهَا عَلَى مَا تَحَاوَل ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَى النَّاسِ الزِّيَادَةَ فِيهِ وَلَا النِّقْصَانَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا اللَّهُ يَزِيدُ فِي قُوَّةِ الْأَجْسَامِ وَيَنْقُصُ مِنْهَا ، كَمَا يُرِيدُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَإِنَّمَا أُرِيدُ بِهِ : - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةِ أَيِّ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَتَقَوَّونَ<sup>(١)</sup> بِهَا عَلَى الْعَدُوِّ مِنْ سِلَاحٍ وَآلَةٍ وَأَصْحَابٍ وَأَنْصَارٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَمِمَّا تَفَلَّوْنَ بِهِ حَرْبَ عَدُوِّكُمْ ، وَتَعْلُونَ بِهِ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَمَنْ رَبَّاطِ الْخَيْلِ » أَيُّ وَأَعْدُوا لَهُمْ مِنَ الْخَيْلِ مَا تَتَقَوَّونَ بِهِ عَلَيْهِمْ . وَهَذِهِ الْقُوَّةُ وَرَبَّاطُ الْخَيْلِ مِمَّا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ إِعْدَادَهُ ، وَيُمْكِنُهُمْ<sup>(٢)</sup> ، فَأَمَرُوا بِأَعْدَادِهِ لِلْعَدُوِّ؛ لِيَرْهَبُوهُمْ وَلِيُخَيِّفُوهُمْ .

وهذا باب يطول جداً. وفيما أومأت إليه دليل على ما سواه مما يتصل به .

وأما سؤالك - أيدك الله - عن مذهب العرب في العَرَضِ وهل كانوا عارفين به أم كيف سموا شيئاً لا يعرفون حقيقته ؟ فقد ذكرت لك - أيدك الله - أنه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد إلاً وتحتة معنى من جنسه ، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعَرَضِ مذاهب المتفلسفة ، ولا طريق أهل الجدل، وإن كان مذهبه فيه لمن تدبّر مطابقاً لغرض الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته ، وذلك أنهم / يذهبون بالعرض<sup>(١)</sup> إلى [٦١/٣]

(١) في ط فقط : « تتقون » بواو واحدة ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « يمكنهم » بدون واو .

(٣) في ط فقط : « العرض » بدون باء ، تحريف .

أسماء ، منها أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال : علقت فلانة عَرَضاً أي اعتراضاً من حيث لم أقدره .

قال الأعشى :

٤٧١ = عُلِّقَتْهَا عَرَضاً وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ (١)

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم : كان ذلك الأمر عن عَرَض ، ثم زال . وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم به . وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل ، فكأن المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قَصَدُوا له . وهو إذا تأملته وجدته غير خارج عن مذاهب العرب .

وكذلك الجوهر عند العرب إنما يشيرون به إلى الشيء النفيس الجليل ، فاستعمله المتكلمون فيما خالف الأعراض ، لأنها أشرف منها .

وقد ولدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفةً بها إلا أنها غير خارجة عن معاني كلامها ، واستفادة معرفتها إذ كانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها نحو : الكافر ، والفاسق ، والمنافق ،

(١) انظر ديوان الأعشى / ١٤٦ \* من قصيدته المشهورة التي مطلعها :  
ودّع هريرة أن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

وإنما اشتقاق الكافر من : كَفَرْتُ الشَّيْءَ : إذا سَتَرْتَهُ و غَطَيْتَهُ ،  
والفاسق : من فَسَقَتِ الرَّطْبَةُ : إذا خرجت من قَشْرِهَا ، واشتقاق  
المنافق من النافقاء : وهو أحد جحر اليربوع ، إلى كثير من ذلك يطول  
تعداده .

وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء  
يحدث لها أسباب فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان فليس هذا منكرأ ،  
إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتفق عليها ، والمعاني المعقولة  
بينهم .

وفيما ضمنت من ( كتاب الاشتقاق ) ما يدل ذلك على ما التمسست  
الوقوف عليه من هذا النحو .

وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه .  
وأطال الله بقاءك ، وأدام عِزَّكَ وتأييدك ، وأتم نعمته عليك وعلى  
أهل العلم بك وفيك وعندك .

## المسألة الحادية عشر

وهي آخر مسائلك وهي قولك : ما وزن ( أرطى )<sup>(١)</sup> ،  
[ ٦٢/٣ ] وأفعى ، وأروى<sup>(٢)</sup> ، وهل / هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها  
منونة ؟ .

أما أرطى فللعرب فيها مذهبان : أكثرهم على أن الهمزة في  
أولها أصلية ، والألف في آخرها مزيدة للإلحاق فتقديرها : فعلى  
ملحق بفعل نحو : جعفر وسلهب<sup>(٣)</sup> ، فالألف ألحقته بهذا البناء .

والدليل على ذلك قولهم : « أديم مأورط »<sup>(٤)</sup> ، إذا دبغ  
بالأرطي .

- 
- (١) أرطى : الأظى : شجر نوره كنور الخلاف ، وثمره كالعنب مر .  
(٢) أروى : الأروية بضم الهمزة وكسرهما : أنثى الوعول ، فإذا كثرت فهي أروى  
وهي اسم للجمع على أفعل بغير قياس . وأروى أيضاً : اسم امرأة .  
(٣) في ط فقط : « وساسب » صوابه من النسخ المخطوطة . والسلهب ،  
جمعه : سلاهبة : الطويل .  
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ماروط » بدون همزة ، صوابه من الممتع  
٥٥/١ وماوروط : مدبوغ .

ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن « أفعل » لقليل : أديمٌ  
مَرَطِي . والأرطي : جمعٌ واحدها أرطاة ، وهي شجرة تدبغ بها  
العرب .

وذكر الجرمي أن من العرب من يقول : « أديمٌ مَرَطِي »<sup>(١)</sup> فارطي  
على هذا التقدير أفعل والهمزة في أولها زائدة .

فإذا سمّي بها مذكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف  
لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

وإذا سمي بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف أيضاً في  
المعرفة ، وانصرف في النكرة .

وأما الآن في موضعها هي شجرٌ فهي مصروفة للنكرة فتقول :  
أرطاةٌ وأرطى ، كما ترى مصروف واحد وجمعه ، لأنه نكرة .

وذكر سيبويه وغيره من النحويين أن الاسم إذا كان على أربعة  
أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة نحو : أفعل ، وأبدع ، وما  
أشبه ذلك ، وإنما يحكم على الهمزة ههنا بالزيادة لكثرة ما جاءت  
زائدة في هذا النحو ممّا يدل الاشتقاق على زيادتها فيه نحو : أحمر  
وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك ، فألحق ما لا اشتقاق له به إلا أسماء  
قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصلية وهي : أرطي ، وإمعة

(١) انظر الممتع ١/ ٢٣٥ .

وأبصر .

فأما أرطي فقد مضى القول فيه :

وأما إمعة فالدليل على أن الهمزة في أولها أصلية أنه ليس في الكلام إفعلة<sup>(١)</sup> وإنما هو فَعَلَة<sup>(٢)</sup> مثل دَبْنَة<sup>(٣)</sup> وهو القصير .

وأما أبصر فالدليل على ذلك أنهم قالوا في جمعه : إصار وهو كساء يُحْتَشَّ<sup>(٤)</sup> فيه .

قال الشاعر :

٤٧٢ = \* ويجمع ذا بَيْنُهُنَّ الإِصَارَا<sup>(٥)</sup> \*

(١) وفي الممتع ٢٣٤/١ : « أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها : ( إفعلة ) و ( إفعلة ) لا يكون صفة أصلاً ، إنما يكون اسماً غير صفة نحو : « إنفحة » فذل ذلك على أن همزتها أصلية .

[ والإنفحة : كِرْشُ الحَمَلِ أو الجدي ما لم يأكل ] .

(٢) وفعلة : في الصفات موجود نحو : « رجل دَبْنَة » وهو القصير .  
انظر الممتع ٢٣٤/١ .

(٣) في ط : ( زَنَمَة ) تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : ( دنمة ) بالدال ، وفي الممتع : ( دنبه ) بالباء .

(٤) انظر القاموس : ( أصر )

(٥) في ط : « نعتين » مكان « بينهن » ، وفي النسخ المخطوطة : « اثنتين » وفي اللسان : « أصر » بينهن .

وصدره في اللسان :

\* فهذا يُعَدُّ لَهُنَّ الخلا \*

والبيت للأعشي ، ديوانه ٨٣/ وروايته .

دُفِعْنَ إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الخُصُو ص قد حبسا بينهن الإصارا

وأما أفعى فالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أفعال إلا أن للعرب فيها

مذهبين :

أكثرهم على أنها اسم وليس بصفة ، وإذا كانت اسماً وهي نكرة / [ ٦٣/٣ ]  
 وجب صرفها ، لأن ما كان على أفعال اسماً فهو مصروف في النكرة نحو:  
 أفكّل<sup>(١)</sup> وأيدع<sup>(٢)</sup> وأربع ، وإنما يمتنع من الصّرف في المعرفة .  
 وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التقدير .

قال سيبويه : أجدل للّصقر ، وأخيل للطائر ، وأفعى ، الأجود  
 فيها أن تكون أسماء فتصرف ، لأنها نكرات .

وقد جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها ، لأن ما كان على أفعال  
 نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك  
 أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها .

قال : واحتجّ هؤلاء بأن قالوا : وإنما قيل له : أجدل من  
 الجدل ، وهو شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا  
 أخيل أفعال من الخيلان للونه وهو طائر على جناحه لَمعة مخالفة  
 لَلونه .

وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر .

(١) أفكّل : الأفكل كأحمد : الرّعدة ، والجماعة ، وقد جاءوا بأفكلهم .

(٢) أيدع : الأيدع : الزعفران .

وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرّف وإلحاقه بالنعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأنه لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف .

وذكر الجرّمي أيضاً : أن أكثر العرب على صرّف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم .

والأفعى أنثى ، والذكر : أفعوان .

وأما أروي فوزنها فعَلِي والهمزة في أولها أصلية والألف في آخرها للتأنيث فهي بمنزلة سَكْرَى تمتنع عن الصرّف في المعرفة والنكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّتْهَا آخر كتابك ، والله المعين، والموفق للصواب، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

\* \* \* \*

## [ كتاب سيف الدولة لابن خالويه في تثنية وجمع

### [ البُضْع ]

قال ابن خالويه في مجموع له : كَتَبَ إِلَى سَيِّدِنَا الْأَمِيرِ سَيْفِ  
الدولة - أطال الله بقاءه - يوم الجمعة وأنا في الجامع :

كيف تُثَنَّى وتجمع البضع ؟ فقلت : إنه جرى في كلامهم  
كالمصدر لم يُثَنَّ ولم يُجْمَع مثل البُخْل ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَأْمُرُونَ  
النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يقل بالأبخال . ولو جمعناه قياساً لقلنا :  
أبضاعاً مثل قُفْلٍ وأقفال ، وخُرُجٍ وأخراج ، لأن فُعلاً يجمع على أفعال/ [ ٦٤/٣ ]

### [ مسائل استفتى فيها ابن الشجري ]

قال ابن الشَّجْرِيّ في ( أماليه ) : في المجلس الثامن  
والخمسين<sup>(٣)</sup> ذكر مسائل اسْتَفْتِيَتْ فيها بعدما استفتى المكنى بأبي

(١) البُضْع : بضم الباء : الجِماع أو الفرج نفسه والمهر والطلاق وعقد  
النكاح . وهو المراد هنا .

أما البُضْع بالفتح : القطع والشق ، وتقطع اللحم .

وأما البُضْع بالكسر : الطائفة من الليل ، وما بين الثلاثة إلى التسع .

(٢) الحديد / ٢٤ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ١١٦/٢ .

نزار<sup>(١)</sup>، فجاء بخلاف ما عليه أئمة النحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبةً في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطه بما سنع له من هذيانه ، وأثبت بعده خطه الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي<sup>(٢)</sup> .

## نُسخة الفتوى

ما تقول السادة النحويون - أحسن الله توفيقهم - في قول العرب : يأيها الرجل ، هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللام فيه للتعريف ؟ وهل « يأمل » و « مأمول » ، وما يتصرف منهما جائز ؟ وهل يكون « سوى » بمعنى « غير » ؟ .

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة .

ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، ومات بدمشق يوم الثلاثاء ٥٦٨ هـ . من مصنفاته : الحاوي في النحو - العمدة في النحو - المقتصد في التصريف - وله عشر مسائل سماها : المسائل العشر - المتعبات إلى الحشر . انظر : البغية ١/ ٥٠٤ ، ٥٠٥ .

(٢) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر ، أبو منصور الجواليقي . مات في المحرم سنة ٤٦٥ كان إماماً في فنون الأدب ، وكان في اللغة أمثل منه في النحو صنف : شرح أدب الكاتب - ما تلحن فيه العامة - ما عرب من كلام العجم - تنمة درة الغواص . انظر : البغية ٢/ ٣٠٨ .

## نسخة جواب المكنى بأبي نزار

الضمة في اللام من قولهم : يأبها الرجل ضمة بناء ، وليست ضمة إعراب ، لأن ضمة الإعراب لا بد لها من عامل يُوجِبُها ، إذ لا عامل هنا يوجب هذه الضمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث والألف واللام هنا في اسم المخاطب . والصحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » و « أي » ، وإن كان منادى فنداؤه لفظي ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولما قصدوا تأكيد التنبيه ، وقَدَرُوا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أيها » وثالثاً الألف واللام ، فالرجل مبنئ بناءً عارضاً كما أن قولك : يا زيدُ يعلم منه أن الضمة فيه ضمة بناء عارض .

وأما أَمَلُ يَأْمُلُ فلا يجوز ، لأن الفعل المضارع إذا كان على يفعل بضم العين كان بابه أن ماضيه على فَعَلَ بفتح العين وأَمَلُ لم أَسْمِعْهُ فعلاً ماضياً .

فإن قيل : يقدر أن « يَأْمُلُ » فعل مضارع ، ولم يأت ماضيه كما أن « يذر » و « يدع » كذلك .

قلت : قد علم أن « يذر » و « يدع » على هذه القضية جاء شاذين فلو كان معهما كلمة أخرى شاذة لُنُقِلَتْ نَقْلُهُمَا ، ولم يَجْزُ أن لا تُنْقَلِ ، وما سمعنا ان ذلك ملحق بما ذكرنا / فلا يجوز : يَأْمُلُ ، ولا [ ٦٥/٣ ]

« مأمول » إلا أن يُسْمِعَنِي الثِّقَّة « أَمَل » خفيف الميم .

وأما « سوى »<sup>(١)</sup> فقد نصّ على أنها لا تأتي إلا ظرف مكان ،  
وأن استعمالها اسماً منصرفاً بوجوه الإعراب بمعنى « غير » خطأ .

### [ كتاب أبي نزار النحوي للشيخ أبي منصور في ضمة اللام من : يأتيها الرجل ]

وكتب أبو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب  
ابن أحمد<sup>(٢)</sup> .

ضمة اللام من قولك : يأتيها الرجل وشبهه ضمة إعراب ، ولا  
يجوز أن تكون ضمة بناء ، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب ،  
وذلك أن الواقع عليه النداء « أي » المبني على الضم لوقوعه موقع  
الحرف . والرجل وإن كان مقصوداً بالنداء فهو صفة أي ، فمحال أن  
يبني أيضاً ، لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان  
النصب على الموضع كما يجوز في : يا زيد الطريف .

وعلة رفعه أنه لما استمرّ الضم في كل منادى معرفة أشبه ما أسند  
إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فرُفِعَتْ ، ومحال أن يُدْعَى

(١) في ط : « وما » مكان : « وأما » ، تحريف .

(٢) في ط : « حمد » مكان : أحمد . تحريف .

تكرير حرف النداء مكان «ها» ومكان الألف واللام ، لأن المنادى واحد ، وإنما تُقَدَّر الألف واللام بدلاً من حرف النداء فيما عطف بالألف واللام نحو : يا زيد والرَّجل ، لأن المنادى الثاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه تكرير حرف النداء ، فقد صارت الألف واللام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك يأيها الرَّجل ، لأنه بمنزلة: يا هذا الرَّجل ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أَمَلْ يَأْمُلُ فهو آمِلٌ والمفعول : مأمولٌ فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقة منهم الخليل وغيره . والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعمرين :

المراء يَأْمُلُ أن يعي — شش وطول عيشٍ قد يضره<sup>(١)</sup> = ٤٧٣  
وقال الآخر :

ها أنا ذا آمِلُ الخُلُودَ وَقَدْ أَدْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِدِي حُجْرًا<sup>(٢)</sup> = ٤٧٤

(١) نسب في أمالي المرتضى ٢٦٦/١ : إلى النابغة الجعدي وبعده :

تفنى بششاشته ويبقى بعد حُلُو العيش مُرَّةً  
وتتأبَعُ الأيامَ حتَّى لا يرى شيئاً يسره  
كم شامتٍ بي إن هلكتْ وقائلٍ : لله ذرَّة

من شواهد : أمالي ابن الشجري ١١٨/٢ .

(٢) منسوب إلى الربيع بن ضبع الفزاري ، وهو من المعمرين . انظر أمالي

المرتضى ٢٥٣/١ ، والاقنصاب / ١٠٢ . من شواهد : المقتضب

١٨٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١١٨/٢ .

وقال كعب بن زهير :

[ ٦٦/٣ ] ٤٧٥ = \* وَالْعَفُوُّ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُورٌ <sup>(١)</sup> \* /

وقال المتنبى وهو من العلماء بالعربية :

٤٧٦ = \* حُرِّمُوا الَّذِي أَمَلُّوا \*

وأما « سوي » فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى « غير » وتكون أيضاً بمعنى الشيء نفسه ، تقول : رأيت سواك أي غيرك . وحكي ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة . وقال الأعشى :

٤٧٧ = \* وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَايَكَا <sup>(٢)</sup> \*

(١) من قصيدته المشهورة :

بانئت سعاد فقلبي اليوم متبول      متيم إشرها لم يجز مكبول  
وصدره :

\* نُبْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي \*

وأنظر الشاهد في أمالي ابن الشجري ١٢٢/٢ ، والشعراء والشعراء لابن قتيبة ١٤٨/١ .

(٢) صدره :

\* تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْإِمَامَةِ نَاقَتِي \*

من شواهد : سيبويه ١٣/١ ، ٢١٣ ، والخزانة ٥٩/٢ ، واللسان : « سوي » ، والهمع والدرر رقم ٧٨٥ .

أي لغيرك ، فهذه بمعنى ( غير ) وهي أيضاً غير ظرف

وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى « غير » .

وفيهما لغات : إذا فُتِحَتْ مُدَّت لا غير ، وإذا ضُمَّتْ قَصُرَتْ لا غير ، وإذا كسرت جاز المد والقصر ، والقصر أكثر ، وما يحمل المتكلم بالقول الهراء إلا فُشُو الجَهْل .

وكتب موهوب بن أحمد<sup>(١)</sup> :

### [ نسخة جواب ابن الشجري ]

قال ابن الشجري : نسخة جوابي :

الجواب - والله سبحانه الموفق للصواب - : أن ضَمَّة اللّام في قولنا : « يَأْيها الرَّجُل ضَمَّة إعراب ، لأن ضَمَّة المنادى المفرد المعرفة<sup>(٢)</sup> ، لها باطرادها مَنْزِلَةٌ بين منزلتين ، فليست كضَمَّة « حيثُ »

(١) هكذا في جميع النسخ . ولعله : كتبه موهوب بن أحمد لأن هذه نسخة إجابة موهوب .

أما أن تكون هذه العبارة متصلة بما بعدها أي كتب موهوب بن أحمد قال ابن الشجري الخ ، فإن هذا لا يجوز ، لأن موهوب بن أحمد توفي سنة ٤٦٥ هـ على حين توفي ابن الشجري سنة ٥٤٢ هـ .

(٢) كلمة « المعرفة » زائدة في ط فقط .

لأن ضمة « حيث » غير مطردة ، وذلك لعدم أطراد العلة التي أوجبتها ، ولا كضمة « زيد » في نحو : خرج زيد ، ولأن هذه حدثت بعامل لفظي .

ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يَجُز وصفها بمرفوع حملاً على لفظها ، لأن ضمتها غير مطردة ولا حادثة عن عامل .

ولما أطردت الضمة في قولنا : يا زيد يا عمرو كذلك<sup>(١)</sup> أطردت في النكرات المقصودة قصدها ، نحو : يا رجل ، يا غلام إلى ما لا يُحصى كثرة، تنزل الأطراد فيها منزلة العامل المعنوي الراجع للمبتدأ من حيث أطردت الرفع في كل اسم ابتدء به مجرداً من عامل لفظي ، وجيء له بخبر كقولك : زيدٌ منطلقٌ / عمرو ذاهب ، إلى ما لا يدركه الإحصاء . [ ٦٧/٣ ]

فلما استمرت ضمة المنادى في معظم الأسماء كما استمرت في الأسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها العرب بضممة المبتدأ، فأتبعها ضمة الإعراب في صفة المنادى في نحو : يا زيد الطويل، وجمع بينهما أيضاً: أن الأطراد معنى كما أن الابتداء معنى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسبٍ بينهما حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها .

ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من

(١) في ط : « وكذلك » بزيادة الواو ، تحريف

قرأ ﴿ الحمد لله ﴾<sup>(١)</sup> بكسر الدال .

وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قرأة من قرأ :  
« الحمد لله »<sup>(٢)</sup> بضم اللام .

وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو : يا زيد بن عمرو في قول من فتح الدال من زيد .

وقد كان شافهني هذا المتعدّي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه ،  
والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضمة المنادى لها منزلة  
بين منزلتين ، فقال مُنكراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ،  
فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأن هذا الوصف يتناول أشياء  
كثيرة من العريية كهزمة : بين بين التي هي بين الهمزة والألف ، أو  
الهمزة والياء ، أو الهمزة والواو وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفضيم  
والياء ، وكالصّاد المشربة صوت الزاي وكالقاف التي بين القاف  
الخالصة والكاف .

وأما قوله : إن الألف واللام هنا ليست للتعريف ، لأن التعريف  
لا يكون إلا بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم  
المخاطب ، والصحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » فقول فاسد ، بل

(١) هي قراءة الحسن البصري ، وزيد بن علي - والحارث بن أسامة بن لؤي ،

وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر قراءة رقم ٢ في معجم القراءات .

(٢) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة فقط . انظر قراءة رقم ٢ في معجم القراءات .

الألف واللام هنا لتعريف الحَضْرَة كالتعريف في قولك : جاء هذا الرجل بولكنها لَمَّا دخلت على اسم المخاطب صار الحُكْم للخطاب من حيث كان قولنا : يأيها الرجل معناه : يا رجل .

ولمَّا كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين ، لأن أسماء الخطاب لا يفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث ، ألا ترى أن قولك : خرجت يا هذا ، وانطلقت ، ولقيتك ، وأكرمتك لا حاجة به إلى ثالث ، وليس كلَّ وجوه التعريف يقتضي أن تكون بين اثنين في ثالث ، ألا ترى أن ضمائر المتكلمين نحو : أنا [ ٦٨/٣ ] خرجت ونحن / ننطلق لا يوجب تعريفها حضور ثالث .

فقد وضع لك بهذا أن قوله التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث كلام ظاهر الفساد ، لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف فتأمل - سدّدك الله - هذه الفقرة<sup>(١)</sup> التي عمي عنها هذا الغيبي وعمّا صدّرت به حتّى خطأً بجهله الأئمة المبرّزين في علم العربيّة ، المتقدّمين منهم والمتأخرين .

ومن شواهد إعراب « الرّجل » في قولنا يأيها الرّجل نعتة بالمضاف المرفوع في قولك : يأيها الرّجل ذو المال وعلى ذلك أنشدوا :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « النقرة » بالقاف ، وفي الأمالي ١٢٠/٢ :  
« الفقرة بالطاء .

٤٧٨ = \* يأيها الجاهل ذو التنزي (١) \*

فهذا دليل على إعراب الرجل قاطع ، لأن الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني ، ولا تكون إلا منصوبة أبداً كقولك : يا زيد ذا المال .

وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي ، فزعم أنه لا يرفع هذه الصفة ولا ينشد إلا « ذا التنزي » .

ولا يعتد بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدل ذلك على أن هذا العديم الحس هو المقصود بالنداء في قول القائل :

(١) رجز منسوب لرؤية . وقبله :

أنا ابن كل مُصْعَبٍ شُمَّخِرٍ      سام على رغام العدى ضُمَّخِرٍ  
يأيها الرجل ذو التنزي      لا توعدن حيةً بالنكز  
انظر ديون رؤية / ٦٤ .

وهو من شواهد : سيبويه ٣٠٨/١ ، والمقتضب ٢١٨/٤ ، وابن الشجري ١٢١/٢ ، وفي ٣٠٠/٢ روى الشاهد برواية أخرى وهي :

\* يأيها الجاهل ذو التنزي \*

على استثناء النداء ونصبه .

وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ١٣٨/٦ ، والعيني ٢١٩/٤ .  
والتنزي كما قال العيني : هو نزع الإنسان إلى الشر : وأصله من : نزأت بين القوم ، إذا حشرت بينهم .

## يَايَهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي

وأما قوله : ولما قصدوا تأكيد التَّنبيه، وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التَّكرير فعَوَّضُوا عن حرف النداء ثانياً « ها » وثالثاً الألف واللام ، فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنه زاعمٌ أن أصل يا أيها الرجل : يا أي يا رجل فعَوَّضُوا من « يا » الثانية « ها » ومن الثالثة الألف واللام .

وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ، ولكن العرب كرهوا أن يقولوا يا الرَّجُل وما أشبه ذلك ، فيولوا حرف النداء الألف واللام ، فأدخلوا أي فجعلوها وصلة إلى نداء المعارف بالألف واللام . ، وألزموها حَرْفَ التَّنبيهِ عَوْضاً لها مِمَّا منعته من الإضافة .

هذا قول النحويين ، فمن تكلف غيره بغير دليل فهو مُبْطَلٌ، فلا حاجة بنا إلى أن نقدر أن الأصل يا أي يا رجل ، فإنه مع مخالفته لقول الجماعة خَلْفٌ<sup>(١)</sup> من القول يُمَجِّهُ السَّمْعُ وَيُنْكِرُهُ الطَّبَعُ .

وأما قوله في أمل ويأمل : أنهما لا يجوزان عنده ، لأنه لم يسمع [ ٦٩/٣ ] في الماضي / منهما « أمل » خفيف الميم ، فليت شعري ما الذي

سمع من اللُّغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف ، وإنما يُنْكَرُ مثل هذا مَنْ أَنْعَمَ النَّظْرُ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ كُلِّهَا وَوَقَفَ عَلَى تَرْكِيبِ ( أ م ل ) فِي

(١) « الخَلْفُ » بفتح الحاء وسكون اللام : الرديء من القول يقال : « سكت ألفاً ونطق خَلْفاً » أي سكت عن ألف كلمة ثم تكلم بخطأ .

كتاب ( العين ) للخليل<sup>(١)</sup> بن أحمد ، وكتاب الجَمهرة لأبي بكر بن دريد، و ( المُجمل ) لأبي الحسين بن فارس و ( ديوان الأدب ) لأبي إبراهيم الفارابي، ( وكتاب الصّحاح ) لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ النيسابوريّ، وغير ذلك من كتب اللغة ، فإذا وقف على أمهات كتب هذا العلم التي استوعب كلّ كتابٍ منها اللّغة أو معظمها ، فرأى أن هذا الحرف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير :

٤٧٩ = \* وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولٌ \*<sup>(٢)</sup>

سَلَّمَ لكعب وأذعن له صاغراً قميئاً ، فكيف يقول من لم يتولج سَمَعُهُ عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم أسمع : أمل ولا أسلّم أن يقال : مأمول ؟ .

وأما قوله : إنه لا يجوز يَأْمُلُ ولا مأمول ، إلا أن يسمعي الثقة « أمل » فقول مَنْ لم يعلم ، فإنهم قالوا : فقير ، ولم يقولوا في ماضيه فَقَر، ولم يأت فعلُهُ إلا بالزيادة ، افتراه يُنَكِّرُ أن يقال : فقير ، لأن الثقة لم يسمعه « فقر » فلعله يَجحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهل إنكار فقير إلا كإنكار مأمول ؟ بل إنكار فقير عنده أوجب ، لأنهم

(١) من ط فقط : « الخليل الخليل » بزيادة « الخليل » الثانية .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٧٠ .

(٣) القصص / ٢٤ .

لم يقولوا في ماضيه إلا افتقر ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة .  
 وأما « سَوَى » فإنَّ العرب استعملتها استثناءً ، وهي في ذلك  
 منصوبةٌ على الظرف بدلالة أنَّ النَّصب يظهر فيها إذا مُدَّت ، فإذا  
 قلت : أتاني القوامُ سواك ، فكأنك قلت أتاني القوم مكانك ، وكذلك  
 قد أخذت سواك رجلاً أي مكانك .  
 واستدلَّ الأَخفش على أنها ظرف بوصولهم الاسم النَّاقص بها في  
 نحو : أتاني الذي سواك .

والكوفيون يَرَوْنَ استعمالها بمعنى « غير » .

وأقول : إدخال الجارِّ عليها .

في قول الأعشى :

٤٨٠ = \* وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا سِوَايَ كَالِ (١) \* .

يخرجها من الظرفية . وإنَّما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً

[ ٧٠ / ٣ ] لها بغير / من حيث استعملوها استثناءً .

وعلى تشبيهاً بغير قال أبو الطَّيِّب :

٤٨١ = أَرْضٌ لَهَا شَرَفٌ سِوَاهَا مِثْلُهَا لو كان مِثْلُكَ في سِوَاهَا يُوجَدُ (٢)

(١) سبق ذكره رقم ٤٧٧ .

(٢) انظر ديوان المتنبّي ٥٧/٢ وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد  
 الطَّائي ، مطلعها :

اليَوْمَ عَهْدُكُمْ فَأَيْنَ الْمَوْعِدُ هيهات ليس ليومٍ عَهْدِكُمْ غَدُ

وهو من شواهد : ابن الشجري ١٢٤/٢ .

رفع « سوى » الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بفي ، فأخرجها ، من الظرفية . فمن خطأه فقد خطأ الأعشى في قوله : « لسوائكا » ، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبل عليها - وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى - فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل ، ضاربٌ في غمرة الجهل .

وليس لهذا<sup>(١)</sup> المتناول إلى ما يقصُرُ عنه ذرعه شيءٌ يتعلّق به في تخطئة العرب إلّا قول الشاعر :

٤٨٢ = حراجيجٌ ما تنفكُ إلا مُناخَةٌ على الخسفِ أويرمى بها بَلْدًا قفرا<sup>(٢)</sup>

فكُلُّ فاقرةٍ ينزلها بالعربية يزف أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة .

وليس دخول إلّا في هذا البيت خطأ كما توهم ، لأن بعض النحويين قدر في ينفك التمام ونصب « مناخه » على ، الحال ، فينفك ههنا مثل « منفكين » في قول الله عز وجل : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾<sup>(٣)</sup> فالمعنى :

(١) في ط : « وليس هذا » بإسقاط اللام من « هذا » ، تحريف .

(٢) من شواهد : سيويه ٤٢٨/١ ، والخزانة ٤٩/٤ ، والأشموني ٢٤٦/١ ،

والهمع والدرر رقم ٨٩٩،٣٩٦ . وهو لذي الرمة . انظر ديوانه / ٢٤٠ .

(٣) البيّنة / ١ .

ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخسْف ، ورمى  
البلد القفر بها أي تنتقل من شدة الى شدة .

ومن العجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين  
وخلفهم ، وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ،  
فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعارها<sup>(١)</sup> بكلام ليس له محصول ، ولا  
يؤثر عنه أنه قرأ مصنفًا في النحو ، إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر  
الجرجاني ، قيل : إنها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق .

وقيل : إنه لا يملك من كتب النحو واللغة ما مقداره عشر  
أوراق ، وهو مع هذا يردُّ ببحته على الخليل وسيبويه . إنها لوصمة  
أتسم بها زماننا هذا ، لا يبید عارها ولا ينقضي شأنها  
وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تُسَطَّر فتوى ، فيثبت خطه  
فيها مع خط غيره فيقال : أجاب أبو نزار بكذا ، وأجاب غيره بكذا ،  
فقد أدرك - لعمر الله - مطلوبه ، وبلغ مقصوده . ولولا إيجاب حق مَنْ  
أوجب حقّه . والتزمت وفاقه ، واحترمت خطابه لصنت خطي ولفظي  
[ ٧١/٣ ] عن مجاورة خطه ولَفْظِهِ . /

\* \* \*

(١) في أمالي ابن الشجري ١٢٤/٢ : « وأشعار هؤلاء » .

## [ مجلس من مجالس ابن الشجري ]

قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين من أماليه :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب  
( الأغاني ) حديثاً رفعه إلى أبي ظبيان الحماني .

قال : اجتمعت جماعة من الحَيِّ على شرابٍ فتغنى أحدهم  
بقول حسان :

إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتِنِي فَرَدَدْتُهَا قُتِلَتْ قُتِلَتْ فَهَاتِيهَا لَمْ تُقْتَلِ (١) ٤٨٣ =  
كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ

فقال رجل منهم : كيف ذكر واحدة بقوله :

\* إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتِنِي فَرَدَدْتُهَا \*

ثم قال : كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ ، فجعلها اثنتين ؟

وقال أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل  
منهم بالطلاق ثلاثاً إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين عن

(١) انظر ديوانه / ١٨٤ من قصيدة مطلعها :

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ

بين الجوابي فالْبُضَيْعِ فحومل

تفسير هذا الشعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله ، فحدّثني بعض أصحابنا السعديين ، قال : فيمّمناه نَتَخَطَّى إليه الأحياء فصادفناه في المسجد يصلي بين العشاءين ، فلما سمع حِسْنَا أوجز في صلاته ، ثم أقبل علينا ، فقال : حاجتكم ، فبدر رجلٌ مِنَّا ، فقال : نحن - أعز الله القاضي - قوم نَزَعْنَا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمّة ، فيها بعض الشيء ، فإن أذنت لنا ، قلنا : فقال : قولوا، فذكريمين الرجل والشعر ، فقال :

أما قوله : إنّ التي ناولتني فإنه يعني الخمر ، وقوله : قتلت ، أراد مُزِجَت بالماء ، وقوله : كلتاها حلب العصير ، يعني الخمر ومزاجها ، فالخمر عصير العنب والماء عصير السحاب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَبَجًا ﴾<sup>(١)</sup> ، انصرفوا إذا شتم .

قال ابن الشجري : وأقول : إن هذا التأويل يمنع منه ثلاثة أشياء :

أحدها : أنه قال : كلتاها ، وكلتا موضوعه لمؤنثين ، والماء مذكّر ، والتذكير أبداً يَغْلِبُ على التأنيث كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق :

(١) النبأ / ١٤ .

٤٨٤ = \* لنا قمرها والنجوم الطوالع<sup>(١)</sup> \*

أراد لنا : شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث ،  
فيحمل على المعنى ، كما قالوا : أته كتابي فاحتقرها ، لأن الكتاب  
في المعنى صحيفة . /

[ ٧٢/٣ ]

وكما قال الشاعر :

٤٨٥ = قامت تُبْكِيه على قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يا عَامِرُ<sup>(٢)</sup>  
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

كان الوجه أن يقول ذات غُرْبَةٍ ، وإنما ذَكَرَ ، لأن المرأة إنسان  
فحمل على المعنى .

والثاني : أنه قال : « أَرخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ » ، وأفعل هذا موضوع  
لمشتركين في معنى ، وأحدهما يزيد على الآخر في الوصف ،  
كقولك : زيد أفضل الرّجلين ، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان  
في الفِضْلِ ، إلا أن فَضْلَ زيد يزيدُ على فضل المقرون به .

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

(١) سبق ذكره رقم ٤٥٧ .

(٢) لأعرابية كما يدل على ذلك الشاهدان .

من شواهد : ابن الشجري ١٦٠/٢ ، والإنصاف ٥٠٧/٢ ، ٧٦٣ ، وابن

يعيش ١٠١/٥ .

والثالث : أنه قال في الحكاية : فالخمر عصير العنب، وقول  
حسان: حلب العصير يمنع من هذا ، لأنه إذا كان العصير الخمر  
والحَلْب هو الخمر ، فقد أضفت الخمر إلى نفسها والشيء لا يضاف  
إلى نفسه .

والقول في هذا عندي : أنه أراد كلتا الخمرين: الصُّرف  
والممزوجة حَلْب العنب ، فناولني أشدهما إرخاءً للمفصل .  
والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .



[ مجلس من مجالس ابن الشجري ]

قال ابن الشجري في المجلس الخامس والستين (١) :

مسألة : سئلت عنها : « المعلم والمعلمه زيداً عمراً خير الناس إياه أنا » .

الجواب : أن « المعلم » مبتدأ و « المعلمه » معطوف عليه وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التعدي إلى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فعله الذي هو « أعلم » فزيد فاعله ، والهاء المفعول الأول ، وعمراً الثاني ، وخير الناس الثالث ، « وإياه » ضمير مصدره الذي هو الإعلام ، وإن لم يجر له ذكر ، لأن المصدر يحسن إضماره إذا ذكر فاعله أو اسم فاعله كقوله : /

[ ٧٣ / ٣ ]

٤٨٦ = \* إذا نهى السفيه جرى إليه (٢) \*

(١) في ط والنسخ المخطوطة في المجلس الرابع والستين ، تحريف ، والصواب : في المجلس الخامس والستين . انظر أمالي ابن الشجري . ٢٠٩/ .

(٢) قائله مجهول : وتمامه :

\* وخالف والسفيه إلى خلاف \*

من شواهد : الخصائص ٤٩/٣ ، والمحتسب ١٧٠/١ ، وابن الشجري ٥٩/١ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ١٣٢/٢ ، ٢٠٩ ، والإنصاف ١٤٠/١ ، والخزانة ٢٢٩/٢ ، ٣٨٣ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥ .

وقولك : أنا خير المبتدأ الذي هو المعلم والمعلمه ، وإن كان عطفاً على المعلم ، لأنه وصف له فلذلك كان خيراً عنهما معاً ، لتقدير : المعلم المعلمه زيداً عمراً خيراً الناس أنا .

\* \* \*

[ مجلس محمد بن السيد البطليوسي مع رجل من أهل

[ الأدب ]

قال الإمام محمد بن السيد البطليوسي في كتاب ( المسائل والأجوبة ) :

جمعتني مجلس مع رجل من أهل الأدب فنازعني في مسألة من مسائل النحو ، ثم دبت الأيام ، ودرجت الليالي ، وأنا لا أعيرها فكري ولا أخطرها على بالي ، ثم اتصل بي أن قوماً يتعصبون له ويقرظونه ويعتقدون أنني أنا المخطىء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليعلم من المزجي البضاعة - وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور ، قال لي : إن قوماً من نحوي ( سرقسة ) اختلفوا في قول كثير :

٤٨٧ = وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَمَا تَدْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ<sup>(١)</sup>

(١) انظر اللسان : « قصر » ، والهمع والدرر رقم ٢٦٩ ، والعمدة ٩٦/٢ ، ٩٧ .

عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحَجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ  
فقال : بعضهم : « البحاتر » مبتدأ ، وشرّ النّساء خبره .

وقال بعضهم : يجوز أن يكون شرّ النّساء هو المبتدأ والبحاتر  
خبره .

وأنكرت أنا هذا القول ، وقلت : لا يجوز إلا أن يكون البحاتر  
هو المبتدأ وشرّ النّساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه  
المختار ، وما قاله النّحويّ الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع . فقال :  
وكيف يصح ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البحاتر شرّ  
النّساء ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ، ويورد الألفاظ  
المنطقيّة التي يستعملها أهل البرهان ؟ فقلت له : أنت تريد أن تدخل  
صناعة المنطق في صناعة النّحو ، وصناعة النّحو تستعمل فيها مجازات  
ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب  
أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون / [ ٧٤/٣ ]  
أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلّم أو  
عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا  
ضاق عليه طرق الكلام .

وصناعة النّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون  
مخالفة لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء  
وهو في المعنى مسندٌ إلى شيء آخر .

إذا علم المخاطب غرض المتكلم ، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة، فيُجيز النحويون في صناعتهم : أعطى دِرْهَمٌ زيداً ، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم : أعطى زيدٌ درهماً ، فيسندون الإِطاء إلى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد .

وكذلك يجيزون ضَرِبَ زيد الضَّرْبُ ، وُخْرِجَ بزيدِ اليومِ، ووُلِدَ لزيد ستون عاماً ، وقد علم أن الضَّرْبَ لا يُضْرَبُ ، واليوم لا يُخْرَجُ به ، وأن الستين عاماً لا تُوَلَدُ ، فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني، لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر، اتكلاً على فهم السامع . وليس هذا بضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها . وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان .

ومما بيّن هذا أن النحويين قد قالوا: إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم وأيتهما شئت الخبر، فتقول كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيداً .

فإن قال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنه إذا قال كان زيدٌ أخاك أفادنا الأخوة ، وإذا قال كان أخوك زيداً أفادنا أنه زيد .

والجواب : أن هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع، ويجوز أيضاً أن يقال : كان أخوك زيداً ، والمراد كان زيدٌ أخاك، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيد .

والدليل على ذلك أَنَّ القُرَاءَ قرءوا : ﴿ فما كان جوابُ قومه إلا أن قالوا ﴾<sup>(١)</sup> برفع الجواب ونصبه ، فتارةً يجعلون الجواب الاسم ، والقول الخبر ، وتارةً يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر .  
وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد ، وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فكان عاقبتهما أنهما في النار ﴾<sup>(٢)</sup> قرىء برفع العاقبة ونصبها / ولا فرق بين الأمرين عند أحد من [ ٧٥/٣ ] البصريين والكوفيين .

وكذلك قول الفرزدق :

٤٨٨ = لقد شهدت قيس فما كان نصرها قُتِيبةً إلا عضها بالأباهم<sup>(٣)</sup>

ينشد برفع النصر ، ونصب العض ، ويرفع العَضَّ ، ونصب

(١) النمل / ٥٦ ، وقراءة الرفع منسوبة إلى الحسن ، وابن أبي إسحاق ، والأعمش . انظر قراءة رقم ٦٣٤٢ في معجم القراءات .

(٢) الحشر / ١٧ .

(٣) من شواهد : المقتضب ٩٠٠/٤ ، واللسان : « بهم » وهو من قصيدة قالها

الفرزدق في قتل قتيبة بن مسلم ، ومطلعها :

تَجُنُّ بزوراء المدينة ناقتي حين عجولٍ تبتغي البورائم

انظر ديوان الفرزدق ٣١١/٢ .

وفي ط : سقطت كلمة : « لقد » من أول الشاهد ، تحريف وفي ط أيضاً

« فيقه » مكان : « قتيبة » تحريف أيضاً .

النصر، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

وكذلك قول الآخر :

٤٨٩ = وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاوُهَا بَنُهْلَانَ إِلَّا الْخِزْيَ مِمَّنْ يَقُودُهَا<sup>(١)</sup>

ينشد برفع « الداء » ونصب « الخزي » ونصب « الداء » ورفع « الخزي » . والفائدة فيهما جميعاً واحدة .

وإنما تساوي ذلك ، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى .

ومما يبيّن ذلك بياناً واضحاً أن القائل إذا قال : شر الناس الفاسق أو قال : الفاسق شرّ الناس فقد أفادنا في كلا الحالين فائدة واحدة .

وكذلك إذا قال : أبوك خير الناس فائدته كفائدة قوله:خير الناس أبوك.لا يمكن أحداً<sup>(٢)</sup> أن يجعل بينهما فرقاً.ويشهد لذلك .

قول زهير :

٤٩٠ = وَإِذَا أَنْ تَقُولُوا قَدْ أَبِينَا فَشَرُّ مَوَاطِنِ الْحَسْبِ الْإِبَاءُ<sup>(٣)</sup>

(١) من شواهد : سيبويه ٢٤/١ ، والمحتسب ١١٦/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٧ .

وفي ط : « بنهلان » بالنون بعد الباء .

(٢) في ط : « أحداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) انظر ديوان زهير ٩٨/ ، وفيه : « يقولوا » .

فهذا البيت أشبه الأشياء بيت كثير ، وقد جعل زهير شراً هو  
المبتدأ والإباء هو الخبر . وإنما غرضه أن يخبر أن الإباء هو شر مواطن  
الحسب .

ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن الإباء هو المبتدأ وشر خبره ، لأن  
الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلا أن يتضمن المبتدأ معنى  
الشّرط ، ألا ترى أنه لا يجوز زيد فقائم ، وكذلك من رواه : وشر  
مواطن بالواو ، لأن الواو لا تدخل على الأخبار ولا يجوز : زيد  
وقائم .

ومما يبيّن لك تساوي الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذي  
وبالألف واللام ، فمن تأمل قول النحويين فيه رأى ما قلناه نصّاً ، لأن  
القائل إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قائم زيد فجوابه عند  
النحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيد ، والقائم زيد .

ألا ترى أن المجيب قد جعل زيدا خبراً ، وإنما سأله السائل / [ ٧٦/٣ ]  
أن يخبر عنه، ولم يسأله أن يخبر به . فلو جاء الجواب على حدّ السؤال  
لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم .

وباب الإخبار كلّ مطرّد على هذا . وإنما جاز ذلك عندهم، لأن  
الفائدة في قولك : الذي قام زيد كالفائدة في قولك : زيد الذي قام .  
وكذلك !الفائدة في قولك : زيد القائم كالفائدة في قولك : القائم  
زيد . ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا .

ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة فلا يجيزون أن يقال : أخوك زيد ، والمراد:زيد أخوك واحتجوا بشيئين :

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحق بأن يسند إليها من الأخرى ، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا .

والحجة الأخرى :أنه يقع الإشكال ، فلا يعلم السامع أيهما المسند؟وأيهما المسند إليه ؟ ،فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك : ضرب موسى عيسى . وهذا قولٌ قويٌّ جدًّا غير أن النحويين كلهم لم يتفقوا عليه .

فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون شرّ النساء خيراً مقدماً بوجه من الوجوه . فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما يوجبه صناعة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين - لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم - : إن في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولاً ، ومحمولها موضوعاً ، والفائدة في كلا الحالين واحدة ، وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها . قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمى ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها .

ومثال المنعكس من القضايا قولنا : لا إنسانٌ واحدٌ بحجر ، ثم

نعكس فنقول : لا حجرٌ واحدٌ إنسانٌ ، فهذه قضيةٌ قد انعكس موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً . والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا : كُلُّ إنسان حيوان فهذه قضية صادقة ، فإن صَيَّرنا موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً / فقلنا : [ ٧٧/٣ ] كُلُّ حيوان إنسان عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمونه انقلاباً لا انعكاساً . وبالله التوفيق .

### [ مسألة من كتاب مسائل البطليوسي ]

في كتاب المسائل للبطليوسي أيضاً ما نصّه :

مسألة : سأل (١) : - أدام الله عزك - مَنْ بقي عندنا من طلبه النحو عن مسألة وقعت وهي : إذا سميت رجلاً بالالف من « ما » كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته في الخط ؟

فجاوب عن ذلك المسئول بما هذه نسخته .

تأملت - أعزك الله - هذا السؤال ، والقياس النحوي يقتضي أن لا يشترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا ، إذ لا بُدَّ من أن يبني الاسم

(١) في ط : « مسائل سائل »

عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أول ذلك الاسم .

فإن كان كما شرط ساكناً فلا بدّ من تحريكه لمتوصل إلى النطق به ، فيختلّ الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب أن لا يُغَيَّرَ عنها في التسمية ، لثلاث تشبه التسمية بما سُمِّيَ به من حرف متحرك .

مَثَلُ ذلك كَمَنْ قال : سَمَّ لي رجلاً بالألف من أكرم أو ما كان مثله .

إن قلنا : إن الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح ، فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من « ما » .

وإن قلنا : إنه يجوز أن يُسَمَّى رجلٌ بالألف من « ما » فإنما ذلك على ضرب من قياس النحو أيضاً ، ومجاري التعليل فيه ، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لما سنذكره بعد - إن شاء الله تعالى - فتصير همزته مفتوحةً ، ثم يزداد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مَبْنِياً على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكنة، وذلك ثلاثة أحرف كما قالوا : إذا سميت رجلاً بالسين من « سوف » فإنك تزيد على السين ألفاً وهمزة ليكون الاسم على أقل البناء في المتمكن العَلَم ، كما قلنا ، فتقول : جاءني ساءٌ ، ورأيت ساءً ، ومررت بساءٍ .

وكذلك فعلنا في مسألتنا لما حرّكنا الألف الساكنة من « ما » بالفتح لما نذكره بعد ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفاً

وهمزة من جنسها ، ليكمل البناء الأقل المذكور فجاء على وزن بكر فنقول منه في الرَّفْع / جاءني أأُ ، وُرأيت أأُ ، مررت با إٍ ، فهذا بناؤه [ ٧٨/٣ ] وصورته في الخط .

وإن شئت كتبه بالعين وأسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً لئلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة .

فإن قيل : فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم ، وأنت قد بنيت على ثلاثة أحرف ، وهو أقل البناء فقد أخللت بينائك في الخط ؟ .

فالجواب : أنا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكّن قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخط وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم « آل » فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة وكان فيه ألفان ، إذ وزنه أأل ، فسهلوا الهمزة الوسطى ، ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذّاهب ، وطلباً للاختصار الذي كلام العرب مبنيٌّ عليه ، ولذلك جوّزنا نحن كتب(أاء)بالعين قياساً على ذلك .

وإنما قلنا : إن تحرك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لأنها لما كانت أول الاسم ساكنة واحتاجت إلى حركة ليتوصّل إلى النّطق بها كانت الفتحة أولى بها من الكسرة والضّمة ، لأن الألف تتولد من الفتحة إذا أشبعت ، وتتغلب بسببها إذا كانت بعدها حركة على ياء أو واو نحو : قام ، ونام فكانت الفتحة أولى لتحريك الألف من غيرها لذلك .

وأيضاً فهذه الألف المسمّى بها من « ما » قد<sup>(١)</sup> صارت أولاً وأصلاً، وفاء الوزن من هذا الاسم، فصارت كالف أخ وأب ، وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شدّ لمعنى ، وأيضاً فلا تكسر ، ويصح عند<sup>(٢)</sup> الألفات السواكن عند الحاجة إلا ألفات الوصل . وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كلّ ما قلنا .

وفي هذه<sup>(٣)</sup> اللّمع كفاية فيما قصدته .

فهذا - أدام الله تأييدك - نصّ الجواب . وما كان من الواجب أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلا نصّ السؤال مجرداً إلا أنه تعيّن كُتِبُ السؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنه وقف على هذا السؤال والجواب رجل يتّسمي إلى علم النحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص عمّا يجب ، وزعم أن على المستول في هذه المسألة أن يجاب فيها على [ ٧٩/٣ ] كل وزن / جاء في كلام العرب من الثلاثية إلى السباعية .

وزعم : أنه يجوز أن يُسمّى بالألف من : « ما » رجل فيني منه الاسم على كلّ وزن حتّى على وزن اشهباب<sup>(٤)</sup> ، وأن لا يقتصر في

(١) في ط فقط : « مذ » مكان : « قد » .

(٢) في ط فقط : « ويصحّ » بالياء ، و « من » مكان : « عند » .

(٣) في ط فقط : « هذا » .

(٤) في ط فقط : « اشهباب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واشهباب من الألوان ، وقد لحقته أربع زوائد فإنه يكون على وزن : افعيلا ، ولم يجيء إلا مصدراً . انظر الممتع ١/١٤٤ .

التَّسْمِيَةِ بِهِ عَلَى أَقْلِ الْأَوْزَانِ الْمَتَمَكِّنَةِ ، بَلْ يَجُوزُ عَلَى كُلِّ وَزْنٍ .

وعضد قوله بأن قال : لوقال : قائل ابن لي من ألف « ما » مثال  
« جحمرش<sup>(١)</sup> لصحّ البناء على ذلك المثال وغيره .

وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو . ونحن واقفون عند قليل  
عَلِمْنَا مِنْهُ لَا نَتَجَاوَزُ لِمِثْلِ قَوْلِ<sup>(٢)</sup> هَذَا الدَّاعِي إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ وَاضِحٍ ،  
نَمِيلُ إِلَيْهِ أَوْ هُدًى مِنْ مِثْلِكَ نُعَوِّلُ عَلَيْهِ . فَعَسَى - أَدَامَ اللَّهُ تَأْيِيدَكَ - أَنْ  
تَمُنَّ بِالْوُقُوفِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ ، وَتَتَطَوَّلَ عَلَى الْجَمِيعِ بِإِشَارَةِ كَافِيَةٍ  
مِنْكَ إِلَى مَا يَجُوزُ مِنْ هَذَا كَلِّهِ ، وَيُبْقِيكَ لِلْعُلُومِ تَحْيِيهَا ، وَلِلْقُلُوبِ  
تَكْشِفَ عَنْهَا وَتَجْلُوهَا<sup>(٣)</sup> ، بِحَوْلِهِ وَطَوْلِهِ .

### [ الإجابة عن سؤال السائل ]

الجواب : وقفت على سؤال السائل : وإجابة المجيب ،  
واعترض المعترض .

والذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف : أنه إذا سَمِيَ بحرف

(١) في ط : « جحمرش » بالحاء والجيم تحريف صوابه من النسخ المخطوطة  
وكتب الصرف واللغة . وجحمرش : العجوز الكبيرة ، ووزنه : فَعْلَلٌ . انظر  
الممتع ٧٠/١ .

(٢) في ط فقط : « بمثل أقول » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

(٣) في ط فقط : « وتحويها » والأنسب ما في المخطوطات .

من الحروف لزم أن يزداد عليه حتى يبلغ بصيغته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، ويزاد على كل حرف حرف من نوعه ، فيقال في « ما » : ماء ، وفي « لا » : لاء ، وفي « لو » : لَو ، وفي « إي » : إي . وإنما فعل النحويون ذلك ، لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيرته اسماً من هذه الحروف ، ألا ترى قول النمر بن تَوَلب .

٤٩١ = عَلِقْتُ لَوْأً تُكْرَرُهُ إِنَّ لَوْأً ذَاكَ أَعْيَانَا<sup>(١)</sup>  
وقال القطامي :

٤٩٢ = وَلَكِنْ أَهْلَكْتَ لَوْ كَثِيراً وَقَبْلَ الْيَوْمِ عَالَجَهَا قُدَارُ<sup>(٢)</sup>  
وإن أراد مُرِيدُ أَنْ يَسْمِيَ مِنْ حَرْفٍ قَدْ سُمِّيَ بِهِ مِثْلَ : جَعْفَرُ أَوْ

(١) من قصيدة للنمر يردّ بها على زوجته بعد أن عدلته لكرمه ، ومطلعها :  
بكرت باللّوم تلحاناً في بعير ضلّ أو خاناً  
وبعده الشاهد برواية مختلفة ، وهي : « تكررّها » مكان : « تكررّه »  
وهو المناسب لمخاطبة زوجته ، وفي المقتضب ٢٣٥ / ١ :  
\* حاولت لَوْأً فقلت لها \*  
وانظر شعر النمر بن تولب / ١٢٠ .

(٢) قُدَارُ : هو قدار بن سالف الذي يقال له : أحمر ثمود ، عاقر ناقة صالح عليه السّلام ، قال الأزهري : وقالت العرب للجزار : قدار تشبيهاً به .  
وانظر ديوان القطامي .

جَحْمَرِش ونحوهما من أمثلة كلام العرب كان له ذلك .

وأما قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى يتكلف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه أمثلة على جميع أوزان كلام العرب / فإنه تعسف وغير لازم إلا أن يشترط عليه السائل [ ٨٠ / ٣ ] ذلك في مسأله .

وأما التسمية بالألف من « ما » و « لا » فقد ذكر ذلك ابن جنّي وفيه خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسألة ، فقال : إذا أردت أن تصير الألف من « لا » اسماً زدت على الألف ألفاً ثانية ، فتجتمع ألفان ساكتتان ، فتحرك الأولى منهما بالكسر لالتقاء الساكنين ، فتقلب الثانية لانكسار ما قبلها فتصير : « إي » .

ولا يكون اسمٌ متمكّنٌ على حرفين الثاني منهما حرف لين ، فتزيد على الياء ياءً أخرى ، وتدغم الأولى فيها فتقول (إي) كما تقول إذا صيرت « في » الخافضة اسم رجل : في .

قال ابن جنّي : فإن بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حد قولك : كَوَّفَ كافاً ، وَقَوَّفَ قافاً ، وَسَيَّنتَ سيناً ، وَعَيَّنتَ عَيْناً ، لزمك أن تقول : أَوَّيتُ ألفاً . قال : وإنما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واواً دون أن تكون ياءً ، لأننا لما زدنا على الألف ألفاً واحتجج إلى زيادة حرف ثالث، ليتم الاسم ثلاثة أحرف صارت الألف المزيدة المجهولة

ثانيةً عَيْنًا ، أو في موضع العين وجب على ما وصّانا به سببوه أن نعتقد فيها أنها منقلبة عن واو حَمَلًا على باب : طويت وشويت ، لأنه أكثر من باب : حبيت وعييت ، فصارت (إِي) كأنها من باب : قَيّ ، وسَيّ ونحوهما مما عينه واو فكما أنك لو بنيت من القَيّ والسَيّ فَعَلْت ، لقلت : قَوَيْتَ وَسَوَيْتُ ، فأظهرت العينين واوين ، فكذلك تقول في فَعَلْت من « إي » التي أدّى إليها القياس أَوَيْت .

فهذه مسألة قد كفانا ابن جنّي فيها التّعّب ، وأرانا وجه القياس فيها ، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مثالاً على صورة بعض أمثلة كلام العرب أن يجريها مجرى : أوى يأوي ، ويُركّب على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : « أياً ، وفي مثال - سفر جل - أويًا ، وفي مثل جَحْمَرِشْ أُبْيِيّ ، وفي مثال إوزة : إِيَاءَةٌ<sup>(١)</sup> ، ونحو ذلك . وبالله التوفيق .

### [ مسألة منظومة لابن السّيد ]

وفي المسائل للإمام أبي محمد بن السّيد البطليوسي :

[ ٨١/٣ ] مسألة: وردت من الشعر منظومة في أبيات من شعر، وهي : /

(١) انظر المنصف لابن جنّي ٢٧١/٢ .

جوابك يا ذا العلم إني لسائل (١) عن أشياء من ذا النحو تخفي وتعظم فأورد عليها من كلامك شافياً فمثلك للإفهام يُدعي وترتجي عَلام تُعَلّ الشيء عِلّة غيره ويرأ إن اضحى سواه مُسَلِّماً وما القول في لا بأس إن يك مُعرباً وإن يك مبنياً فقولك نُصِبهُ وإن يك مبنياً لديك ومُعرباً فبرّد غليلاً في نفوس كأنها ولم صرفوا ما كان وصفاً مؤنثاً ولم يصرفوه (٤) اسماً لذاتٍ معرفاً أَيْصَرَفُ والتأنيث فيه محقّق ففَرَطِسِ بِهِمِ العلم أغراضٍ مَطْلِبِي → ولا تك فيه الظنّ بالغيبِ تَرْجُمُ فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله :

سألت لعمري عن مسائل تقتضي جواباً وتفهماً (٦) لمن يتعلم

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « سائل » بدون اللام في أوله .

(٢) في بعض النسخ : « عن » مكان : « عز » .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « لعاقلة » باللام في أوله ، وهو أوضح .

(٤) في ط فقط : « ولم يصرفوا » مكان : « ولم يصرفوه » .

(٥) في ط : « لغو » بالرفع ، تحريف .

(٦) في ط فقط : « وتفهما » تحريف .

لأن أطراد الحكم ليس بلازم وقد أوجبوه في مواضع جمّة سوى علقه لفظية وتناسب لأن تصاريف الكلام شبيهة فنشرك<sup>(٢)</sup> فيها<sup>(٣)</sup> الجر أقسامه التي وفي كل علم إن نظرت تسامح وما النحو مختصاً بذلك وحده ولكن له فيما وجدنا نظائر فلا تطلبن في كل شيء حقيقة [٨٢/٣]

إذا أوجبته علة ليس يلزم<sup>(١)</sup> بلا علة تقضي بذاك وتحكم خفي يراه الماهر المتقدم بنشء فروع عن أصول تقسم تناسبه فيما يصح ويسقم كثير وإقناع وظن مرجم لمن يكثّر التنكير عنه وينعم يراها بعين اللب من يتوسم فلم تك تعدوا إن فعلت ونظلم /

سأضرب أمثالا لما أنا قائل ألم تر أن الداء يسرى دفينه وينزع عرق السوء من بعد غاية كحذفهم للهمز من يكرم الفتى وحذفك واو الوعد حملاً على التي كذاك قرين السوء يردي قرينه لذلك أردى من جهينة ياءها

لها موقّع في لب من يتفهّم فيضني بعدواه الصحيح ويؤلم فيسري به من النسل داء ويعظم مشاركته<sup>(٤)</sup> فيما جنى المتكلم تعلّ وذا حكم من النحو محكم وينجي من الشر البعاد ويعصم مقارنه<sup>(٥)</sup> الهاء التي تهضم

(١) في ط فقط : « تلزم » بالتاء .

(٢) في ط فقط : « فنشرك » بالتاء .

(٣) في ط : « منها »

(٤) في ط فقط : « مشاركة » بالتاء المربوطة .

(٥) في بعض النسخ المخطوطة : « مقارنة » .

وَنَجَّى قُرَيْشًا أَنْ يَصَابَ (١) بِيَائِهِ  
 أَلَمْ تَرَ صَوَامًا نَجَتْ إِذْ تَبَاعَدَتْ  
 وَلِلْجَارِ أَسْبَابٌ يُرَاعَى مَكَانَهَا  
 كَصِحَّةِ عَيْنِ الْفِعْلِ مِنْ عَوْرِ الْفَتَى  
 وَكَاجْتَوَرُوا صَحَّتْ لِأَجْلِ تَجَاوَرُوا  
 وَقَدْ زَعَمُوا التَّصْحِيحَ لِلوَاوِ فِيهِمَا  
 كَأَعُولَتْ يَا تُكَلِّي وَأَطُولَتْ يَا فَتَى  
 وَإِنْ شِئْتَ أَجْرِيْتَ التَّحْرُكَ فِيهِمَا  
 كَمَا أَنْ يَرْمِي الْقَوْمَ أَوْ يَقْعِدَ الْفَتَى  
 وَمِثْلُ حِبَارِي فِي الْإِضَافَةِ عِنْدَهُمْ  
 وَمَكْرُوزَةٌ (٤) شَبَّهَ بِذَلِكَ وَمُحِبَّبٌ  
 وَقَدْ جَعَلُوا لِلْأَسْمِ سِمِيًّا لِكُونِهِ  
 تَنَائِي قَرِينِ السَّوِّءِ فَهُوَ مُسَلِّمٌ  
 عَنِ اللَّامِ مِنْ دَاءٍ غَدَّتْ فِيهِ صِيْمٌ  
 وَلِلرَّحِمِ الدُّنْيَا حَقْسُوقٌ تُقَدَّمُ  
 لِصِحَّتِهَا فِي اعْوَرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
 شَفَاعَةُ ذِي الْقُرْبَى لِمَنْ هُوَ مُحْرَمٌ  
 إِرَادَةَ تَنْبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ مِنْهُمْ  
 وَأَجُودَتِ (٢) يَا سَعْدِي وَأَغِيلَتِ (٣) نَكْتُمُ  
 كَمَجْرَى حُرُوفِ اللَّيْنِ إِنْ كُنْتَ تَفْهَمُ  
 سَوَاءً إِذَا جَازَيْتَ أَوْ حِينَ تَجْزِمُ  
 غَدَّتْ جَمَزَى فِي مَا بِهِ النَّحْوِيحُكُمُ  
 وَتَهَلَّلُ (٥) إِنْ حَصَلَتْ قَوْلِي وَمَرِيْمُ  
 عَلَى وَزْنِ مِثْلِ الْفِعْلِ فِيمَا تِيْمَمُو

(١) فِي ط فَقَطْ : « تَصَابَ » بِالتَّاءِ .

(٢) فِي ط : « وَأَجُودَتِ » بِإِسْقَاطِ الدَّالِ ، تَحْرِيفِ صَوَابِهِ مِنَ النِّسْخِ  
 الْمَخْطُوطَةِ وَالْأَسْلُوبِ .

(٣) الْغَيْلُ : اللَّبَنُ تَرْضَعُهُ الْمَرْأَةُ وَلِدَهَا ، وَهِيَ تَوْتِي ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ وَأَغَالَتُ  
 وَلِدَهَا وَأَغِيلَتُهُ سَقْتَهُ الْغَيْلُ فَهِيَ مُغَيْلٌ وَمُغَيْلٌ ، وَالْأَسْمُ : الْغَيْلَةُ .

(٤) فِي ط فَقَطْ : « وَمَكْرُوزَةٌ » . تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي ط فَقَطْ : « وَتَهَلَّلُ » بِالتَّاءِ تَحْرِيفٌ : وَفِي الْقَامُوسِ : « هَلَّلَ » :

وَتَهَلَّلَ : كَتَفَعَلَ : اسْمٌ لِلْبَاطِلِ .

فقالوا لمن يَشْكِي الخليلَ وَيَشْتَكِي أَلامَ ولكنَّ فيه<sup>(١)</sup> ما أنت أَلومٌ  
وقد يلحقون<sup>(٢)</sup> الضَّدَّ طوراً بِضِدِّهِ كُربَ فتى أودى وكَمَّ نيلَ مَغنمٍ

### جواب المسألة الثانية

[٨٣/٣] ولا بَأْسَ في إعرابه وبنائه  
لحذفك تنوين الذي هو معرَبٌ  
وإن يكُ مَبنيّاً ففيمَ وَصَفْتَهُ  
وَجَمَعْتَ لِلضَّدِّينَ أعظمَ شُنَعَةً  
وقد أكثروا فيه المقالَ وَشَتَّوا  
وأكثر ما قالوه ما فيه طائلٌ  
فَمِنْ قائلٍ ظنَّ البناءَ وقائلٍ  
كما ضارِعَ الإعرابِ في غيره البنا  
توسَّطَ بين الحالتين فأمره  
لذا كثر الإشكالُ فيه فلم يَبينَ  
وَيُشَبِّهُهُ حالُ المنادى كلاهما  
لذلك جاز الحَمْلُ للوصفِ فيهما  
فهذا الذي أختارُ فيه لأنَّهُ

بأيُّهما قلتَ اعتراضَ مُلزمٍ /  
وذلك رأيَ عندنا لا يُسلمُ  
على لفظه والتكرُّ في ذاك أعظَمُ  
ولم يَتَوَهَّمْ فيه ذا مُتَوَهَّمٍ  
إلى أن أَمَلُوا الناظرينَ وأبرموا  
لقارنهِ إلا الكلامَ المُنَمَّنُ  
يضارعُ إعراباً وذا الرأيَ أَحْكَمُ  
إذا قلتَ جاراتَ لأسماءَ أَكْرَمُ  
خَفِيٌّ على غيرِ النَّحاريرِ مِنْهُمُ  
وخلَطَ فيه كُلُّ من يتكلَّمُ  
من النَّحوِ مخصوصٌ بهذا ويُعلَمُ  
على اللَّفظِ والمَعْنَى كما جاءَ عَنْهُمُ  
لِمُبَصِّرِهِ أَهدى سبيلاً وَأَقومُ

(١) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة سقطت كلمة : « فيه » ومكانها في ط

بباض أشار إليه في الهامش بقوله : « بباض في ي » وإرجاع ما سقط من

بعض النسخ المخطوطة الأخرى .

(٢) في ط فقط : « يلجؤون » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

## جواب المسألة الثالثة

ولست تعدّ التاء في النحو علةً  
وما كان فرقاً لم يعدّ بعلّة  
يراعون في ذاك اللزوم كطلحة  
وعلته أن الصفات مقيسة  
فقام وقامت منهما صيغ قائم  
لذا أنثوا الأوصاف طوراً وذكروا  
وما لم يصغ منه فليس مؤنثاً  
وتأينثنا للفعل ليس حقيقةً  
فأضعفها ضعف الذي هو أصلها  
وقوى التي في الاسم أن ليس جارياً  
وعلة سكرى أو جلولاء فردة  
كذا علّتا تلك الصفات كعلة  
إذا عدّ في ذاك اللزوم بعلّة  
فدونكها تحوى غوامض جمّة

لشيء سوى الأعلام إن كنت تعلم  
كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم  
وليس يراعى منه ما ليس يلزم  
على الفعل في تصريفها إذ تقسم  
وقائمة فيما تقول وتزعم  
لما أرجوا في الفعل منها وقدموا  
كقولهم : لهم هند ولود ومثم<sup>(١)</sup>  
ولا لازماً بل ضده فيه ألزم  
كذا ضعف أصل الشيء يوهى ويهدم  
على الفعل فالتأنيث فيه محتم<sup>(٢)</sup> / [٨٤/٣]

ولكنها كالعلتين لذيهم  
قضى فيه بالعكس القياس المقدم  
مسلمة فالضد في ذا مسلم  
من العلم لا يبدو عليهن ميسم<sup>(٣)</sup>

(١) في القاموس : « توم » : التوم من جميع الحيوان : المولود مع غيره .

وقد أتامت الأم فهي مئتم .

(٢) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة : « مخيم » بالخاء والياء .

(٣) الميسم : الجمال .

ضربت لها أمثالها بنظائر      من الحسن عن مَعْقُولِهِنَّ تُرْجِمُ  
وزدت أموراً قادهَا الطَّبَعُ سَمْحَةً      وساعدني فيها القَرِيضُ المَنْظُمُ  
وأكثر أهل النَّحْوِ عَنْهُنَّ نَائِمٌ      وأفها مُهْمٌ عَنْهُنَّ تَكْبُو وَتَكْهَمُ<sup>(١)</sup>  
نتيجة ذهن صاغ منهن جليّةً      تحلّى بها للعلم جيدٌ ومِعْصَمُ  
تُباهي بَطْلَيْوُسُ<sup>(٢)</sup> بها كُلَّ بِلْدَةٍ      وتشهد أنى وجهت وتُكْرَمُ

### [ مسألة من مجالس ثعلب ]

في أمالي ثعلب أنشد الفرزدق :

٤٩٣ = يأيها المشتكي عُكلاً وما جَرَمَتْ

إلى القبائل من قَتْلِ وإِبَاسُ  
إنا كذلك إذ كانت هَمْرَجَةٌ<sup>(٣)</sup>  
نَسْبِي وَنَقْتُلُ حَتَّى يُسَلِّمَ النَّاسُ

(١) تكهم : تكل وتضعف .

(٢) في القاموس : بَطْلَيْوُسُ بفتح الباء والطاء . والياء المثناة التحتية : بلدة بالأندلس التي انتسب إليها وإفتخر بها محمد بن السيد صاحب هذه الإجابة .

(٣) في اللسان : « همرج » : الهَمْرَجَةُ والهَمْرَج : الالتباس والاختلاط ووقع القوم في همرجة أي اختلاط . وانظر مجالس ثعلب .

قال : قلت له : لِمَ قلت : من قتل وإيَّاسُ ، فقال : ويحك كيف أصنع وقد قلت : حتى يسلم الناسُ؟ قال : قلت : فبِمَ رفعته؟ قال : بما يسوءك وينوءك .

قال ثعلب : وإنما رفعه ، لأنَّ الفعل لم يظهر بعده ، كما تقول : ضَرَبْتُ زيداً وعمرو ، ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول : ضربت زيداً وعمرو ومضروبٌ .

### [ مسألة ] في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له كيف تنشُد هذا البيت ؟ :

٤٩٤ = وعينانِ قال الله كونا فكائنا

فعولانِ بالألبابِ ما تفعل الخمرُ<sup>(١)</sup>

فأنشده : « فعولان » ، فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت : « فعولين » ، فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبِّح لسبَّحت ، ونهض فلم يعرفوا : مراده ، فقال عبد الله : لو قال : « فعولين » لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : أنهما تفعلان ما تفعل

(١) من شواهد : الخصائص ٣/٣٠٢ . والشاهد لذي الرمة ديوانه /٢٩٧ ،

وروايته : « فعولين » بالنصب . وقبله :

لها بشرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ دقيق الحواشي لا هراء ولا نزرٌ

الخمير<sup>(١)</sup>

## [ مسألة من تذكرة أبي عليّ الفارسيّ ]

[ ٨٥ / ٣ ] قال أبو عليّ الفارسيّ في التذكرة / :

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أولق<sup>(٢)</sup> فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : أستحييت لك يا شيخ .

قال أبو عليّ وذلك أن أولق<sup>(٣)</sup> يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فوعلاً من تألق البرق فتكون همزته أصلاً .

الثاني : أن يكون أفعل من : وُلِقَ إذا أسرع ، لأن الأولق

(١) في الخصائص لابن جني ٣/٣٠٢ : « قال أبو الفتح : كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : احْدُثَا فحْدُثَا ، أو أخرجنا إلى الوجود فخرجتا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة ٠ « ألق » تحريف لأنه ليس على وزن أفعل ، والتصويب من المزهر ٢/٣٧٣ حيث جاء فيه ما نصّه : « سئل الكسائي في مجلس يونس عن « أولق » ما مثاله من الفعل ؟ . فقال : أفعل ، فقال له مروان : استحييت لك يا شيخ : والظاهر عندنا أنه فوعل من قولهم : ألق الرجل فهو مألوق » وانظر أيضاً شرح ما يقع فيه التصحيف / ١٢٥ ، وانظر اللسان : ألق ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ٣١٠/٣١١ .

(٣) في ط فقط : « ألق » تحريف .

الجنون، وهو يوصف<sup>(١)</sup> بالسرعة ويكون ألق ، فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البدل اللازم كما قالوا : عيد وأعياد . انتهى .

قال أبو حيان : ولا ينكر على الكسائي لأنهم قالوا أولق فهو مولوق .

قال : ولو ادعى مُدْع أن الأصل الواو، وأنها أبدلت همزة كقولهم في وُعد : أَعِد ، ثم لزم البدل في مألوق ، وكثر<sup>(٢)</sup> هذا أكثر من أصله لكان قولاً . انتهى .

### [ مسألة من شرح التسهيل ]

قال أبو حيان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس ولأد وأبي جعفر النحاس .

مسألة : كيف تبني من : « رجا » مثل : « أفعلتُ ؟ » سأل أبو جعفر عن ذلك فقال : أرْجَوْتُ ، فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لا نعلم خلافاً بين النحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب ياءً كما قالوا في : أفعلتُ من غزوت : أغزيتُ ،

(١) في ط : « وهي توصف » .

(٢) في ط : « كثير » مكان : « كثر » .

وفي استفعلت : اسْتَفْعَلْتُ .

والوجه : اَرْجَوَيْتُ اَرْجَوِي اِرْجَوَاءً ، وأنا مَرْجُوٌّ مثل : اَحْمَرَّتُ  
أَحْمَرَ اَحْمَرَاءً ، وأنا مُحْمَرٌّ إِلَّا أَنْكَ تَقَلَّبَ فِي : اَرْجَوَيْتُ اَرْجَوِي ،  
وتدغم في اَحْمَرَ يَحْمَرُّ .

وقال أبو محمد بن بدر البغدادي قول أبي العباس في افعلت :  
ارجووت تمثيلٌ على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلٍّ ممثّل أن يتكلم  
بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدُ ، فافعلت على  
الأصل : اَرْجَوَوْتُ وعلى الإعلال ارجوئْتُ .

ومن قال : كَيْتُونَةٌ فَيَعْلُونَةٌ<sup>(١)</sup> ذهب إلى الأصل ، ومن قال

[٨٦/٣] فيعلولة<sup>(٢)</sup> ذهب إلى / اللفظ .

وإذا بَنَوْا مثل عصفور من غزا ، قالوا : غَزَوْوْ ، فالفراء يتركه

(١) في ط فقط : « فيعلولة » تحريف .

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٥٠٣/٢ : « وما الذي يدلُّ على أن

كينونة . . . فيعلولة ؟ . فالجواب أن الذي يدلُّ على ذلك شيان :

أحدهما : أنها من ذات الواو ، فلولا أن الأصل ذلك لقليل : كونونة إذ لا

موجب لقلب الواو ياء ، والآخر أنه ليس في كلام العرب « فعلولة » .

وانظر الخلاف بين النحويين والصرفيين في هذه الصيغة ووزنها : الممتع

٥٠٢/٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، والمنصف ٩/٢ - ١٥ ، وشرح

الشافيه ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، وأمالى الزجاجي ٢٤٤ - ٢٤٦ .

على هذا ، ولا يعلّه .

وسيؤويه يُعلّه بعد ذلك ، ويقول : غُزِيٌّ .

وقد ردّ على ابن بدر مصنّف كتاب : « سفر السعادة » فقال :

قول ابن بدر في : « ارجووت » أنه تمثيل على الأصل غير صحيح ،

لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما ينطق بكينونة كما قال .

٤٩٥ = يا ليت أنا ضمنا سفينه حتى يعود الوصل كينونة<sup>(١)</sup>

وإنما يُمثل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في

عِدَّة<sup>(٢)</sup> أنه : فِعْلَةٌ ، ولا تقول : عِلَّةٌ . وفي « غَدٍ »<sup>(٣)</sup> أنه : فَعْلٌ ، ولا

تقول : « فَعٌ » . ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما

سأل عما يصحّ أن ينطق به ، فما للمسئول اقتصر على تمثيل الأصل ،

وترك ما ينبغي أن يقال؟

قال أبو حيّان : وما ردّ به ( صاحب سفر السعادة ) لا يلزم ، ألا

ترى ما قاله أبو بكر بن الخياط في وزن « ارعوى » : أنه يجوز أن

(١) قبله كما في الممتع ٥٠٥/٢ .

قد فارقت قرينها القرينة وشحطت عن دارها الطعينة

من شواهد : الممتع ، والإنصاف ٧٩٧/٢ . وشرح الشافية

١٥٢/٣ ، واللسان : كون .

(٢) في اللسان : وعد « قال الجوهري : العدة : الوعد ، والهاء عوض من

الواو ، ويجمع على : عدات .

(٣) في اللسان : « غدو » : وغدّ أصله : غَدُوٌّ ، حذفوا الواو بلا عوض .

يقال : فيه : أفعلل ، وأفعلى فـ « افعلل »<sup>(١)</sup> على الأصل ، وأفعلى على الفرع .

قال وذكّر وزنه على الأصل أقيس فأدغم افعلل في نحو احمرّ فصار افعلّ ، وأعل في نحو : ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه : افعلّ وأفعلى .

### [ مسألة من طبقات النحويين للزبيدي ]

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي :

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد الله<sup>(٢)</sup> محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقلفاط<sup>(٣)</sup> .

يا سائلي عن وزن مُسْحَنِكِكِ      من آن أَيْنَأْ وَأَنْسَى يَأْنِي

(١) من الممتع ١/١٩٦ : ارعوى : « افعلّ » .

(٢) في ط فقط : « عبيد الله » بزيادة ياء ، صوابه من المخطوطات وطبقات النحويين للزبيدي / ٢٧٨ .

(٣) القلفاط : هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا . له ترجمة وافية في طبقات النحويين للزبيدي / ٢٧٨ - ٢٨١ .

وانظر النص الشعري في المسائل النحوية في طبقات النحويين للزبيدي في الترجمة نفسها .

تقديره من أن « مؤننين »  
 فهكذا تقديره منهما  
 ثم الكسائي وتصغيره  
 تصغيره لا شك فيه كسي  
 أربع ياءات وأنت امرؤ  
 وبعد هذا فعين وأسمعن  
 عن وزن فيعول وعن وز  
 وعن فعول من قوي<sup>(٥)</sup> ومف  
 وكيف تصغير مطايا اسم إن  
 منه فإن كنت امرأ<sup>(٦)</sup> جاهلاً  
 وعن خطايا اسماً تُسمى<sup>(٧)</sup> به

ومن أنى قولك : مؤنني<sup>(١)</sup>  
 ليس على ذي بصير يعنى<sup>(٢)</sup>  
 أسهل شيء أيها الملقى<sup>(٣)</sup>  
 بيتي فمن في مثل ذا يخطي<sup>(٤)</sup>؟  
 نقصته ياءً ولم تذر  
 فإنني إياك مُستفتي  
 ن فعلول جميعاً من طوي يطوي / [٨٧/٣]  
 عول أجب واغجل ولا تبطي  
 سان وما الحرف الذي تلقى<sup>(٦)</sup>  
 فلست تخلي لا ولا تُمري  
 إن كنت تصغيراً له تذري

(١) في ط : « مؤنني » بنونين ، وفي طبقات الزبيدي والمخطوطات بالياء : مؤنني .

(٢) في ط فقط : « يغني » بالغين ، تحريف .

(٣) سقط هذا البيت من ط والنسخ المخطوطة مع أنه مرتبط بما بعده ولا يفهم ما بعده إلا به . وتصويبه من طبقات النحويين .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : \* تصغيره لا شك لا شك فيه \* تصويبه من طبقات النحويين . وفي ط : « كسي » بالباء تحريف ، صوابه من طبقات النحويين والنسخ المخطوطة .

(٥) في ط : « قرى » بالراء ، تحريف .

(٦) في ط : « تلفي » بالفاء تحريف

(٧) في طبقات اللغويين « به » مكان « امرأ »

(٨) في ط : « مسمى » بالميم تحريف

هل ياءه قلْ بدلُ لازمٍ أنت لها لا بُدَّ مُسْتَبْقِي  
 أم هل تعود الياء مهموزةً فسّر لنا تفسير مُسْتَقْصِي  
 إن كان تصغير مطايا كتص غير خطايا قلْ ولا تُخْطِي  
 فإن تصب هذا فأنت امـ ررؤ أعلّم من خليل النَّحْوِي  
 قال أبو بكر الزبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : « أن أيناً » وفي  
 قوله : « مؤنني » لأن اشتقاق « يئين » من الأوان (١) .  
 فإن قال قائل : كيف يكون « فَعَلٌ يَفْعَلُ » من ذوات الواو، وقد  
 حظر ذلك جماعة النحويين ؟ .

قيل له : أن يئين (٢) على مثال : « فَعَلٌ يَفْعَلُ » مثل حَسِبَ  
 يَحْسِبُ .

وكذلك زعم سيبويه نصاً ، ولذلك انقلبت الواو ياءً .

وذكر القتيبي (٣) أن [ أن ] (٤) يئين مقلوب (٥) من : « أنا

(١) في نص الأشباه سقط في ط والنسخ المخطوطة ، فقد ورد النص في  
 طبقات النحويين على النحو التالي :

« قال محمد بن حسن : لم يصنع شيئاً في قوله : « أن أيناً » وفي قوله :  
 « مؤنني » ، والصواب : « أن يئين أوناً » وتقدير « مسحكك » منه :  
 « مؤونن » لأن اشتقاق : « يئين » من الأوان .

(٢) في ط : « يبين » بالباء ، تحريف واضح .

(٣) في ط : « القتيبي » بتقديم الباء على التاء ، تحريف واضح .

(٤) سقطت من ط فقط : « أن » .

(٥) سقطت من ط فقط كلمة : « مقلوب » .

نأني<sup>(١)</sup> ؛ وذلك أيضاً غلط ، لما بيناهمأما : « أنى يأنى » فمن ذوات الياء ، ومنه اشتقّ الإنى<sup>(٢)</sup> لواحد الأنية<sup>(٣)</sup> وكذلك قوله : ولا تُمَرِّي ، إنما هو : ولا تُمَرِّ ، والذي قاله من كلام العامة ، انتهى .



### [ مناظرة بين ابن ولاد وأبي جعفر النحاس ]

وقال الزبيدي : حدثني محمد بن يحيى الرّياحيّ ، قال بلغني : أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولاد وبين أبي جعفر بن النّحاس ، وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف تبني مثال « افعلوت » من « رميت » فقال له أبو العباس : « ارمييت » فخطأه أبو جعفر ، وقال ليس في كلام العرب « افعلوت ولا افعليت » فقال أبو العباس : أنما سألتني أن أمثل لك بناءً ففعلت .

قال الزبيديّ : وأحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو وقال في ذلك بالمذهب المعروف، لأن الواو تقلب في المضارعة. لوقيل ، ألا ترى أنك كنت / تقول فيه : يَرْمِيُ فلذلك : قال : ارمييت .

[ ٨٨/٣ ]

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « يأتي » بالياء مكان : « نأني » بالنون والتصويب من طبقات النحويين .

(٢) في طبقات الزبيدي : « ومنه اشتقّ » الإنى والإناء .

(٣) في ط : « لواحد الإناء » ، تحريف واضح .

والذي ذكره أبو جعفر أنه لا يقال : « افعلوت » ولا « افعليت » صحيح . فأما « ارعويت » و « اجأويت »<sup>(١)</sup> فهو على مثال : افعلتُ مثل : احمَرزتُ فانقلبت الواو الثانية ياءً لانقلابها في المضارعة ، أعني : يرعوى ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم أحمر لانقلاب المثال الثاني ألفاً في ارعوى .

وقد كان سعيد الأخفش يبي من الأمثلة ما مثل له ، وسئل أن يبي عليه وإن لم يكن ذلك في كلام العرب، وفي ذلك حجة لابن ولاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحويين . انتهى .

### [ مسألة من شرح التسهيل لأبي حيان ]

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن يحيى بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي ومن أصحاب أبي العباس أحمد ابن يحيى : أقمت سنين اسأل عن وزن « ارعوى » فلم أجد من يعرفه . ووزنه له فرع وأصل ، فأصله أن يكون « أفعل » مثل : احمر كأنه ارعوى، وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع .

(١) في القاموس : « جأى » : الجأى كالجوى ، وجأى الثوب جأواً : خاطه وأصلحه ، والغنم حفظها ، وغطى ، وكتم ، وستر .

ولو نطقوا بـ «ارعو» ثم استعملوه مع التاء لوجب إظهار الواوين، كما أنهم إذا ردّوا احمرّ إلى التاء قالوا : احمرّرتُ ، وأظهروا المُدغم ، فلم يقولوا : ارعووت ، فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا : قرووت فقلبوا الواو الثانية منه . ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة كما لا ريب في أن إحدى الرّاءين في احمررت زائدة قال :

فإن قيل : فما الحاصل في وزن ارعوى ؟ قال : فجائز أن يقول : أفعلّل ، قال : ولو قال قائل : أفعلّى لكان وجهاً ، والأول أقيس

ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمرّ لقييل : اغزّوى كما قيل : ارعوى . وكذا ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى . انتهى كلامه .

### [ مسألة من التعليقة على المقرّب لابن النحاس ]

في التعليقة على المقرّب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد : بلغني أن ابن قتيبة قال : إن (مهيماً) تصغير : مؤمن ، والهاء بدلٌ من الهمزة ، فوجهت إليه : أن اتق الله ، فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمده / وإنما هو مثل : مُسَيِّطِر .

[٨٩/٣]



## [ مسألة في : فاضت نفسه ]

قال صاحب ( المقرَّب ) قال الحميديّ في ( جذوة  
المقتبس ) قال لي أبو محمد علي بن أحمد : كتب الوزير أبو  
الحسن جعفر بن عثمان المصحفيّ إلى أبي بكر محمد بن الحسن  
الزبيديّ اللغويّ كتاباً فيه : فاضت نفسه بالضاد ، فجاوبه الزبيديّ  
بمنظوم بين له فيه الخطأ دون تصريح .

وهو :

قل للوزير السنيّ محتدّه	لي ذمة منك أنت حافظها
عناية بالعلوم معجزة	قد بهظ الأولين باهظها
يقرّ لي عمروها ومعمرها <sup>(١)</sup>	فينا ونظامها وجاحظها
قد كان ما في قبول حرمتها	لكن صرف الزمان لافظها
وفي خطوب الزمان موعظة	لو كان يثنى النفوس واعظها
إن لم تحافظ عصابة نسبت	إليك قدماً فمن يحافظها
لا تدعن حاجتي مطرفة	فإن نفسي قد فاظ فائظها

فأجابه المصحفيّ :

خفض فواقاً فأنت أو حدها	علماً ونقائبها وحافظها
-------------------------	------------------------

(١) عمرو : هو سيبويه . ومعمرها : هو معمر بن المثنى أبو عبيدة .

كيف تضيع العلوم في بلد	أبناؤه كلهم يحافظها
الفاظهم كلها معطّلة	ما لم يعول عليك لافظها
من ذا يساويك إن نطقت وقد	أقرّ بالعجز عنك جاحظها
علمٌ ثنى العالمين عنك كما	ثنى عن الشمس من يلاحظها
وقد أتني - فُديت - شاغلةٌ	للنفس أن قلت فاظ فائظها
فأوضحنها تفرز بنادرة	قد بهظ الأولين باهظها

فأجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك :

أتاني كتاب من كريم مكرم	فنفّس عن نفس تكاد تفيظُ / [٩٠/٣]
فسرّ جميعَ الأولياء ورودهُ	وسبىء <sup>(١)</sup> رجالٌ آخرون وغيظوا
لقد حفظ العهد الذي قد أضاعه	لدى سواه والكريم حفيظُ
وباحث عن فاظت وقد قيل قالها	رجال لديهم في العلوم حظوظ
روى ذاك عن كيسان سهل وأنشدوا	تعالى إلى الغياظ وهو مغيظ
وسميت غياظاً ولست بغائظ	عدواً ولكن للصديق <sup>(٢)</sup> تغيظ
ولا رحم الرحمن رُوحك حيّة	ولا هي في الأرواح حين تفيظ

\* \* \* \*

(١) في ط : « وسبىء » بالباء ، تحريف .

(٢) في ط : « الصديق » بدون لام ، تحريف .

## [ مسألة من تذكرة أبي حيان ]

## في تذكرة أبي حيان

كيف يَخْفَى عنك ما حلّ بنا أنا أنت القتالي أنت أنا  
 أنا الأول مبتدأ ، وأنت الأول مبتدأ ثانٍ ، والألف واللام لأنا ، وقاتلي  
 لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا ، فأبرز  
 ضميره وهو أنت ، فأنت مرتفع بقاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام ، وهي  
 وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو ما بعده خبر عن أنا الأول ، والعائد  
 إلى أنا الأول أنا الثاني وإلى أنت الأول أنت الثاني ، والياء في قاتلي  
 عائدة على الألف واللام ، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع ؛ لأنه خبر  
 مبتدأ ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ، وأنت  
 فاعل قاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام .

وقال ابن برّي فيه وجهان أحدهما : أن يجعل الألف واللام لأنا  
 والفعل لأنت ، فأنا مبتدأ ، وأنت مبتدأ ثانٍ ، والقاتلي مبتدأ ثالث ، لأنه  
 غير أنت ، إذ الألف واللام لأنا ، والعائد على الألف واللام الياء في  
 القتالي ، لأنها أنا في المعنى ، وأنت فاعل في القتالي ، أبرزه لما جرى  
 على غير مَنْ هوله ، إذ الألف واللام لأنا ، والفعل لأنت ، وأنا خبر  
 القتالي ، والقاتلي وخبره خبر أنت ، وأنت خبره خبر أنا .

والثاني أن تكون الألف واللام والفعل لأنت ، فأنا على هذا

مبتدأ، وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز الضمير فيه، لأنه جرى على من هوله / ويكون الكلام قد تمّ عند قوله:القاتلي أنت أنا [٩١/٣] على طريقة المطابقة للأول، ليكون آخر الكلام دالاً وجارياً على أوله ، ألا تراه قال في أول الكلام : أنا أنت،ولهذا قال في آخره:أنت أنا ، أي كيف أشكو ما حلّ بي منك ، وأنا أنت ، وأنت أنا فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسي .

قال : ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لـ «أنا» لقلت : أنا أنت القاتلك أنا، فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ ، والقاتلك ثالث ، لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنا في المعنى ، ولم يبرز الضمير الذي في القاتلك ، والقاتلك وخبره خبر أنت ، وأنت وخبره خبر أنا .

قال السخاوي : في ( سفر السعادة ) : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم .



### [ مسائل نحوية جرت بين السهيلي وابن خروف ]

المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف - رحمهما الله - تعالى منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

ذكر: بعض الناس محجورين<sup>(١)</sup> في عقده له يتضمّن ذكوراً وإناثاً

(١) أي حكم عليهم بالحجر ، وعدم التصرف في أموالهم .

فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال : إحدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهيلي ، وقال قول الشاعر :

٤٩٦ = \* إحدى بني الحارث \*

هو كقول النابغة :

٤٩٧ = \* إحدى بلي<sup>(١)</sup> \*

وقول الآخر :

٤٩٨ = \* إحدى ذوي يمن \*

وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز : إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمةً أو إحدى المُسلمين وأنت تعني مسلمةً ومُسلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ الثنية هو بمنزلتها . ولو جاز هذا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارين .

وما تقدّم من الأبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله

(١) قطعة من بيت للنابغة ، والبيت تمامه :

إحد بلي وما هام الفؤاد بها إلا السّفاه وإلا ذكراً حلّما  
وبليّ : قبيلة من قضاة ، ويقال : بليّ من بني القين . وقوله : إلا السّفاه  
الخ أي لم يهم بها إلا سفهاً منه وتذكراً لرؤيتها في الحلم . من شواهد الجمع  
والدرر رقم ١٦٩١ . وانظر ديوان النابغة/ ٢١٥ .

تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾<sup>(١)</sup> فأنت ، لأنه أراد عشر حسنات .

ولو قال أيضاً هي أحد قريش أو أحد بلي لم يمتنع .

وأما الذي لا بُدَّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله : أحد المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمة ، وقولك أحد المسلمين ، وأنت تعني كذلك .

وشاهد ذلك قوله عليه السّلام للمتلاعنين : « أحد كما كاذب فهل من تائب » ، ولو كانوا ثلاثة لقليل : « أحدهم امرأة » ؛ لأن لفظ التذكير/ قد شملهم فحُكِمَ الجزء إذن حُكِمَ الكلّ ، ولا سيما إذا كان [٩٢/٣] ذلك الجزء لا يتكلّم به إلا مضافاً .

والأصل في هذا النفي العام تقول : ما في الدار أحد فيقع على الذكر والأنثى ، وإنما قالت العرب « أحد الثلاثة » ، لأنك أردت معنى النفي ، كأن المعنى لا أعين أحداً منهم دون آخر .

ويدلّ أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكر أقوى في القياس ؛ لأن لفظ المذكر أصل ، ثم يدخل عليه التانيث ، وليس كذلك لفظ مَنْ يعقل .

وقد تعدّى تغليب من يعقل الجملة إلى جزئها ، قال الله تعالى :

(١) الأنعام / ١٦٠ .

﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> لَمَّا كَانَ جِزْءًا مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي غَلَبَهُ فِيهَا مَنْ يَعْقِلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمِنْهُمْ ﴾ .

وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز <sup>(٢)</sup> في أحد <sup>(٣)</sup> لأربعة <sup>(٤)</sup> أوجه :

أحدها : أن أحداً يقع على الذَّكَرِ والأنثى ؛ لكونه في معنى النّفي كما تقدّم في قولك : « أحد الثلاثة » .

والآخر : أن تغليب المذكر أقوى من تغليب من يعقل ، لأن المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد ، تميّز أحدهما بصفة عَرَضِيَّة ، ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكراً ، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل .

والثالث : أن المضاف أو المضاف إليه كالشيء الواحد .

والرابع : أن أحداً مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجلٌ أحد .

قال ابن خروف : إحدى المحجورين صحيح يعضده السَّماع والقياس ، قال تعالى : ﴿ قَالَتْ أَخْرَاهُمِ لِأَوْلَاهِمِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فجمع بين

(١) النور / ٤٥ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أن لا يجوز » .

(٣) في ط فقط « إحدى » مكان « أحد » .

(٤) في ط فقط : « أربعة » بدون لام الجرّ ، تحريف .

(٥) الأعراف / ٣٨ .

تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه ، وهو بعضه ، وإحدى المحجورين أخرى ، لأن تأنيث الآية غير حقيقي .

ويشبهه قوله سبحانه: ﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله :

٤٩٩ = \* ما هذه الصَّوتُ<sup>(٢)</sup> \*

وقوله :

٥٠٠ = \* . . . وهي فرع أجمع<sup>(٣)</sup> \*

فذكر بعض الجملة وأنت بعضاً وبهما جميعاً شيء واحد .

ومن ذلك قولهم : أربعة بنين، وثلاثة رجال ، فأنثوا المضاف والمضاف إليه مذكر ، وقالوا في: « أربعة / رجال وامرأة: خمسة » فإذا [٩٣/٢] أشاروا إلى المرأة قالوا : « خامسة خمسة » .

ومما يدلُّ عليه أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراع

(١) التوبة / ٦٨ .

(٢) قطعة من بيت لرويشد بن كثير . والبيت بتمامه :

يأبها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسدٍ ما هذه الصَّوتُ  
انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ ، وسر صناعة الإعراب  
١٣/ والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصائص ٤١٦/٢ ، واللسان : صوت ،  
والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

(٣) جزء من بيت ورد في اللسان : « فرع » والبيت بتمامه :

أزبى عليها وهي فرعُ أجمعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ واضبَعُ

اللفظ <sup>(١)</sup> المذكّر في كثير من كلامها قال :

٥٠١ = \* تقول هزيرُ الرّيح مرّت بأثابٍ <sup>(٢)</sup> \* \*

وقوله :

٥٠٢ = \* ... تواضعتُ سُورُ المدينة <sup>(٣)</sup> ... \* \*

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى ، فهو أشدّ مما نحن بصدده ، و « إحدى بليّ » وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما

(١) في ط « اللفظ اللفظ » بال تكرار وابتلّ - السبق .

(٢) لامرئ القيس من قصيدة مشهورة مطلعها :

خيلتي مُرّا بي على أمّ جندبٍ      نقضُ لساناتِ الفؤادِ المعذبِ  
وصدره :

\* إذا ما جرى شأوين وابتلّ عطفه \* \*

انظر ديوانه / ٦٨ .

وهو من شواهد : المقرّب ٢٩٥/١ ، والعيني ٤٣١/٢ ، والتصريح ٢٦٢/١ .

والشأوين تشية : شأو ، ومعناه : السبق وهزير الرّيح : دويها عند هزها الشجر . والأثاب : شجر ، الواحد : أثابة .

(٣) قطعة من بيت لجريير يهجو ابن جرموز ، والبيت بتمامه :

لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعت      سورُ المدينة والجبال الحُشعُ  
ومطلع قصيدته .

بان الخليطُ برامتين فودّعوا      أو كلّمّا رفعوا ليينَ تجزّعُ  
انظر ديوانه / ٢٧٠ .

من شواهد : سيبويه ٢٥/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والخزاة ١٦٦/٢ ، واللسان « سور » .

زعم السهيلي ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والاناث جاز ذلك فيها . وإجازته هي « أحد قریش » . وهي أحد بلي<sup>(١)</sup>

ولو قيل : أحد المحجورين على قوله سبحانه : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> لم يجز ، لأنه في الآية الكريمة بعد النفي ، والمراد به نفي العموم ، ثم بين بقوله : من النساء .

وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين : « أحدهما كاذب » فغفلة ، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه . ولو عنى المؤنثة لأنث فهو كقوله سبحانه : ﴿ إِمَّا يَلْتَمِعَنَّ عِنْدَ الْكَبِيرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهِمَا ﴾<sup>(٣)</sup> ومنع من أفراد : أحد وإحدى . وقد قال سبحانه ﴿ قل هو الله أحد ﴾<sup>(٤)</sup> وقالوا : أحد وعشرون، وإحدى وعشرون .

وقوله : لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدل عندنا على تحريمها إلا فحوى الخطاب ، وكون الألف واللام للجنس .

قال السهيلي : لا دليل في قوله سبحانه : ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لم يجتمع في الآية مؤنث ومذكر ، فغلب المذكر

(١) في ط فقط بزيادة كلمة : « عطف » بعد : « بلي »

(٢) الأحزاب / ٣٢ .

(٣) الإسراء / ٢٣ .

(٤) الإخلاص / ١ .

(٥) الأعراف / ٣٨ .

يعني ان آحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمة ، وليس في جمع أمة على أمم نقل مؤنث إلى مذكر ، ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث ، فإذا قلت : أخراهم فلم ينقص ، كما فعلته في إحدى المحجورين ، لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنثاً إلى مذكر وجعلت محجورةً محجوراً ، كأنه شيء محجور .

فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول «أحد» من حيث قلت فيه محجور . وقد يتعقب هذا بأن « ضميرهم » ضمير مذكرين نساء [٩٤/٣] ورجال بلا شك ، فوجه الجمع بين / إحدى المحجورين وبين أخراهم : أن لفظ « هم » لم يستعمل حتى صير من كان ينبغي أن يقال فيه : «هي» ، يقال فيه : «هو» كما نقلت محجورة إلى محجور ، فانظره .  
وأيضاً فإن « أولى » و « أخرى » قد يستعملان منفصلتين بخلاف إحدى .

وقوله سبحانه ﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله الشاعر :

\* وهي فرع أجمع \*

لا دليل فيهما وليس في شيء مما نحن بصدد بل يشبهان قولك : هي أحد المسلمين ، فإننا نقول هي ، ثم نقول إحدى .

وقوله سبحانه ﴿ هي حسبهم ﴾ كقولك : امرأة عدل ، وقوله :

« وهي فرع » كقولك للمرأة إنسان .

وأما قوله : « ماهذه الصوت » فلا حجة فيه ، وليس مما نحن فيه في شيء ، وإنما اضطررنا ، فأنت لارادة الصيغة .

واستدلالة أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس من الباب في شيء .

واستدلالة بخامسة خمسة كذلك ، لأن خامسة من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة ، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان لمذكر فهو مذكر وإن كان لمؤنث فهو مؤنث ، فقولك : خامسة خمسة كقولك : ضاربة الرجل .

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري على أصله فكذلك أحد وإحدى : واللّبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللبس الذي يدخل في إحدى .

قال السّهيلي وأما استشهاده بنحو : « هزيز الريح » والأبيات التي أنشدها سيبويه فلا حجة في شيء من ذلك .

وأما قوله : وإحدى بليّ وأمثاله لا يحتاج<sup>(١)</sup> ، إنما قصدت أنه لا يلزم غير وجود « إحدى بليّ » أن تقول : إحدى المحجورين ، فإن

(١) في ط فقط : « لاجراج » مكان : « لا يحتاج » .

بينهما فرقاً وهو أن المحجورين لا يُستعمل<sup>(١)</sup> على جملة نساء كما يستعمل عليها القبيلة .

وأما ردّه عليّ في قوله عليه السلام : «أحدهما كاذب» فهذيان ، لأنه لم يستشهد بالحديث إلاّ عليّ تغليب المذكر خاصّة .

وأما رده المنع من إفراد أحد وإحدى ، وإستشهاده بقوله سبحانه : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، فليست الآية مما نحن فيه .

وأما قوله : قد ذهب إلى تحليلها دون الذكور طوائف من أهل الفساد<sup>(٢)</sup> فتعقب سخيف . انتهى .

قال ابن الحاج وردّ ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفى ، [٩٥/٣] وأبان أنه لم يفهم عن السّهيلي شيئاً ولم يذكر ابن الحاج الردّ . /

### [ مسألة فقهية نحوية بين ابن خروف والسّهيلي ]

« أَكُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » .

قال ابن خروف للسّهيلي : في هذا الحديث من سوء التأويل والهدر والافتيات على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا خفاء به .

(١) في ط : « لا يشتمل » بالشين ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « من النقاد »

أعاذنا الله مما ابتلى به .

وإنها لزلّة عظيمة يجب استتابة قائلها ، وذلك أنه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع ، وهي المضارعة ، فإنّ الله تعالى إذا حرّم شيئاً حرّمت الشريعة ما يضارعه ، كما حرّم ما يضارع الزنا مضارعة قريبة - ، وكرّه ما يضارعه من بُعد كالنظرة<sup>(١)</sup> ، والقعود في موضع امرأة قامت عنه حتّى برد<sup>(٢)</sup> ، روى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، والتلذذ بشمّ الطيب على امرأة ، ونظائره كثيرة .

فلما حرّم الله الخنزير حرّم رسول الله صلى عليه وآله وسلم ما يضارعه ويشاركه في النّاب والصفة الخنزيرية فحرّم الله سبحانه الأصل ، وحرّم رسوله الفرع ، والكُلّ من عند الله ، كما حرّم الله الجمع بين الأختين ، وحرّم رسول الله الجمع بين العمّة وابنة أخيها ، وبين الخالة وابنة أختها ، وبين العمّتين والخاليتين ، بناءً منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفتاً إليه .

كذلك حرّم كلّ ذي نابٍ بناءً على الأصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطاً منه ، ونظراً إليه .

قال ابن خروف : فهذا الرجل يخبر أن رسول الله صلى الله عليه

(١) في ط فقط : « كالنظر » .

(٢) اختلفت النسخ في هذه الكلمة : ففي ط : « ترد » بالتاء وهي بعض النسخ المخطوطة « يرد » بالياء ، وفي البعض الآخر حتى برد بالباء ، وهو الأنسب والأوضح .

وآله وسلم يحرم شيئاً بالاستنباط من غير أن يؤمر بتحريمه .

وقوله : والكل من عند الله كلام مُلغى ، إذ لا يجتمع مع ما قبله .

ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البراءة بما<sup>(١)</sup> نسب إليه .

قال السهيلي : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد وهو مسطور في مختصر الطليطي ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشرائع .

وهذا الجاهل من جُفَاة المقلّدين ، فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطي . واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيح لا مدفع في ثبوته ولا ينكره إلا جلف جاف ، وكل ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم مما لا ينطق به القرآن وإن كان متضمناً لكل شيء فهو على هذا المنحى ، وإذا لم يستنبط / رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن ذا يستنبط ؟ [ ٩٦ / ٣ ]

### [ مسألة للسهيلي ]

قال السهيلي في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ ﴾<sup>(٢)</sup> : الألف واللام يدلان على معنى الاتعاظ والاعتبار .

(١) من ط فقط « بما » باباء

(٢) المائدة / ٦٠ .

وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً وهو معنى الأتعاض ، فرّد عليه بأنه قال : ما لم يقله أحد .

قال السّهيلي راداً عليه : إنما أردت أن الله سبحانه لَمَّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المصروف إلى (١) القردة والخنازير التي مُسِيخَ مَنْ سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدءً من الألف واللام الدالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الأتعاض والاعتبار والتخويف ولو قال : قردةً وخنازير لم يكن فيه ذلك .

## [ مسألة لابن العريف تخريجات

### إعرابها بلغت الألف ]

مسألة : من تخريج ابن العريف (٢) تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه ، وسبعمائة ألف وجه ، وأحداً (٣) وعشرين ألف وجه ، وستمائة وجه وهي هذه :

(١) في ط فقط : « من » مكان : « إلى » تحريف .

(٢) هو الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي المعروف بابن العريف النحوي . ومات سنة ٣٦٧ .

وصنع لولد أبي عامر المنصور مسألة فيها من العربية مائتا ألف وجه ، واثنان وسبعون ألف وجه ، وثمانية وستون وجهاً . انظر البغية ١/ ٥٢٧ .

(٣) في ط : « وحداً » مكان : « واحداً » تحريف :

« ضَرَبَ الضَّارِبُ الشَّاتِمَ الْقَاتِلَ مَحْبَبًا وَادَكُ<sup>(١)</sup> قَاصِدُكَ مَعْجَبًا خَالِدًا فِي دَارِهِ يَوْمَ عِيدٍ » فترتفع « الضارب » بالفعل و « الشاتم » نعته ، و « القاتل » نعتُ ثانٍ ، و « محببك » نصب بالقاتل ، « وادك » نعته « وقاصدك » نعت ثالث . وتنصب « معجباً » بضرب « وخالداً » بمعجب « ولك » رفع « قاصدك » بالابتداء وخبره محذوف أو هو خبر محذوف المبتدأ . ونصبه بأعنى أو على<sup>(٢)</sup> الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادك .

فهذه سبعة، لك مع كل واحد منها نصب وادك بأعنى أو الحال للقاتل وللضارب أو مفعولاً .

ولك رفعه بأنه خبر وبالعكس فذلك (٤٢) .

لك في محببك النصب بالقاتل وبأعنى والرفع بالابتداء وبالخبر فذلك (١٦٨) .

لك مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وبأعنى ورفع بالابتداء وبالخبر ، وخفضه تشبيهاً بالوجه الحسن ، ورفع بنعت ما قبله / [ ٩٧/٣ ]

(١) في ط : « وادك » وفي بعض النسخ المخطوطة ، وأردك ، وفي بعضها الآخر : وراذك .

وفي ط ذكرها بعد ذلك : وادك ، وهو الأنسب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وعلى » والأصوب أن تكون أو على بناء على أسلوب النص .

فذلك (١٠٠٨) .

لك مع كل منها نصب الشاتم بالضارب وبأعني ، ورفع  
بالابتداء بالوجه الحسن ، ورفع بالنعته (٦٠٤٨) .

مع كل منها نصب معجباً بالحال لقاصدك وبالخبر ، وجره  
تشبيهاً ، وبالحال للكاف من قاصدك ، وبالحال من الضارب ، وبعثاً  
لقاصدك ، ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) .

مع كل منها نصب خالداً بضرب ورفع بضرب ، وينصب  
الضَّارِب . ولك جعل خالد بدلاً من الضارب .

ولك عطفه عليه عطف البيان ، ونصبه بأعني ، ورفع  
بالابتداء ، وبالخبر . ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) .

مع كل وجه منها أن تجعل في داره متعلقاً بالضارب أو بمحبك  
(٥٤٤٣٢٠) .

وبوآذك أو بقاصدك أو بخالد .

وكذلك القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور .

[ مسألة في تذكير « قريب » من : « إن رحمة الله

قريب » ]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

سئل العلامة مجد الدين الروذراوري عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> فتكلم عليه .

فاعترض عليه ابن مالك فامتعض الروذراوري لكلامه، وطعن في كلام ابن مالك .

وهذا ملخص كلامهما مع حذف ما لا تعلق به بالمسألة من الطعن والإزاء .

قال الشيخ مجد الدين استشكل الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرحمة . وتخييل الأفاضل من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أن الرحمة بمعنى الإحسان وهو مذكّر .

الثاني : أن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث ، وهذان ذكرهما الجوهرى والزمخشري في كتابيهما .

وقال الفراء : « القريب » إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء ، وإذا ضمّن معنى النسبة والقراية دخلت الهاء ، تقول في الأول :

(١) الأعراف / ٥٦ .

كانت فلانة قريباً مني ، وفي الثاني فلانة قريبتي .

قال : وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظن ، وهلاً كانوا كالأصمعي فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سُئِلَ عن / شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنه غير كلام الله تعالى [ ٩٨/٣ ] تكلمت فيه ، والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس إذا سُئِلَ عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه بيت من شعر العرب ثم يقول : « الشعر ديوان العرب » .

والجواب الحق: أن القريب على وزن فاعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي .

قال امرؤ القيس :

٥٠٣ = بِرْمَرَهَةَ رُوقَةَ رَخْصَةَ كُخْرَعُوبَةَ الْبَانَةَ الْمُنْفِطِرَةَ<sup>(١)</sup>  
فَتُورُ الْقِيَامِ قَطِيعَ الْكَلَامِ تَفْتَرُ عَنْ ذِي غُرُوبِ خَصِيرِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر ديوانه / ١١٠ . وفي الديوان « رودة » مكان : روقة، والبرهمة : رقة الجلد ملساء ، والرّوقة : الحسننة الجميلة ، والخرعوبة : القضب الغض ، والمنفطر الذي يتشقق بالورق .

(٢) فتور القيام : أي متراخية لثقل أردافها ، وقطيع الكلام قليلته لشدة جفافها ، وتفتّر : تبسم ، والغروب : بياض الأسنان ، والخصير : البارد . انظر هامش الديوان والشاهد من قصيدة مطلعها :

أحار بن عمرو كآني خيمرٌ ويعدو على المرء ما يأتيمرُ  
وهو من شواهد : المنصف ٣/٣١ .

وقال في لفظ القريب :

٥٠٤ = له الوَيْلُ إن أمسى ولا أمُّ هاشِمٍ  
قَرِيبٌ ولا البَسْبَاسَةُ ابنةُ يَشْكُرَا<sup>(١)</sup>

وقال جرير :

٥٠٥ = أتفنعك الحياةُ وأمُّ عمرو قَرِيبٌ لا تزورُ ولا تُزَارُ<sup>(٢)</sup>  
وأغرب من ذا أن لفظَةً واحدةً قد اجتمع فيها التَّائِيثُ الحقيقيُّ  
وغيرُ الحقيقيُّ ، وهي لفظة « هُنَّ » ، ومع ذلك حُمِلَ عليها فعيل بلا  
هاء ، وهي في قول جميل :

٥٠٦ = كان لم نحارب يا بشين لو أنّها  
تكشَفَ غَمَّاهَا وأنت صَدِيقُ

(١) لامرئ القيس، ديوانه / ٩٦ من قصيدة مطلعها :

سما لك شوقٌ بعد ما كان أقصرًا

وحلّت سليمي بطن فوفّرعرا

(٢) انظر ديوانه / ١٨٢ من قصيدة مطلعها :

أتذكُرُهُمُ وحاجتك اذكارُ وقَلْبُكَ في الظَّعائنِ مستعارُ

وقال جرير :

٥٠٧ = دَعَوْتُ النَّوَى ثُمَّ ارْتَمَيْتَ قَلْبِنَا

بِأَسْهُمٍ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقٌ <sup>(١)</sup>

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك .

وقال العلامة جمال الدين بن مالك : فاعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول إلا أن فاعلاً أخف من فعول فلذلك فارقه بأشياء .

منها : كثر الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف ، وصحيح ، وعزيز ، وذليل ، وإنما حقّ هذه الصفات أن تكون على زنة فاعل ، لأنها مِنْ : فَعَلَ / يَفْعَلُ فاستغنى فيها بفاعل ولا [ ٩٩/٣ ] حظاً لفعول في ذلك .

ومنها : اطراد بنائه من فَعَلَ كشريف ، وظريف ، وكريم .  
وليس لفعول فِعْلٌ يطرد بناؤه منه .

ومنها : كثرة مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه كسميع وبصير وَعَلِيٍّ وَغَنِيٍّ ، ورقيب ، ولم يجيء فيها فَعُولٌ إلا رؤوف ، وودود

(١) ديوان جرير / ٣١٥ من قصيدة مطلعها :

بِتْ أَرَاثِي صَاحِبِي تَجَلُّدًا      وَقَدْ عَلَقْتَنِي مِنْ هَوَاكِ عَلَوُ

وفي الديوان : « دَعَوْتُ النَّوَى » مكان : « دعوت النوى » .

من شواهد : الخصائص ٤١٢/٢ ، واللسان : « صدق » .

وَعَفْوٌ ، وَغَفُورٌ ، وشكور ، وإذا ثبت أنه فائقٌ لِفَعُولٍ في الاستعمال فلا يليق أن يكون له تبعاً ، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كلٌّ منهما بِحُكْمٍ هو به أولى .

وهذا هو الواقع فإنهم خصّوا فعولاً المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التّاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وأن يشتركا فيه فيقال : رجلٌ صبورٌ وامرأةٌ صبورٌ ، وكذا شكورٌ ونحوها إلا ما شدّ من عدوّ وعدّوة .  
فإن قصد بالتّاء المبالغة لحقت المذكر والمؤنث ، فقيل : رجل ملولٌ وفروقة ، وامرأةٌ ملولةٌ وفروقةٌ . ولا يقدم على هذا الوزن إلا بنقل .

وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التّاء أيضاً كحلوبة وركوبة ، ورعونة ، وليس في شيءٍ من هذا إلا النقل .

فلَمَّا كان لفعيل على فعول من المزيّة ما ذكرته استحق أن يخص بأحوط الاستعمالين وهو التّمييز بين المذكر والمؤنث كجميل وجميلة ، وصبيح وصبيحة ، ووصيّ ووصيّة ، ونحوه .

وإن كان فعيل بمعنى مفعول، وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه [أنث<sup>(١)</sup>] [نحو رأيت قتيلة<sup>(٢)</sup> بني فلان . هذا هو المعروف ،

(١) سقطت هذه الكلمة من ط .

(٢) في ط : « قبيلة » صوابه من بعض النسخ المخطوطة .

وما ورد بخلاف ذلك عُدَّ نادراً ، أو تَلَطَّفَ في توجيهه بما يلحقه بالنظائر  
ويبعده عن الشذوذ .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِن رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ  
الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> . وفيه ستة أقوال :

أحدها : أنَ فعِيلاً وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل  
الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء كما جرى هو مجراه في لحاق  
التاء حين قالوا : خَصَلَةٌ حَمِيدَةٌ ، وَفَعْلَةٌ ذَمِيمَةٌ بمعنى محمود  
ومذمومة ، فَحْمِلَ على جَمِيلَةٍ وَقَبِيحَةٍ في لحاق التاء .

وكذلك « قَرِيبٌ » من الآية الكريمة حمل على « عَيْنٍ كَحِيلٍ »  
وكفَّ خَضِيبٍ / وَأَشْبَاهُهُمَا مِنَ الْخُلُوِّ مِنَ التَّاءِ .

[ ١٠٠ / ٣ ]

ونظير ذلك : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أنه من باب تأوّل المؤنث بمذكر موافق في المعنى  
كقول الشاعر :

٥٠٨ = أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما

يضمُّ إلى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا<sup>(٣)</sup>

(١) الأعراف / ٥٦ .

(٢) يس / ٧٨ .

(٣) من شواهد : ابن الشجري ١ / ١٥٨ ، والإنصاف ٢ / ٧٧٦ ، واللسان :

= خضب ، كف ، بكى .

فتأول كفاً وهو مؤنثٌ بعضو، فذكر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأولة<sup>(١)</sup> بالإحسان فذكر خبرها، وتأولها بالإحسان أولى من تأول الكفّ بالعضو لوجهين :

أحدهما: أن الوجه معنى قائم بالراحم، والإحسان برّ الراحم<sup>(٢)</sup> المرحوم ، ومعنى البرّ في القرب أظهر منه في الرحمة .

الثاني : أن ملاحظة الإحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تضمّنه ذكر المحسنين، فاعتبارها يزيد المعنى قوةً فصحت الأولوية .

ومن تأول المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء :

٥٠٩ = وقائع في مضرٍ تسعةً وفي وائلٍ كانت العاشرة<sup>(٣)</sup>

فتأول الوقائع بأيام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها ، فقال : تسعة .

وإذا جاز تأول المذكر بمؤنث في قول من قال: جاءته<sup>(٤)</sup> كتابي

= والشاهد للأعشي . ديوانه / ١١ ، وهو من قصيدة مطلعها :

كفى بالذي تولينه لو تجنبنا شفاءً لسقمٍ بعدما عاد أشييا  
(١) في ط فقط : « متأول » تحريف .

(٢) في ط فقط « الرحم » تحريف .

(٣) من شواهد : الإنصاف / ٢ / ٧٦٩ ، والهمع والدرر رقم ١٦٨٦ .

(٤) في ط : « لا جاءته » بزيادة : « لا » تحريف واضح .

فاحتقرها أي صحيفتي ، وفي قول الشاعر :

٥١٠ = يَأْيَاهَا الرَّآكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتَهُ

سائل بني أسد ما هذه الصَّوْتُ (١)

أي الصبيحة مع ما في ذلك من حمل أصلٍ على فرعٍ ، فلأن  
يجوز تأوّل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرعٍ على أصلٍ أحقّ وأولى .

الثالث : أن يكون من حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه  
مقامه مع الالتفات إلى المحذوف ، فكأنه قال : إن مكان رحمة الله  
قريب ، كما قال حسان :

٥١١ = يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ

بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيْقِ السُّلْسَلِ (٢)

ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى الذهب  
والحرير : « هذان / حرامٌ على ذُكُورِ أُمَّتِي » أي استعمال هذين . [ ١٠١/٣ ]

الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف، وإقامة الصِّفَةِ مقامه  
أي : أن رحمة الله شيءٌ قريبٌ أو لُطْفٌ ، أو بَرٌّ، أو إحسانٌ وحذف  
الموصوف سائغ من ذلك قوله :

(١) سبق ذكره رقم ٤٩٩ .

(٢) ديوانه / ١٨٣ .

من شواهد : ابن يعيش ٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، والخزانة ٢٣٦/٢ ، والأشْمُونِي

٢٧٢/٢ ، والمجمع والدرر رقم ١٢٥٢ .

٥١٢ = قامت تُبَكِّيه على قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ<sup>(١)</sup>  
تركتني في الحرب ذا غَرْبَةٍ قد خاب مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرُ

أي شخص أو إنسان ذا غربة . ومثله قول الآخر :

٥١٣ = فلو أنك في يوم الرِّخاء سألتني  
فِرَاقَكَ لم أبخل وأنتِ صديقُ<sup>(٢)</sup>

أي شخص صديق .

وعلى ذلك حمل سيويه قولهم : حائِضٌ ، وطامِثٌ قال :  
كانهم قالوا : شيء حائض .

الخامس : أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالباقي ، والموجه في هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله :

(١) سبق ذكرهما رقم ٤٨٥ .

(٢) من شواهد : المنصف ١٢٨/٣ ، والمقرب ١١١/١ ، وابن يعيش ٧٣/٨ ، وابن عقيل ١٣٩/١ ، والخزانة ٤٦٥/٢ ، وشرح المغني للسيوطي ١٠٥/ ، والعيني ٣١١/٢ ، والأشموني ٢٩٠/١ ، واللسان : صدق ، والهمع والدرر رقم ٥٣٨ .

٥١٤ = مَشِينٌ كما اهْتَزَّتْ رَمَاحٌ تَسْفَهُتٌ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ<sup>(١)</sup>

ومثله :

٥١٥ = بَغْيُ النُّفُوسِ مَعِيدَةٌ نَعْمَاؤُهَا نِقْمًا وَإِنْ عَمِيَتْ وَطَالَ غُرُورُهَا

وإذا كانت الإضافة تعطى المضاف تانياً لم يكن فيه على الوجه المذكور فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة أحق وأولى ، لأن التذكير أصل ، فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له أو معنى من معانيه . ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> أي فظلت أعناقهم خاضعةً ، وظلّوا لها خاضعين .

فهذا منتهى ما حضرني .

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخلاء « قريب »<sup>(٣)</sup> المشار إليه / [ ١٠٢/٣ ] من التاء لم يكن إلا لأجل أن « فعيلاً » يجري مجرى

(١) لذي الرمة ، ديوانه / ٦٩٥ من قصيدة مطلعها :  
خَلِيلِي عَوْجَا الْيَوْمِ حَتَّى تُسَلِّمًا عَلَى ظَلَّلِ بَيْنِ النَّقَا وَالْأَخَارِمِ  
من شواهد : سيويه ٢٥/١ ، ٣٣ ، والمقتضب ١٩٧/٤ .  
والخصائص ٤١٧/٢ ، والمحاسب ٢٣٧/١ ، والعيني ٣٦٧/٣ . والأشموني  
٢٤٨/٢ ، واللسان : « سفه » .

(٢) الشعراء / ٤ .

(٣) في ط فقط بزيادة « من المحسنين » .

« فَعُول » في الوقوع على المذكَر والمؤنث بلفظ واحد . وَضَعَف هذا القول بَيْنَ ، وتزييفه هَيِّنَ ، وذلك أن قائل هذا القول، إما أن يريد أن فعيلًا في هذا الموضوع وغيره يستحق ما يستحقه فَعُول من الجري على المذكَر والمؤنث بلفظ واحد ، وإما أن يريد أن فعيلًا في هذا الموضوع خاصة محمول على فَعُول .

فالأول مردود لإجماع أهل العربية على إلتزام التاء في ظريفة ، وشريفة ، وأشباههما ، ولذلك احتاج علماؤهم أن يقولوا في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾ <sup>(١)</sup> : إِنَّ أَصْلَهُ : بَغُوئِي عَلَى فَعُول ، فلذلك لم تلحقه التاء .

والثاني : أيضاً مردود ، لأنه قد تقدم التنبية على ما لفعيل على فعول من المزاي ، ولأنه لا يليق أن يكون تبعاً لفعول بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأن ذلك القائل حمل فعيلًا على فعول ، وهما مختلفان لفظاً ومعنى ، أما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فلأن قريباً لا مبالغة فيه ، لأنه يوصف به كلّ ذي قريب وإن قلّ ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة .

وأيضاً فإن الدال على المبالغة لا بدّ أن يكون له بنية لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيّر بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم . وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه .

والظاهر أن ذلك القائل إنما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً ،  
واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٥١٦ = فتور القيامِ قطيعُ الكلامِ      تفتّر عن ذي غروبٍ خَصِرٌ<sup>(١)</sup>

والاحتجاج بهذا ساقطٌ من وجوه :

أحدها : أنه نادر ، والنادر لا حُكِمَ له ، ولو كثرت صورُهُ وجاء  
على الأصل كاستحوذ وأعور ، واستنوق البعير، فما ندر ولم تكثر صورُهُ  
ولا جاء على الأصل أحق .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله : قطيعة الكلام ، ثم حذفت  
التاء للإضافة ، فإنها مسوغة لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء ،  
وحمل على ذلك قوله / تعالى : ﴿ وإِقامِ الصَّلَاةِ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
ومثل ذلك قوله :

[ ١٠٣/٣ ]

٥١٧ = إن الخليط أجدوا البين فأنجردوا

وأخلفوك عِداً الأمرِ الذي وعدوا<sup>(٣)</sup>

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٣ .

(٢) الأنبياء / ٧٣ .

(٣) من شواهد : الخصائص ١٧١/٣ ، والشافية ٦٤/٤ ، والعيني ٥٧٣/٤ ،  
والتصريح ٣٩٦/٢ ، والأشموني ٢٣٧/٢ ، ٣٤١/٤ .

ونسبه العيني إلى أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب .  
هذا وقد تكرر الشطر الأول من هذا البيت على وجوه كثيرة لأناس متعدّدة ، =

وعلى هذه اللغة قرأ بعض القراء ﴿ ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ﴾<sup>(١)</sup> أراد : عُدَّتُهُ .

الثالث : أن يكون « فعيل » في قوله : « قطع الكلام » بمعنى مفعول، لأن صاحب « المحكم » حكى أن يقال : قَطَعَهُ<sup>(٢)</sup> وَأَقَطَعَهُ : إِذَا بَكَّتَهُ . وقطع<sup>(٣)</sup> فهو قطعُ القول . فقطعُ على هذا بمعنى مقطوع أي سَكَتَ . فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس .

وإن جعل « قطع » مبنياً على « قَطَعَ » كسريع من « سَرَعَ » فحَقَّهُ على ذلك أن تلحقه التاء عند جَرِيهِ على المؤنث لا أنه<sup>(٤)</sup> شبيه

= وذكر العيني هذه الوجوه الكثيرة

والخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ، ويستوي فيه الواحد والجمع . وانجردوا : اندفعوا ، يقال : انجردت عنهم أي تركتهم وفارقتهم .

(١) التوبة / ٤٦ .

وفي « عدة » أربع قراءات :

« عُدَّةٌ » وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا .

عِدَّةٌ ، وهي قراءة عاصم ، وأبان ، وزر بن حبيش .

عُدَّةٌ ، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان ، معاوية بن محمد .

عِدَّةٌ ، والقارئ بها مجهول .

انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٠٧٧ .

(٢) قطعة : كَمَنَعَهُ ، وانظر القاموس فقد نقل نص المحكم .

(٣) في ط فقط : « وقطع هو ، وقطع فهو » بزيادة : « وقطع هو » تحريف .

(٤) في ط فقط : « إلا » مكان : « لا » .

بفعيل الذي بمعنى مفعول ، فأجراه <sup>(١)</sup> مجراه . . والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

فأجاب الشيخ مجد الدين ، وقال : حقُّ على من مارس شيئاً من العلم إذا سُئِلَ عن بعض مُشكلاته أن يتجنب في جوابه الإيجاز المُخِلَّ والتطويل المُملَّ ، ويتوقى الزوائد التي لا يحتاج إليها ، فإن العالم مَنْ إذا سئل عن عوبص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان .

وقد سئل العبد الضعيف <sup>(٣)</sup> عبد المجيد أبو الفرج الروفراوري عن هذه الآية بناء على استغراب من قَصُر في إمعان كلام العرب باعه فاستبعد حَمَلُ المذكَر على المؤنث .

فكان جوابه : أن القرآن المجيد عربيّ . وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي ، فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقي؟ قال امرؤ القيس :

\* ٥١٨ = \* له الويل إن أمسى <sup>(٤)</sup> \*

وقال جرير :

\* ٥١٩ = \* أتنفَعُك الحياة <sup>(٥)</sup> \*

(١) في ط فقط : « فأجرى » .

(٢) في ط : « علم » ، تحريف .

(٣) في ط : « الضيف » ، تحريف واضح .

(٤) سبق ذكره رقم ٥٠٤ .

(٥) سبق ذكره رقم ٥٠٥ وفي ط : « أتفك » مكان : « أتفَعك » ، تحريف .

ومع هذه الحُجَّة الواضحة لا حاجة إلى التأويلات والتعسفات .

وقد كتب في ذلك بعض النحاة المشهورين العصريين هذه الأوراق المتقدمة وذكر فيها ما يقتضي<sup>(١)</sup> صناعة النحو ، وحكى ما قيل [ ١٠٤/٣ ] في المسألة مع أنه لا يشفى / الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو عُرض عليهم ، هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنه نص قولهم، ولا ريب في صحته وكونه حُجَّة .

والذي أورده من الأقوال الستة مستنبط من الظن والقياس وقد يكون جمعاً وقد لا يكون .

وقد ألح علي جماعة في أن أورد على فوائده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات فكنت آبي ذلك خيفة سَقَطَةِ تَنَفَّق ، حتى غلبوا على رأيي ، وقالوا : هذا لا يعد قَدْحاً في فضله . فشرعْتُ في التنبيه على ما يَرُدُّ على قوله .

أما ما ذكره من استثناء فعيل وفعول في الوزن والدلالة على المبالغة، والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأن فعياً أخف من فعول ، وأنه فاقه بأشياء : منها ، أطراد بنائه من فَعُل وكثرة مجيئه في أسماء الله تعالى .

وإذا فاقه لا يكون تبعاً له . وهل الأمر إلا بالعكس أو مستويان

(١) في ط فقط : « ما يقتضيه » .

إلى آخره ، فكل هذه دعاٍ (١) تعسر إقامة الحجة عليها (٢) خصوصاً مع المنازعة .

ولئن سلِّمَتَ فهي خارجة عن مسألتنا ، لأن السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمة .

فجوابه ذلك جاز (٣) لدلالة (٤) كذا وكذا عليه ، فبقية المقدمات ضائعة مبذولة لا مدخل لها في ما وقع السؤال عنه .

ومثاله مَنْ سئِلَ عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأن المتوجّه إليها لا بد أن يكون مُحْرِمًا ، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة ، وعدد له المواقيت ، فيقول له السائل : إنّا لم نسأل إلا عن وجوب زيارتها ، ومما ذكرته بمعزل عن ذلك .

ويجري مجرى هذا قول المتكلم في فعيل وفعول : أبواب المصادر . سَتَ فَعَلَ يَقْعُلُ كَحَلَبَ يَحْلُبُ ، وَفَعَلَ يَقْعُلُ كَضْرَبَ يَضْرِبُ ، وَفَعَلَ يَقْعُلُ كَذَهَبَ يَذْهَبُ ، وَفَعَلَ يَقْعُلُ كَقَرَّمَ يَقْرُمُ (٥) ، وَفَعَلَ يَقْعُلُ كَكَرَّمَ يَكْرُمُ ، وَفَعَلَ يَقْعُلُ كَوَثَّقَ يَثْقُقُ .

وكله مشتق منه فعيل إلا أن أكثره من فَعَلَ يَقْعُلُ . ويكون بمعنى فاعل كَشَرِيفَ ، وَظَرِيفَ ، وَكَرِيمَ ، وَعَظِيمَ . وقد يرد من غيره بمعنى

(١) في ط : « دعا » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط : « عليه » ، تحريف .

(٣) في ط : « جار » بالراء ، تحريف .

(٤) في ط : « لمن لاله » مكان : « لدلالة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) قَرَّمَ يَقْرُمُ من باب : طَرِبَ ، وقَرَّمَ إلى اللحم : انتهى أن يأكله .

المفعول كصريع ، وجريح ، وكليم وهذيم<sup>(١)</sup> .  
 ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك أو يُقاربه عند الشَّرْع في  
 مسئلتنا في لفظة « القريب »  
 [ ١٠٥/٣ ] في أن هذه المباحث لا مَدْخَل لها فيما نحن فيه وإن كانت من /  
 تفاريع<sup>(٢)</sup> لفظة القريب .

وقوله : في فعول إن لم يقصد معنى فاعل لحقته التاء كحلوية  
 وركوبة منقوض بقولهم : ناقة عَصُوب<sup>(٣)</sup> لِلتِي تُعْصِب ركبها عند  
 الحلب ، وسلوب<sup>(٤)</sup> وعجول<sup>(٥)</sup> لِلتِي اخْتُرِم ولُدْها ، فإن وزنه فعول ،  
 وليس للفاعل ، ولا تلحقه التاء .

وكذا الجَزُور ، والخَلُوجُ<sup>(٦)</sup> ، والبسوس<sup>(٧)</sup> ، والحضون<sup>(٨)</sup> ،

(١) في القاموس : هَذَمَ يَهْذِمُ : قطع وأكل بسرعة ، والهيدام : الأكل .

(٢) في ط : « تفاريع » بالقاف ، تحريف .

(٣) في ط : « جنوب » بالجيم والنون ، تحريف صوابه من المخطوطات وكتب  
 اللغة .

(٤) في القاموس : ناقة سلوب : مات ولدها .

(٥) في القاموس : العجول : الثكلى والواله من النساء والإبل لعجلتها في  
 حركاتها جَزَعاً . وجمعه : عَجُل ككتب ، وعجائل .

(٦) الخلوج - كما في القاموس : ناقة اختلج عنها ولُدْها فقلّ لبنها ، والتي  
 تخرج السّير من سرعتها .

(٧) في القاموس : البسوس : الناقة التي لا تُدرُّ إلا على الإبساس أي التلطف  
 بأن يقال لها : بس بس تسكيناً لها .

(٨) في ط : « والحصوف » بالحاء والفاء ، وفي بعض النسخ المخطوطة =

والشطور<sup>(١)</sup> والثلوث<sup>(٢)</sup> .

وكلّ هذه صفات للناقة والشاة ، ووزنها فعول لم تلحقها التاء وليست للفاعل .

وأما الأقوال الستة التي ذكرها فإني أشير إلى ما يردّ على كلّ واحد منها إشارة لطيفة .

أما قوله : « قريب » معنى فاعل أجرى مجرى « فعيل » بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا في لحاق التاء ، فلا شك أنه من قول النحاة ، لكن ما الدليل عليه ؟ فإنه مجرد دعوى .

ويرد عليه أن أحد الفعلين مشتقّ من فعل لازم والآخر من فعل

= « الحصون » بالحاء والصاد ، صوابه من النسخ المخطوطة الأخرى وكتب اللغة . ففي القاموس : « الحصون بالحاء والصاد والواو والنون : من الغنم والإبل والنساء : التي أحد خلفيها وتذييها أكبر من الآخر .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الشطور » بالسین تحريف ، صوابه من كتب اللغة ، ففي القاموس : « شطر » شاة شطور : « ييس أحد خلفيها ، أو أحد طُبيتيها أطول من الآخر .

(٢) في ط : « الثلوب » بالباء ، وفي النسخ المخطوطة بعضها مثل ط والبعض الآخر : « نلوب » بالنون ، وبعض النسخ ، « قلوب » بالباء ولم أجد في كتب اللغة وأهمها اللسان « وصفاً للناقة بهذه الصيغ ولعلها : « والثلوث » بالثاء وهي الناقة التي ييس ثلاثة من أخلافها . وارجع إلى المزهر ٢٠٧/٢ - ٢١٤ في صفات الناقة التي جاءت على وزن « فعول » .

متعدّ ، فلو أجرى على أحدهما حُكْم الآخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدّي إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه ؟

والحقّ أن كلاً من الفعلين يطلق على المذكّر بلا تاء ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارةً مع التاء ، وأخرى بلا تاء أصالةً ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشذوذ والتندرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا ، لأن الأصل في الكلام<sup>(١)</sup> وقد كُثِر شواهد ذلك .

قال جرير يرثي خالدة<sup>(٢)</sup> :

٥٢٠ = نعم الرّفيق وكُنْتِ عِلْقَ مَضِنَّةٍ

واری بِنَعْفِ بُلَيْةِ الْأَحْجَارِ<sup>(٣)</sup>

[ وقوله ]<sup>(٤)</sup> :

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، ولعلّها : ولأنه الأصل في الكلام .

(٢) في ط وبعض النسخ : « خالداً » تحريف والصواب : « خالدة » وهي

زوجته ، والتصويب من بعض النسخ المخطوطة والديوان / ١٥٤ .

(٣) من مطلع قصيدته المشهورة :

لولا الحياء لعادني استعمارٌ ولزُرْتُ قَبْرَكَ والحبيبُ يزارُ

والعلق : النفيس الذي يبخل به ، والنعف : أسفل الجبل ، وبُلَيْة :

اسم بلد .

وفي ط : « معيق » مكان بنعف ، و « يليه » بالياء مكان : بُلَيْة ، تحريف .

(٤) « وقوله » ليست في ط أو في النسخ المخطوطة ، وهي زيادة منّي للفصل

بين الشاهدين لأنهما من قافيتين مختلفتين ، وإن كان كلاهما من بحر واحد =

٥٢١ = فسقاك حين حَلَلْتِ غير فقيدة

هَزِجُ الرّوَّاحِ وِدِيمَةٌ لَا تُقْلِعُ<sup>(١)</sup>

وقال الفرزدق :

٥٢٢ = فداويتهُ عامِينِ وهَمَى قَرِيْبَةً أراها وَتَدْنُوْلِي مراراً وَأَرْشَفُ<sup>(٢)</sup>

وامرأة قيين<sup>(٣)</sup> ، وسريح ، وهريت<sup>(٤)</sup> ، وفروك<sup>(٥)</sup> ،

وهلوك<sup>(٦)</sup> ، ورشوف<sup>(٧)</sup> ، وأنوف<sup>(٨)</sup> ، ورصوف<sup>(٩)</sup> ، وامرأة

= وهو الكامل .

(١) هذا الشاهد من قصيدة يهجو بها الفرزدق مطلعها :

بان الخليطُ برامتين فودَعُوا أو كلما رفعوا لبين تجزَعُ

انظر الديوان / ٢٦٨ . وروايته : «حيث» مكان : «حين»

(٢) من قصيدة مطلعها كما في الديوان / ٢٣ :

عَزَفَتْ بأعشاشٍ وما كِدَتْ تَعْرِفُ

وأنكرت من حذراء ما كنت تعرفُ

وفي ط : « وراشف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والديوان

(٣) في القاموس : القيين : المنكمش في أموره والسريع .

(٤) في القاموس : الهريت : الواسع .

(٥) الفروك : المرأة التي تبغض زوجها وتتركه .

(٦) في ط : « ملوك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وفي القاموس : الهلوك كقبور : المتساقطة على الرجال ، والحسنة

التبعل لزوجها ، ضد .

(٧) في القاموس : الرشوف : المرأة الطيبة الفم .

(٨) في القاموس : امرأة أنوف : طيبة رائحته .

(٩) الرصوف : الصغيرة الهنة لا يصل إليها الرجل . انظر القاموس .

ملولة وفروقة ، وامرأة عروب ، وسحابة ولوج .

ولا استرابة في إطلاق « رميم » على العظام مع أنها جمع تكسير  
[ ١٠٦/٣ ] مؤنث ، فهو على وفاق كلام فصحاء / العرب . قال جرير مع فصاحه  
ولم ينكر عليه :

٥٢٣ = آل المهلب جدّ الله دابّرهم

أمسوا رميماً فلا أصل ولا طرف<sup>(١)</sup>

وأما الاعتراض على القول الثاني فهو أنا لا نسلم تأويل المذكر  
بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : رأيت زيدا  
فكلمتني وأكرمتني ، ورأيت هنداً فكلمني وأكرمتني بناءً على أن زيدا  
نفسٌ وجثة ، وهنداً شخصٌ وشبح .

وأما قوله :

\* كفاً مخضباً<sup>(٢)</sup> \*

فالكفّ قد يذكر كما في : « هذا الكفّ » ؛ لفقدان علامات

(١) من قصيدة مطلعها .

انظر خليلي بأعلى ثرمداء ضحى والعيس جائلة أغراضها خنف  
والأغراض : واحده : غرضة ، وهي الحزام للسرّج ، والخنف من خنف  
البعير : مال رأسه إلى راحته .

انظر ديوان جرير والهامش ٣٠٤ - ٣٠٨ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٨ .

التأنيث ، وقد يؤنث كما في أكثر موارد ، وهذا أولى من التأويل ،  
كيلا تلزم المفسدة التي ذكرناها .

وحمل الرحمة على الإحسان بعيداً ، لأن اللفظ إذا دلّ على  
معنى ، فإمّا أن يدلّ عليه على وجه الحقيقة أو المجاز ، والقسمان  
منتفیان هنا ، لأن حضور المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ في كلا  
القسمين ، لجواز انفكاك كلّ واحد منهما عن الآخر ، لأن الرحمة قد  
توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الاحسان أصلاً كالوالدة الفقيرة بالنسبة  
إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان بمن لا رحمة في طباعه كالمملك القاسي ،  
فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ، ولا تُلْفَى عنده  
رحمة .

وإذا تبيّن جواز انفكاك كلّ عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما  
على الآخر ، ولا انفكاك بين الكفّ وبين كونها عُضْواً لأنّ كل كف  
عضو ، وإن لم يكن كلّ عضو كفاً فيبينهما ملازمة الخاص والعام ،  
والملازمة مُصَحَّحة للمجاز ، ولازمة بين الرحمة والإحسان كما بيننا ،  
فيتعذّر تأويل الرحمة بالإحسان ، وقد سلمنا أنّ معنى القرب في البرّ  
أظهر منه في الرحمة ، لأن جواز الإطلاق منحصر في الحقيقة  
والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه .

قوله : ثالثاً : ، إنه من باب حذف المضاف فذلك إنما يصح حيث

يحسُنُ ويتعيّنُ كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ <sup>(١)</sup> فإنه يتعيّنُ إضمار أهلها ، وههنا لا يصحّ إضمار المكان ولا يحسُنُ ولا يتعيّنُ ، أما أنه لا يصح ، فلأن الوجه صفة الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأن [ ١٠٧/٣ ] البراهين القاطعة دلّت على أن ربّنا لا يحلّ مكاناً / وإلا لكان جسماً أو مفتقراً إلى جسم ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان . انتهى .

قال الشيخ علاء الدين بن التّركماني هذا غلطٌ وغفلة ، لأن الرحمة من صفات الفعل ، لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان . انتهى « رجع » <sup>(٢)</sup> .

وأما أنه لا يحسن ولا يتعيّن فلأنهما فرعا الصّحة ، وبطلان الأصل يقتضي بطلان الفرع .

وأما الظواهر المشعرة بإثبات المكان كقوله : « وارتفاع مكاني » ، فيجب تأويلها جزماً وإلّا لبطل حكم العقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشرع ، لأن صحّته لم تثبت إلّا بالعقل ، نعم ، لو أضمر : « أثر رحمة الله » لكان قريباً .

وأما قوله : رابعاً ، إنه من باب حذف الموصوف إلى آخره وما

(١) يوسف / ٨٢ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : هكذا : « رجع » بالراء والجيم والعين ، ولعلها زائدة ، لأنني لا أجد لها تفسيراً ، ولعلها من فعل الناسخ ، وأصلها رُوجع .

ذَكَرَ عن سيبويه : طامث ، وحائض فبالله أحلف إن هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيحٌ بدوي ولا بليغٌ حَضْرِي ، وأي حاجة إلى أن يضمن في الآية شيء فيقال ، شيء قريب ، ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله ، وإيضاح معانيه مجردُ الجواز النحوي والاحتمال<sup>(١)</sup> الإعرابي ، بل لا بدّ من رعاية الفصحاحة القصوى ، والبلاغة العليا وآية فصاحة في أن يقول القائل : شيء قريبٌ وأي لطف في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أن الشيء أعمّ المعلومات ، ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم .

وَمَنْ الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهتر . وهلاً قيل : الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إماطةً للالتباس .

أما الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها إلى العلامة المميزة .

والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأن قوله المُنتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار ، فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لا حق إلا ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلا ويقبل قوله ويردّ منه .

(١) في ط : « ولا إشمال » تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

ولولم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : مررت  
برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى  
[١٠٨/٣] الضمير / العائد على الرجل فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في  
ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله  
في كل شيء .

وأما قوله : خامساً : يكتسب المضاف حكم المضاف إليه لا  
سيما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدم قائلها  
وشهرتهم .

قال النابغة<sup>(١)</sup> :

٥٢٤ = حتى استغثن بأهل الملح ضاحية

يركضن قد قلقت عقد الأطنيب<sup>(٢)</sup>

- (١) في اللسان : « طنّب » قال سلامة ، وفي حاشية اللسان ما نصه : قوله :  
قال سلامة كذا بالأصل ، والذي في الأساس قال النابغة وانظر أساس  
البلاغة للزمخشري : طنّب ، فقد ورد فيه ما نصّه :  
« وشدّ إطنابة الإبزيم وهو السير الذي يعقد إليه قال النابغة ثم ذكر الشاهد .  
(٢) في ط تحريفات عديدة ، وهي : « استقر مكان : استغثن ، وصاحبه » مكان  
« ضاحية » و« قلعت » بالعين مكان « قلقت » ، « والأطاييب » مكان  
« الأطنيب » .  
وفي اللسان : الإطنابة : سير الحزام المعقود إلى الإبزيم ، وجمعه  
« الأطنيب » .

وقال الأعشي :

\* ٥٢٥ = \* كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ من الدَّمِ (١) \*

وقال لييد :

٥٢٦ = فمضى وقَدَّمَهَا وكانت عادةً منه إذا هي عَرَدَتْ إقْدَامُهَا (٢)

وقال جرير :

٥٢٧ = لما أتى خبر الزَّبِيرِ تواضعت سُورُ المدينة والجبالُ الخُشْعُ (٣)

فيمثل هذا ينبغي أن يتمسك، لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تَمَسَّكَ بها ، وأظنها للمحدثين .

= هذا ورواية الديوان ٥٢ تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، وكذلك أيضاً طبعة صادر بيروت / ١٤ : حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمت في منزل طعم نوم غير تأويب والملح : ماء لبني فزارة .

(١) صدره :

\* وتشرق بالقول الذي قد أذَعَتْهُ \*

من شواهد : سيويه ٢٥/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩ .

وانظر ديوانه / ١٨٤ .

(٢) انظر اللسان : « عرد حيث ذكر الشاهد على أن من معاني عَرُدَ : تَرَكَ القصد وانهمزم .

(٣) سبق ذكره رقم ٥٠٢ وفي ط : « حبر » بالخاء ، تحريف

فأما اكتساب التأنيث من المؤنث فقد صحَّ بقولهم  
وأما تمكُّسه فيحتاج إلى الشواهد . ومن ادعى جوازه فعليه  
البيان .

وأما قوله : سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين  
عن الآخر إلى آخره ، فإن قوله : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾<sup>(١)</sup>  
ليس من هذا القبيل ، لأن المراد بأعناقهم رؤسأؤهم ومعظموهم .  
وأيضاً ، فإن الخبر محكومٌ به على الاسم فكيف يعرض عنه ، ويحكم  
به على المضاف إليه ، ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : « كان صاحب  
الدرع سابغة » ، « فظلَّ مالك الدار مُتَّسعة » .

وقوله : رحمة الله قريبٌ ، وهو قريب وحذف الخبر من الجملة  
الأولى والمبتدأ من الثانية ، واجتزأ بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى  
فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه .

وأما ما نَمَى إِلَيَّ من جَرِي فعيل مجرى فعول وقوله : إِمَّا أَنْ  
يَدْعِي / ذلك على العموم في جميع الصُّور إلى آخره فهذا لم أقصده ، [١٠٩/٣]  
ولا ذكرت الأصالة والتبعية ، ولا أن هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى  
مفعول، بل لما سُئِلت عن جَرِي<sup>(٢)</sup> «قريب» على الرحمة أُجِبت بأنه لا

(١) الشعراء / ٤ .

(٢) في ط : « حرى » بالحاء ، تحريف واضح .

غَرَوُ ولا استبعاد ، لأن أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعول على المؤنث الحقيقي ، فعلى غير الحقيقي أولى ، ومن جملتهم امرؤ القيس .

قوله : الاستدلال به ضعيفٌ ليس كذلك ، لأن الفتور على وزن فَعُول . وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتأنيث فيهما حقيقي .

وقوله : إنه نادر ، قلنا : لا نسلم بل نظائره كثيرة ، وهي محفوظة فظالبونا بها نوردها .

ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربي ، على أنا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا ، وإن لم يسغ فكيف احتج بقوله :

٥٢٨ = \* وقائع في مضر تسعة <sup>(١)</sup> \*

وقوله : يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء .  
قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : ماتت ابني فلان ، يريد : ابنته .

وقوله : وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطع إلى

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٩ .

آخره .

قلنا : ندعي جواز الإطلاق وهو أعم من أن يكون بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللذان ذكرهما آنفاً بتقدير صحتهما لا يقدحان في استدلالنا .

وقوله : إن كان « سَرَع » فإنما يحذف منه التاء تشبيهاً له بفعيل الذي في معنى مفعول مدخول ، لأن هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدّي .

وقوله : « فيما كتب لأجل » صوابه . أن يقول : « من أجل » قال الله تعالى : « من أجل ذلك » : (١)

وقال الشاعر :

\* ٥٢٩ = \* مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي (٢) \*

(١) المائة / ٣٢

(٢) تمامه :

\* وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي \*

من شواهد : سيبويه ٣١٠/١ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٣٥٨/١ ، والهمع والدرر رقم ١٨٢ ، واللسان : « لتا » .

وقائله مجهول .

ومعنى تَيَّمَّتْ : ذَلَّتْ واستعدت .

وقال آخر :

٥٣٠ = عليهم وقار الحلم من أجل أنني

به أتغنى باسمها غير مُعْجَمٍ / [ ١١٠/٣ ]

وقوله : إن قصد به المبالغة ليس بصحيح ، فإن قصد لا يتعدى

بنفسه بل باللام وبالي .

قال جرير :

٥٣١ = إن القصائد يا أخيطل فاعترف

قصدت إليك مجرة الأزسان<sup>(١)</sup>

وقال

٥٣٢ = وأوقد للضيوف النار حتى أفوز بهم إذا قصدوا لِناري

ونقله : « رَعُوثة »<sup>(٢)</sup> غير موثوق به ، ولا بد له من شاهد .

قال الراعي النميري :

٥٣٣ = فجاءت إلينا والدجا مُذْلِهْمَةُ

رَعُوْتُ شتاءٍ قد تقرب<sup>(٣)</sup> عودها

(١) انظر ديوان جرير / ٤٧٢ من قصيدته التي مطلعها :

لمن الديار بئرقة الرّوحان إذ لا نبيعُ زماننا بزمان

(٢) في القاموس : « رَعْتُ » : الرغوث : كل مرضع كالمرغث .

(٣) في ط : « تقرب » ، وفي النسخ المخطوطة : تترب .

آخر ذلك . وإذ وصلنا إلى هنا فَلتُتَمَّ الفائدة، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألف في هذه القضية رسالة فلنسقتها .

قال رحمه الله تعالى : «إن رحمة الله قريب من المحسنين» في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال : ما الحكمة في كذا؟ تأدبا مع كتاب الله تعالى، فيقال : ما الحكمة في تذكير « قريب » مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة مع أن الخبر<sup>(١)</sup> الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ، تقول : هند كريمة وظريفة ، ولا يقال : كريم ولا ظريف .

وإنما بينت كيفية السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تفسير السؤال أنكرتها. « اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردنا على أعقابنا بأهوائنا » . وحسن السؤال نصف العلم .

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها فوقفت منها على أربعة عشر وجهاً ، منها قوي وضعيف ، وكل مأخوذ من قوله ومتروك . ونحن نسرّد ذلك بحول الله وقوته مُتَّبِعِينَ له بالتصحيح والإبطال بحسب ما يُظهِره الله تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

[ ١١١/٣ ] الوجه الأول : أن الرحمة في تقدير الزيادة والقرب قد تزيد /

المضاف ، قال الله سبحانه : ﴿ سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾<sup>(٢)</sup> أي سَبَّحْ

(١) في ط : « الخير » بالحاء ، تحريف واضح .

(٢) الأعلى / ١ .

ربّك ، ألا ترى أنه لا يقال في التّسبيح : سبحان اسم ربي ، إنما يقال سبحان ربّي ، والتّقدير : أن الله قريب ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم أنّ الله قريب من المحسنين .

قلت : وهذا لا يصحّ عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزداد في رأيهم إنّما تزداد الحروف ، وأما سَبَح اسم ربّك الأعلى فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى نَزَهَ أسماءه عما لا يليق بها، فلا تُجْر عليه اسماً لا يليق بكماله أو لا تُجْر عليه اسماً غير مأذون فيه شرعاً . وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة .

وإذا أمكن الحَمَل على مَحْمَل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له ، لأن الأصل عدم الزيادة .

الثاني : أن ذلك على حذف مضاف أي أن مكان رحمة الله قريب فالإخبار إنما هو عن المكان .

ونظيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى الذهب والفضة : « إن هذين خراماً » فأخبر عن المثني بالمفرد ، لأن حقيقة الكلام وأصله أن استعمال هذين حرام .

وكذلك قول حسان بن ثابت :

٥٣٤ = يَسْقُونَ من وردَ البريص عليهم

بَرَدَى يُصَفَّق بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ (١)

أي ماء بَرَدَى ، فلهذا قال يُصَفَّق بالتذكر مع أن بردى مؤنث ،

انتهى .

وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد . والأصل عدم

الحذف ، والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنه على حذف الموصوف أي أن رحمة الله شيء

قريب .

كما قال الشاعر :

٥٣٥ = قامت تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ (٢)

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مِنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

أي تركتني في الدار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرج سيبويه

[ ١١٢/٣ ] قولهم : امرأة / حائض أي شخص ذو حَيْضٍ .

وقول الشاعر أيضاً :

٥٣٦ = فلو أنك في يوم الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ (٣)

(٣) سبق ذكره رقم ٥١٣ .

(١) سبق ذكره رقم ٥١١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥١٢ .

أي وأنت شخصٌ صديقٌ .

وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو أشد منه ضعفاً ، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرابع : أن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحَّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم : « قُطِعَتْ بعض أصابعه » فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث ، ومنه القراءة الشاذة : « تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ »<sup>(١)</sup> .

ومثال إعطائه حكمه في التذكير قوله .

٥٣٧ = \* إنارة العَقل مكسوفٌ بِطُوعِ هَوَى<sup>(٢)</sup> \* \*

ومنه الآية الكريمة . انتهى .

وهذا الوجه قال فيه أبو عليّ الفارسي في تعاليقه على كتاب

(١) يوسف / ١٠ ، وهي قراءة ، مجاهد وأبي رجاء ، والحسن وقتادة . انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

(٢) تمامه :

\* وعقلٌ عاصي الهوى يزدادُ تنويراً \*

من شواهد : الأشموني ٢/٢٤٨ ، والمغني ٢/٦٦ ، والعيني ٣/٣٩٦ والتصريح ٢/٣٢ ، وهو لأحد المولدين . وذكر في الخزانة عرضاً ٢/١٦٩ .

سببويه ما نصه : هذا التقدير والتأويل في ( القرآن ) بعيداً فاسدٌ إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر .

الخامس : أن فعياً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح ، وامرأة جريح . نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه وأقر قائله عليه . وهو خطأ فاحش لأن فعياً هنا ليس بمعنى مفعول .

السادس : أن فعياً بمعنى فاعل قد شبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التاء في المؤنث، كما قد يشبهون فعياً بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التاء ، فالأول كقوله سبحانه : ﴿ قال مَنْ يحيي العظام وهي رميم ﴾<sup>(١)</sup> ومنه : ﴿ إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين ﴾<sup>(٢)</sup> .

والثاني : كقولهم خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ وَصِفَةٌ حَمِيدَةٌ حَمَلًا عَلَى قَوْلِهِمْ قَبِيحَةٌ وَجَمِيلَةٌ .

السابع : إن العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف [١١٣/٣] كقوله / تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾<sup>(٣)</sup>، فخاضعين خبر عن الضمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق. ألا ترى أنك إذا قلت : الأعناق خاضعون لا يجوز، لأن جمع المذكر السالم إنما يكون

(١) يس / ٧٨ .

(٢) الأعراف / ٥٦ .

(٣) الشعراء / ٤ .

من صفات العقلاء ، لا تقول : أيد طويلون، ولا كلاب نابحون ، انتهى .

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه .

وقد قيل : إن المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وأنه يقال جاء زيدٌ في عُتق من الناس أي جماعة .

الثامن : الرَّحمة والرَّحم متقاربان لفظاً وهذا واضح معنى بدليل النقل عن أئمة اللّغة فأعطى أحدهما حكم الآخر . وهذا القول ليس بشيء ، لأن الوعظ والموعظة يتقارب أيضاً فينبغي أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظة نافع ، وعظة حسن ، وكذلك الذكر والذكرى فينبغي أن يقال ذكرى نافع كما يقال ذكرٌ نافع .

التاسع : أن فعلاً هنا بمعنى النسب ، فقريب هنا معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إنه بمعنى ذات حيض ، وهذا أيضاً باطل ، لأن استعمال الصّفات على معنى النسب مقصورٌ على أوزان خاصة وهي فَعَالٌ وَفَعِلٌ وَفَاعِلٌ .

العاشر : أن فعلاً مطلقاً يشترك فيه المذكّر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره .

وهذا القول من أفسد ما قيل؛ لأنه خلاف الواقع في كلام العرب ، يقولون : امرأة طريفة وامرأة عليمه ورحيمة ولا يجوز التذكير

في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى :  
﴿ وما كانت أمك بغياً ﴾<sup>(١)</sup> : إنه فعول والأصل : بَغَوِيٌّ ثم قلبت الواو  
ياء ، والضمة كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

فأما قول الشاعر :

٥٣٨ = فتورُ القيامِ قطيعُ الكلامِ      تفتّر عن ذي غروبٍ خَصِر<sup>(٢)</sup>

[ ١١٤ / ٣ ] فالجواب عنه من أوجه : / .

أحدها : أنه نادر .

الثاني : أن أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة كقوله  
سبحانه ﴿ وإقام الصلوة ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأصله : وإقامة ، والإضافة مجوزة  
لحذف التاء كما توجب حذف النون والتنوين . نصّ على ذلك غير  
واحد من القراء .

الثالث : أنه إنما جاز لمناسبة قوله « فتور » ، ألا ترى أن فتوراً  
فعولٌ ، وفعولٌ يستوي فيه المذكر والمؤنث .

الحادي عشر : أنهم يقولون : فلانة قريبٌ من كذا ، يفرقون  
بذلك بين قريب من قُرب النسب وقريبٌ من قُرب المسافة ، فإذا قالوا :

(١) مريم / ٢٨ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٣ .

(٣) الأنبياء / ٧٣ ، والنور / ٣٧ .

هي قريبة من فلان فمعناه من المسافة ، وإذا قالوا: قريبٌ معناه من القربة .

وهذا القول عندي باطلٌ ، لأنه مبنيٌ على أنه يقال في القرب النسبي : فلانٌ قريبٌ . وقد نصّ الناس على أن ذلك خطأ وأن الصواب أن يقال فلان : ذو قرابتي .

كما قال :

٥٣٩ = يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحي مسرورٌ

الثاني عشر : أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى .

واختلف هؤلاء : فمنهم من يقدر : أن إحسان الله قريبٌ . ومنهم من يقدر : لطفُ الله قريب .

ومن مجيء ذلك في العربية قول الشاعر :

٥٤٠ = أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما

يضمّ إلى كشحيه كفاً مخضباً<sup>(١)</sup>

فأول الكفّ على معنى العضو .

وهذا الوجه باطلٌ لأنه إنما يقع هذا في الشعر . وقد قدمنا أنه لا

يقال : موعظة حسنٌ ، إنما يقال كما قال سبحانه ﴿ والموعظة الحسنة ﴾<sup>(١)</sup> هذا مع أن الموعظة بمنزلة الوعظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللفظ .

وأما البيت الذي أنشدته فنصّ النحاة على أنه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أن المراد بالرحمة هنا المطر والمطر مذكر وهذا [ ١١٥/٣ ] القول / يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه ﴿ وهو الذي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وهذه الرحمة هي المطر فهذا تأنيثٌ معنويٌّ إلا أنه قد يعترض عليه من أوجه :

أحدها : أن يقال: لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرةً ، لأن هذا موضع الضمير .

فإن قيل : إن ذلك ليس بواجب ، قلت: نعم ولكنه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح .

الثاني : إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل إلى الخاص ، لا يقال : هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي<sup>(٣)</sup> الحمل على الخاص كالتذكير ، لأننا نقول : هذا إنما يقال إذا لم يكن للتذكير وجهٌ إلا الحمل على إرادة المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك .

(٣) في ط : « يقتضي » ، تحريف .

(١) النحل / ١٢٥

(٢) الأعراف / ٥٧ .

الثالث : أن الرَّحْمَةَ التي هي في المطر لا تختص بالمحسنين، لأن الله تعالى تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأما الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فإنها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عقلاً عند أهل الحق إلا أن ذلك يُذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين . وهذا فيه لطفٌ، وقلما يتنبه له إلا الأفراد، ومن ثم زلت أقدام المعتزلة ، فإنهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص الغُفْران والتَّجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان فيَحْجُرُون واسعاً ، ﴿ أَمْهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾ (١) ﴿ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢)، يفعل ما يشاء وَيَحْكُم ما يريد .

هذا الَّذِي فَطَرْنَا اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ حَسَنِ الْإِعْتِقَادِ ، وَإِيَّاهُ نَسْأَلُ التَّوْفِيقَ عَلَيْهِ بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ .

وهذا الوجهُ يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيصُ الخطاب بالغُفْران بالمحسنين على سبيل التَّرجيب ، كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان .

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافة / [ ١١٦/٣ ]

(١) الزخرف / ٣٢ .

(٢) البقرة / ١٠٥ .

تمجّجها الأسماع ، وتنبو عنها الطّباع بخلاف ﴿ إن رحمة اللّهِ ﴾ فدل على أنه ليس بمنزلته في المعنى . وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندّعي أن الرحمة بمعنى المطر بل إن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر .

والثاني : أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه بإضافته إليها كأنها غير مفيدة بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامّة فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد .

ونظيره أنك تقول : « كلام الله » ، لأن الكلام عام ، ولا تقول : قرآن اللّهِ، لأنه خاصّ بكلام الله سبحانه .

والإنصاف أن يقال في هذا القول : إنه لا يخلو أمر قائله من أمرين : وذلك لأنه إمّا أن يدّعي أنّ الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأنه موضوع بالأصالة للمطر، كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدّعي أنه موضوع لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم تجوّز به عن الرّحمة .

فإن ادّعى الأول فقد يمنع ذلك بأن الدّهن إنما يتبادر عند إطلاق

الرَّحمة إلى غير المطر ، والمشارك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنييه أو معانيه، لا يكون أحدهما أولى من غيره ، وإنما يتعيَّن المراد بالقرينة ، ثم إننا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرَّحمة يقولون : ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعةً له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك .

وإن ادعى الثاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام أرض مخضَّرَ وسماء مرتفع ، ورحمة واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان ، وبالسما : السَّقْف ، وبالرحمة : الإحسان .

وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنما يقع ذلك في الشعر ، أو في نادر من الكلام .

وما هذه سبيله لا يُخْرِجُ عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات، وأرجح العبارات ، وألطف الإشارات .

فإن قلت : فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات، من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾<sup>(١)</sup> ثم قال تعالى : / ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ إنه جاز حملاً على [ ١١٧/٣ ] معنى القِسْمَةَ وهو المقسوم .

(١) النساء / ٨ ، والآية بتمامها : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ » .

قلت : الذي عليه أهل التحقيق أن الضمير عائد على « ما » من قوله تعالى : ﴿ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> على أن القسم والقسمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكراً، يدلُّك على ذلك قوله سبحانه : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي مقسوم بينهم .

وأعلم أنه لا بُد في أن يقال : إن التذكير في قوله سبحانه « قريب » لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها .

فنقول : لما كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهي مقارنة للرحم في اللفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر وكانت « قريب » على صيغة فعيل، وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يُحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التذكير .

وليس هذا نقضاً لما قدمناه ، لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً انتفاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة ، والله تعالى أعلم بغيبه. انتهى كلام ابن هشام .

(١) النساء / ٧ .

(٢) القمر / ٢٨ .

## [ تأويل آية من تذكرة ابن الصائغ ]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

تكلم بعض مشايخ العصر ، وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة الذاريات : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ ، وَذَكَرَ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> . ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى تول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك ، وارفع التذكير ، فإن الذكري تنفع المؤمنين : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن المعنى تول عن الكفار ، وأعرض عنهم. وذكر المؤمنين فإن الذكري تنفع المؤمنين .

قال وعلى القول الثاني يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع .

فاعترض على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه ، ولذا لم يُجزَّ سيويه كون بيت امرئ القيس من باب / التنازع، أعني قوله :

(١) الذاريات / ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) ق / ٣٧ .

٥٤١ = \* كفاني ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (١) \*

ومن أجاز ذلك فلما ذكره المازنيّ ليس هذا موضع ذكره أو لِمَا ذكره ابن ملكون وقد رُدَّ عليه .

وإذا تحرّر هذا فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع ، لأن « ذَكَرَ » لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما « بالفاء » و « إِنَّ » ، وكلُّ منهما له صدر الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده ، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال : كلُّ ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده ، فنازع في أنّ الفاء مانعة ، واستند في منعه إلى ما حكى من قولهم : « زيداً فاضرب » ، وقال : هذه الفاء للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضرب زيداً .

وقال أيضاً : إنَّ المعربين اتفقوا على تعلق « يوم » من قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ . مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ . يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴾ (٢) بواقع ، مع أن « ما » لها صدر الكلام ، (٣) ولم يمنع من ذلك

(١) ديوانه / ٣٩ .

من شواهد : سيبويه ٤١/١ ، والخصائص ٣٨٧/٢ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، والخزانة ١٥٨/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٠/٢ والمغني ٢٨٣/١ ، ٢٩٨ ، ٥٦٢/٢ ، بالهمع والدرر رقم ١٥٢٦ ، والعيني ٣٥/٣ ، والأشموني ٩٨/٢ ، ٤٠/٤ .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « قليلاً » بالنصب .

(٢) الطور / ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٣) في ط : « الكلا » بحذف الميم تحري واضح .

ما عدا الإمام فخر الدين، واستند الإمام فخر الدين في ذلك إلى أن « عذاب » المكنى عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث ، وهذا اعتراض قريب، لأن اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها .

وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السابقة من باب التنازع .

واستند بعضهم في منع التنازع في الآية إلى أن ذلك يتخرج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الأعراب أو لا ؟ .

فإن قلنا : إن لها موضعاً من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط في باب التنازع أن يكون كل من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل بذلك ، فإن النحاة جمهورهم يعدون قوله تعالى ﴿ آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾<sup>(١)</sup> من باب الأعمال مع صريح الجزم فيه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا يَسْتَفْهِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم نر من قيد بذلك ، بل من جوز ذلك حيث الاستقلال ، فقد رد ابن الصائغ على

(١) الكهف / ٩٦ .

(٢) المنافقون / ٥ .

[ ١١٩ / ٣ ] ابن عصفور / استدلاله أعني ابن عصفور على استعمال « عسى » في قوله تعالى : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾<sup>(١)</sup> وَجَعَلَهُ ذَلِكَ دليلاً قاطعاً من جهة أنه لا يجوز أن يعتقد أن « ربك » مرفوعٌ بعسى و « يبعثك » محتملٌ للضمير، لثلاً يلزم الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول غيرها .

وقال : أعني ابن الصائغ : يمكن أن تكون الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ، ويُجعل في الأول ضمير يعود على ربك فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أن العامل الأول لم يستقل ، وإنما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويقول : كَيْفَ يُجْعَل هذا من باب التنازع ولا استقلال في كلا المحتملين ، وهل مثل هذا جائز، فنذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب ؟ .

قال ابن الصائغ : وأقول : إن من منع أن تكون هذه الآية من باب التنازع فلم يستند لأقوى من أن « أن » و « الفاء » لهما صدر الكلام ، يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريته .

وإذا استقر ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط العامل

(١) الإسرائء / ٧٩ .

(٢) الجن / ٤ .

على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدّم في النقل عن سيويه . والعامل هنا أعني الأول لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه ، لما مرّ ، وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في ( شرح الكتاب ) وأنه قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر:

٥٤٢ = كَأَنَّهُنَّ خَوَافِي أَجْدَلِ قَرْمٍ      وَلِي لَيْسَبِقَهُ بِالْأَمْعَزِ الْخَرْبُ<sup>(١)</sup>  
وقال : لا يجوز أن يعمل « ولي » في الخرب ، لأن لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . انتهى .

فأقول : إن من منع التنازع في الآية لم يأت بشيء إذ كان مستنده ذلك ، لأن معنى قول سيويه وغيره من النحاة أن العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهة المعنى ، لا من / جهة اللفظ .

[ ١٢٠ / ٣ ]

ثم إن الذي يقول بأن ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، إن كان من أجلاء النحاة ، فلا نعني به إلا أنه لا يصح أن يقول: ضربت ما زيدا، كما لا يصح أن يقول: زيدا ما ضربت .

(١) الأجدل : الصقر . والأمعز : الأرض الغليظة .

والخرب : ذكر الحبارى .

وفي ط : « قوم » بالواو - مكان: قرم . و « الأغمز » مكان : الأمعز . صوابه من النسخ المخطوطة . والقرم بفتحيتين : شدة شهوة اللحم وقد قرم إلى اللحم من باب طرب .

وإن كان من غيرهم فلا يعول عليه ، كيف ومَنْ نُقِلَ عنه ذلك  
وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر :

٥٤٣ = قَطُوبٌ فما يلقاه إلا كأنَّهُ روى وجهه أن لآكه فوه حنظل<sup>(١)</sup>

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

٥٤٤ = ولم أمدح لأرضيه بشعري لثيماً أن يكون أفاد مالا

(١) فوه ، جمعه أفواه مثل : سوق وأسواق .

والأفواه : ما أعدّ للطيب من الرياحين ، وقد تكون الأفواه من البقول . قال  
جميل :

بها قضب الرياحان تندى وحنوةً ومن كل أفواه البقول بها بقُلُ  
انظر اللسان : فوه

وفي ط والنسخ المخطوطة : « روى » بالراء ، ولعلها : « زوى » بالزاي .  
ويقال : زوى ما بين عينيه فانزوى : جمعه فاجتمع وقبضه . انظر اللسان :  
« زوى » .

(٢) هو ذو الرمة .

وروايته في الديوان / ٥٢٧ :

ولست بمادح أبداً لثيماً شعري أن يكون أفاد مالا  
من قصيدة مطلعها :

أراح فريق جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتمالاً  
من شواهد : ابن الشجري ١/ ١٧٦ .

وفي ط : « لشعري » باللام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وأمالى  
ابن الشجري ، والديوان .

من باب التنازع على إعمال الأول . ولا شك في أن ناصب الفعل عنده من أدوات الصدور . وكذلك جعل قول الشاعر :

٥٤٥ = ألاهل أتاها على نأيا بما فضحت قومها غامد<sup>(١)</sup>

منه أيضاً على إعمال الثاني :

وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاة كلهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلق إما بالعطف أو نحوه نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كما صليت وباركت ورَجِيت على إبراهيم » .

ومن إثبات العطف في ذلك :

٥٤٦ = ولكن نَصَفاً لو سَبَّبتُ وسبَّني

بنو عبْدِ شمس من مناف وهاشم<sup>(٢)</sup>

(١) انظر اللسان : « غمد » . وغامد : حي من اليمن . وقد اختلف في اشتقاقه ، فقال ابن الكلبي سَمَى غامداً ، لأنه تَغَمَدَ أمراً كان بينه وبين عشيرته ، فستره ، فسماه ملك من ملوك حمير : غامداً . وانظر بعض الآراء الأخرى في اشتقاقه اللسان في المادة نفسها .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « على بابها » مكان : « على نأيا »

(٢) من شواهد : سيويه ٣٩/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، والإنصاف ٨٧/١ ، وابن

يعيش ١٨/١ .

وقوله <sup>(١)</sup> :

٥٤٧ = وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يكشف العمى

ثلاث الأثافي والرَّسومُ البلاقِعُ <sup>(٢)</sup>

وقوله :

٥٤٨ = ألم يأتيك والأنباء تنمي

بما لاقت لبونُ بني زيادٍ <sup>(٣)</sup>

وقوله :

٥٤٩ = أرجو وأخشى وأدعو الله مُبتَغياً

عفواً وعافيةً في الرّوح والجَسَدِ <sup>(٤)</sup>

= ونسب الشاهد للفرزدق . والشاهد ثاني بيتين في الديوان / ٣٠٠ لا ثالث لهما ، والبيت الذي قبله هو :  
وليس بعَدْلٍ إن سَبَبْتُ مقاعساً

بأبائِي الشَّم الكرام الخضارِمِ

ورواية الشاهد في الديوان : « ولكن عَدْلًا ، مكان « ولكن نَصْفًا » .

(١) هولذي الرّمة . انظر ديوانه / ٤٢٢ .

(٢) من شواهد الهمع والدرر ١٦٩٣ .

(٣) من شواهد : سيبويه ٥٩/٢ ، والخزانة ٥٣٤/٣ ، والهمع والدرر رقم ١١٢ .

والشاهد من أبيات لقيس بن زهير العبسي يقولها في قصة شحناء وقعت بينه وبين زياد بسبب دِرْع له ، أخذها الربيع فطرد قيس إيلهم ، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشي بمكة بأسياف وأدراع .

(٤) من شواهد : شرح شذور الذهب / ٣٦٩ .

وقوله :

٥٥٠ = إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ<sup>(١)</sup> / [ ٣ / ١٢١

وَأَلْفِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا

يُحَاوِلُ وَاشِرٍ غَيْرِ هَجْرَانَ ذِي وَدٍّ

وقوله :

٥٥١ = وَكُنْتَا مُدْمَآةَ كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ<sup>(٢)</sup>

(١) من شواهد الأشموني ١٠٥/٢ ، والمغني ٣٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب

٣٧٢/ ، والعيني ٢١/٣ ، والتصريح ٣٢٢/١ ، والهمع والدرر رقم ١٥٢٣ .

(٢) لطفيل الغنوي . أنظر ديوانه ٢٣/ وهو من قصيدة مطلعها :

بِالْعَفْرِ دَارٌ مِنْ جَمِيلَةٍ هَيَّبَتْ      سَوَالِفَ حُبِّ فِي فَوَادِكُ مُنْصَبِ

من شواهد سيبويه ٣٩/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والإنصاف ٨٨/١ ، وابن

يعيش ٧٧/١ ، والعيني ٢٤/٣ ، والأشموني ١٠٤/٢ .

وفي العيني : الكَمِينَتِ : جمع أكَمْتِ ، وليس بجمع كَمَيْتِ . وذكر بعض

شراح الجمل للزجاجي أن كَمَيْتًا من الأسماء المصغرة التي لا تكبير لها ،

وهو مصغر مُرَخِّمٍ من أكَمْتِ بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكَمْتِ لم

يستعمل . ويدل على ذلك جمعهم إياه على : كَمْتِ . =

وقوله :

٥٥٢ = قضى كلّ ذي دين فوقى غريمه  
وعزّة مطولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا<sup>(٤)</sup>

وقوله :

٥٥٣ = وإذا تنور طارقٌ مستطرقٌ نَبَحَتْ فدلّته عليه كلابي

وقول الآخر:

٥٥٤ = جَفُونِي ولم أجف الأخلاء إنني  
لغير جميلٍ من خَلِيلِي مجملٌ<sup>(٥)</sup>

= قال سيويه : سألت الخليل عن كميّ فقال : هو بمنزلة حميد . وإنما هي حمرة يخالطها سواد ، ولم يخلص . وقوله : « مدمّة » من دمي يدمي مدمي . وأراد بها شديد الحمرة مثل الدّم . واستشعرت : جعلت شعارها ، وهو علامتهم في الحرب . كذا فسره بعضهم ، قال العيني : والصحيح أن معناه : جعلت شعاراً ولباساً ، والشعار من الثياب : ما يلي الجسد . والدثار : ما فوقه . ومذهب : ممّوه بالذهب .

(١) نسب لكثير .

من شواهد : ابن يعيش ٨/١ ، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠ ، والعيني ٣/٣ ، والتصريح ٣١٨/١ ، والأشموني ١٠١/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٥٣٠ .

(٢) من شواهد : شرح قطر الندى / ٢٧٤ ، وأوضح المسالك رقم ٢٤٣ ، والأشموني ١٠٤/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ . وفي ط والنسخ المخطوطة « مجمل » بالجيم والرواية المشهورة : « مهمل » بالميم . وقائل الشاهد مجهول .

وقول الآخر :

٥٥٥ = هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتُ إِلَى

أَنْ شَبْتُ فَاَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي <sup>(١)</sup>

وقول الآخر :

٥٥٦ = يَرْنُو إِلَيَّ وَأَرْنُو مَنْ أَصَادِفُهُ <sup>(٢)</sup> فِي النَّائِبَاتِ فَأَرْضِيهِ وَيَرْضِيَنِي

وقول الآخر :

٥٥٧ = سُبِلْتُ فَلَمْ تَبْخُلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلًا

فَسَيَانَ لَا حَمْدَ لَدَيْكَ وَلَا ذَمًّا

حَتَّى إِنْ ابْنَ الدَّهَانَ نَقَلَ عَنِ الْبَغْدَادِيِّينَ اشْتِرَاطَ الْعَطْفِ فِي هَذَا

الْبَابِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ يَمْتَنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ .

والمشترط ذلك محجوج بقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا

كِتَابِيهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغُ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقول الشاعر :

٥٥٨ = وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً

تُصِيبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ <sup>(٥)</sup>

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ١٠٤/٢ . والعيني ٣١/٣ .

(٢) في ط : «أصافيه» وفي المخطوطات : «أصادفه» وهذا أنسب

(٣) الحاقه / ١٩ .

(٤) الكهف / ٩٦ .

(٥) لرجل من باهلة .

من شواهد : سيبويه ٣٩/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والإنصاف ٨٩/١ . =

ويقول الشاعر :

٥٥٩ = بعكاظ يغشى الناظريب      نَ إذا هُمُو لمحوا شعاعه <sup>(١)</sup>

ويقوله :

[ ١٢٢/٣ ] = ٥٦٠ = عَلْمُونِي كَيْفَ أَبْكِي      هَمَّ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ <sup>(٢)</sup> /

وكل هذه الشواهد وغالبها يردّ على مَنْ مَنَعَ التَّنَازِعَ فِي الْآيَةِ .

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا

ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التَّنَازِعَ ، ولا أثر للموصول في منع ذلك .

ولا يقال: أن «أن» والفعل لا تضمّر فلا يجوز التَّنَازِعَ ، لأن من

شرط باب التَّنَازِعَ صحة عمل المهمل في الضمير .

= وفي ط : « يعني » بالياء والعين ، تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة .

وفي ط والمخطوطات : « يصبو » مكان : « نصبي » .

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .

من شواهد : شرح شذور الذهب / ٣٧٣ ، والمغنى / ٢ ، ٦٧٦ ، والعيني

١١/٣ ، والتصريح / ١ ، ٣٢٠ ، وابن عقيل / ١ ، ١٨٤ ، والهمع والدرر رقم

١٥١٩ ، والأشموني / ٢ ، ١٠٦ .

(٢) من شواهد المقرب / ١ ، ٢٥١ .

(٣) الجنّ / ٧ .

لأنا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وكان أيضاً تقدّم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير : على السنة رُسُلك .

وإذا استقرّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنه على إعمال الثاني . والقاعدة في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار إن كان مما يجوز الاستغناء عنه ، ولكن بقي النظر ، هل نقدره ضميراً أو ظاهراً ؟ الأولى أن نقدره مضمراً ، لأن ذلك شأن باب التنازع .

فإن قلت : قد تقرر أنه متى دار الأمر بين شيئين ، وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه .

قلت : نعم الأمر كذلك إلا لعارض . وههنا ثمّ ما يمنع من ذلك ، وهو أنه إذا كان من باب التنازع وجب القول بأن الأول ضمير ، وساغ لتشبه الجملة الثانية بالأولى ، ولم يقبح من جهة أنه ليس

(١) البقرة / ١٨٤ .

(٢) البقرة / ٢٣٧ .

(٣) آل عمران / ١٩٤ .

مذكوراً لفظاً ، ولو لم يكن كذلك لاستحالت المسألة ، ولم يكن إذ ذاك من باب التنازع .

وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة أو التفسير. فتنبه لذلك فإني لم أجد أحداً نبه عليه .

ومِمَّا يُقَوِّي ذلك منع النحاة كـ « الخفاف »<sup>(١)</sup> في الشرح التنازع في الحال والتمييز ، فلا يقال : جاء زيد وقعد عمرو ضاحكاً ، على التنازع .

والسبب في ذلك : أنه لا بد في التنازع من أنك إذا عملت الواحد أضمرت في الآخر ، إما تحذفه وإما تبقيه ، وإلا فلا شك أنه يجوز [ ١٢٣/٣ ] جاء / زيد وقعد عمرو ضاحكاً على أنك حذف من الأول لدلالة الثاني عليه .

هذا ما لا أعتقد فيه خلافاً . انتهى .

(١) الخفاف : « هو أبو بكر بن يعقوب بن سالم النحوي الشاغوري ، شهاب الدين .

كان من تلامذة ابن مالك ، كان ماهراً في العلوم حتى كان يلقي ثلاثين درساً في ثلاثين يوماً :

وكان شرح التسهيل لابن مالك عنده كاملاً ، فأخذه معه ، وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر الناس في هذه البلاد. انظر البغية ٤٧٣/١ .

### [ مسألة من تذكرة ابن مكتوم ]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ، ومن خطه نقلت :  
سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل : قام زيد وعمرو وبكرٌ وخالدٌ  
كلهم ، فأفتى بالجواز قياساً على الثنية ، قال :

٥٦١ = \* أَلَاكُ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٌّ كِلَيْهِمَا \*

وقياساً على النعت نحو : قام زيد وعمرو وبكر العقلاء  
لاشتراكهما في أنهما تابعان بغير واسطة ، انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك لا  
يحتاج إلى التأكيد لكونه نصاً في المراد منه . فليتأمل .

### [ مسألة من تذكرة ابن مكتوم ]

وفي هذه التذكرة ، قال ابن الأبرش<sup>(١)</sup> : سألتني الوزير أبو  
الحسين بن سراج عن قول طفيل :

(١) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم ابن الأبرش  
الأندلسي .

مات بقرطبة في ذي القعدة ٥٣٢ هـ . انظر البغية ١/٧٥٧ .

٥٦٢ = وراكضةٍ مَا تَسْتَجِنُ بِجُنَّةٍ بَعِيرٍ حِلَالٍ غَادَرْتَهُ مُجَعْفَلٌ (١)

فقال ألم تقل النُحَاة : إن اسم الفاعل إذا وُصِفَ بطل عمله وقد وصف هذا بقوله : « ما تستجن بجُنَّة » ، وأعمل في « بعير » ، حلال » ، وكان يجب أن لا يعمل .

قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوى الإعمال قبل الصفة وكذلك فعل هنا . فاستحسنه .

قال ابن الأبرش : ثم إنني رأيت لابن جني أن هذه الجملة في موضع نصب على الحال من للضمير في راکضة . وليست بصفة ، انتهى .

(١) ديوانه / ٦٨ من قصيدة مطلعها :

غَشِيْتُ بَقْرًا فَرُطَ حَوْلَ مُكَمَّلٍ مَغَانِي دَارٍ مِنْ سَعَادٍ وَمَنْزَلٍ

من شواهد : الأمالي للقيالي ١٠٤/١ ، والمخصص ١٤٧/٧ .

هذا ورواية الشاهد في الديوان : « راجعته » مكان : « غادرته » ، والحلال

بكسر الحاء : مركب من مراكب النساء ، وجعفله : قلبه وجعفل المتاع :

قلبه ، وجعل بعضه على بعض .

## [ مسألة من تذكرة ابن مكتوم ]

وفي ( التذكرة ) المذكورة ، قال عالي<sup>(١)</sup> بن عثمان بن جني سألت أبي عن إعراب قوله :

٥٦٣ = غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ<sup>(٢)</sup>

فأجاب : إن المقصود ذَمُّ الزمان الذي هذه حاله ، كأنه قال :

« زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه » ، « فزمان » مبتدأ وما

بعده صفة له ، و « غير » خبر للزمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته ،

وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف / لأنك إنما جئت بالهاء لَمَّا [ ١٢٤/٣ ]

تقدمها ذِكْرُ ما تَرَجَّعُ إليه ، فصار اللفظ بين الحذف والإظهار :

غَيْرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن .

قال : وإن شئت قلت : إنه محمول على المعنى ، كما

حملت : « أقل امرأة تقول ذلك » على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ

(١) يكنى أبا سعد بن أبي الفتح كان مثل أبيه نحوياً أديباً .

مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة . انظر البغية ١/٢٢٤

(٢) لأبي نواس ، وبعده :

إنما يرجو الحياة فتى عاش في أمن من الميحين

من شواهد : التصريح ١/٢٣٩ ، وابن عقيل ١/٨٩ ، والخزانة

١/١٦٧ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ ، والأشموني ١/١٩١ .

خبراً لأقل ، إنه مبتدأ وقد أضفت أقل إلى امرأة ، ووصفت المرأة بـ « تقول ذلك » ، كأنك قلت قلّ امرأة تقول ذلك ، فلم يحتج أقل إلى خبر ، لأنها في معنى : قلّ .

وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : « خطيئة يوم لا أراك فيه » ، على معنى : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه » .

وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال ابن الحاجب في إعرابه : لا يصحّ أن يكون عامل لفظي هنا يعمل في « غير » وإذا لم يكن عامل لفظي ، فإما أن يكون مبتدأ ، وإما أن يكون خبراً ، فلا يصحّ أن يكون مبتدأ ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً .

الثابت لا يستقيم لأنه إما على « زمن » وإما « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدُّ من أن تقدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّرت قبله موصوفاً لم يكن بدُّ من أن يكون « غير » له ، و « غير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ « زمن » ، ألا ترى أنك لو قلت : رجل غيرك مرّبي لكان في « غير » ضمير عائذ على رجل .

ولو قلت : « رجل غير متأسف على امرأة مرّبي » لم يستقم ،

لأن غيراً لَمَا جعلتهُ في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لَمَا قبله .

ولو قلت : « رجل غير متأسف عليه مرّ بي » جاز ، لأنه في المعنى للضمير، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أيضاً أنه لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعلت الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :  
أحدهما : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر بحذفه . ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعلته خبر مبتدأ مقدّر لم يستقم لأمرين :

منها : أنك إذا جعلته خبراً لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً . [ ١٢٥/٣ ]

الثاني : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ، ولا قرينة فتبيّن إشكال إعرابه كذلك .

وأولى ما يقال فيه : أنه أوقع المظهر موقع المضمّر لَمَا حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، فكان التقدير : « زمن ينقضى بالهم والحزن

غير مأسوف عليه » . فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمرة فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بُعد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إن يكرمني زيدٌ إنِّي أكرمه ، وتقديره : إنِّي أكرم زيداً إن يكرمني ، فقد أوقعت زيداً مقام الضمير لما أخرته عن الظاهر ، فتبين لك اتساعهم في مثل ذلك .

وعكسه<sup>(١)</sup> : أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » ، كما استعملوا « لا » بمعنى « غير » ، وذلك واسع في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته .

ويدل على استعمالهم غيراً بمعنى « لا » قولهم : « زيد عمراً غير ضارب » ، ولا يقولون : « زيدٌ عمراً مثل ضارب » ، لأن المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه ، ولكنه لما كان « غير » تحمل على « لا » جاز فيها ما لا يجوز في « مثل » ، وإن كان بأبهما واحداً ، فإذا كانوا استعملوا : « أقل رجل يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد ، فلأن يستعملوا « غيراً » بمعنى « لا » مع موافقتها « لا » في المعنى أجدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموه بمعنى « لا » فلا بُدَّ له من إعراب من حيث إنه اسم ، فما إعرابه ؟ .

قلنا : إعرابه كإعراب : « أقل رجل يقول ذاك » فهو مبتدأ لا خبر

(١) في ط : « وعكسه ويحتمل » بزيادة : « ويحتمل » .

له استغناء عنه لأن المعنى : ما رجل يقول ذلك . فإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ، ولا مقدر محذوف والزيدان فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام ، لأنه في معنى : أيقوم الزيدان .

وكذلك قول بعض النحويين في مثل : دراك ، ونزال أنه مبتدأ وفاعله / مضمرة، ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه : أنزل [ ١٢٦/٣ ] وهذا هو الصحيح فيه .

وقد ذهب كثيرٌ : إلى أنه منصوب انتصاب مصدر كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً .

وهذا عندي ضعيف ، لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمثابة سَقِيًا وَرَعِيًا ، ونحن نفرق بين سقيا وبين نزال ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد ؟ وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني - والله أعلم .

وقال ابن مكثوم في موضع آخر من ( تذكروته ): «مأسوف» مفعول من الأسف وهو الحزن و« على » متعلق به كفولك : أسفت على كذا أسفاً ، وحزنت عليه حُزناً ، ولهفت عليه لَهْفًا ، وأسيت عليه أَسَى .

وموضع قوله : « بالهم » نَصَبٌ على الحال ، والتقدير :

يتقضى مشوباً بالهمّ ، و « غير » رفع بالابتداء . ولما أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجار والمجرور استغنى المبتدأ عن خبر ، كما إستغنى قائم ومضروب غلاماك عن خبر ، من حيث سدّ الاسم المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأن « قائم » و « مضروب » قاما مقام ، يقوم ويضرب ، فتتزل كل واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة .

وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك : أئجزن على زيد وما يؤسف على عمرو .

فلما كانت « غير » للمخالفة في الوصف جرت لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار والمجرور ، والمتضايقان بمنزلة الاسم الواحد سدّ ذلك مسدّ الجملة حيث أفاد قولك : « غير مأسوف على زيد » ما يفيد قولك : ما يؤسف على زيد .

قال أبو حيان : ونظيره في الإعراب قول المتنبي :

٥٦٤ = ليس بالمنكر إن برزت سبّاً

غير مدفوع عن السبّ العراب<sup>(١)</sup>

\* \* \*

## [ نصب « مقالة » في بيت النابغة ]

قال ابن مکتوم في تذكرته :

ذكر لي شيخنا أبو حيان : أن بعض الطلبة سأل ابن الأخضر<sup>(١)</sup>  
عن نصب « مقالة » في قول الشاعر :

٥٦٥ = \* مقالة أن قد قلت<sup>(٢)</sup> \* / [ ٣ / ١٢٧ ]

فأنشده ابن الأخضر :

٥٦٦ = \* ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى \*

قال : فكرّر الطالب عليه السؤال ، وذلك بحضرة ابن الأبرش  
فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عقلت .

قال ابن مکتوم : وذكر لي شيخنا أنه كوتب بذلك من (غزة)،  
وأنه أجاب عن ذلك على الفور بما حاصله : أن مقالة بدل من فاعل

(١) علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر  
الإشبيلي .

كان مقدماً في العربية . توفي بأشبيلية ليلة الخميس التاسع عشر من شهر  
رجب ٥١٤ هـ . انظر البيهقي ١٧٤/٢ .

(٢) قطعة من بيت للنابغة ديوانه / ١٦٥ والبيت بتمامه :

مقالة أن قد قلت سوف أناه  
وذلك من تلقاء مثلك رائع

فَعَلٌ فِي بَيْتٍ قَبْلَ الْبَيْتِ الَّذِي هِيَ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي :

أَتَانِي أَبَيْتُ اللَّعْنِ أَنْكَ لُْمْتَنِي      وَتَلَكَ أَلَّتِي تَسْتَكُ مِنْهَا الْمَسَامِعُ  
\* مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتِ \*  
\* مَقَالَةٌ \* بِدَلٍّ مِنْ فَاعِلٍ « أَتَانِي » وَهُوَ « أَنْكَ لُْمْتَنِي » وَهِيَ تَرْوِي

بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. فَمِنْ رَفْعٍ فَظَاهِرٌ، وَمِنْ نَصْبٍ بِنَاهَا عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَبْنِيٍّ. وَصَارَ ذَلِكَ نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> وَ ﴿ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقول الشاعر :

\* ٥٦٧ = \* مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ <sup>(٣)</sup> \*

\* ٥٦٨ = \* وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ <sup>(٤)</sup> \*

\* ٥٦٩ = \* لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ <sup>(٥)</sup> \*

(١) الأنعام / ٩٤ .

(٢) الذاريات / ٢٣ .

(٣) صدره :

\* فِتْدَاعِي مَنخَرَاهُ بَدَمٌ \*

قال الأزهري : الحُمَاضُ : بَقْلَةٌ بَرِيَّةٌ تَنْبِتُ أَيَّامَ الرَّبِيعِ فِي مَسَابِلِ الْمَاءِ ، وَلِهَا ثَمَرَةٌ حَمْرَاءٌ ، وَهِيَ مِنْ ذُكُورِ الْبَقْلِ . وَأَنشَدَ ابْنُ بَرِيٍّ الْبَيْتَ الشَّاهِدَ . انظُرِ  
اللسان « حمض » .

(٤) سبق ذكره رقم ٢٠٧ ، ٣١٦ .

(٥) من شواهد سيبويه ٣٦٩/١ ، وابن الشجري ٢٦/١ ، ٦٤/٢ والخزانة

٤٥/٢ ، ١٤٤/٣ ، ١٥٢ ، والتصريح ١٥/١ واللسان : وقل ، والهمع

والدرر رقم ٨٧٠ ونسب لأبي قيس بن الأسلت أول قيس بن رفاعة أول رجل من

كنانة .

انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكى عن أبي الحجاج الأعلام .

وفي هذا الجواب نظرٌ فإنهم نصّوا على أنه ليس كل ما يضاف إلى مبني يجوز بناؤه ، وإنما ذلك مخصوص بما كان مبهماً نحو « غير » و « مثل » و « بين » و « دون » و « حين » ، ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فأذعن له .

فإن كان ابن الأخرى أراد ذلك ففيه ما ذكرناه ، وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه . انتهى .

### [ مسألة من تذكرة ابن مكتوم ]

قال ابن مكتوم سألني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطيب المتنبّي :

٥٧٠ = وَأَقْسِمَ لَوْ صَلَّحْتَ يَمِينَ شَيْءٍ لَمَا صَلَّحَ الْعِبَادُ لَهُ شِمَالاً<sup>(١)</sup> / [ ٣ / ١٢٨ ]

(١) انظر ديوانه ٣/٣٤٨ من قصيدة مطلعها :

بقائبي شاء ليس هم ارتحالا  
وحسن الصبر زُموا لا الجمالا  
ومعنى الشاهد : أن المتنبّي يفضّل ممدوحه على جميع الناس ويقول : إنه لو كان يمين شيء ما صلح الناس كلهم أن يكونوا شمالاً لذلك الشيء ، وفي مثل هذا المعنى يقول أبو النجم :

لو كان خلق الله جنباً واحداً  
وكنّت في جنبٍ لكنّت زائداً  
نباهةً ونائلاً ووالداً

انظر شرح البرقوقي هامش الديوان

فأعربتھما تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنھما حالان .

وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيان ، فقال لي : سألني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبھما ، فقلت له على الحال كقولي : «أصلح<sup>(١)</sup> لك غلاماً وتلميذاً ؟ فقال يظهر لي : أنه تمييز . قلت له : التمييز الذي على تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديرک ، لا بُدَّ أن يكون منقولاً من فاعل أو من مفعول على رأى<sup>(٢)</sup> ، وهذا لا يصلح<sup>(٣)</sup> فيه ذلك ولا في قولي أصلح لك تلميذاً ؟ فقال يصح<sup>(٤)</sup> : أن يقدر : يصلح لك تلميذاً فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول ، والتلميذ مصدر ، ولو قدرناه : يصلح لك تلميذ لم يكن معناه معنى : أصلح لك تلميذاً .

قال : وحكى لي الشيخ بهاء الدين أن بعضهم حكى عن المخلص الطوخي أنه أعربه خبر صلح ، وجعلها من أخوات صار ، وبمعناها .

قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه ، فلا نقول به ، انتهى كلام أبي حيان .

(١) في ط : «صلح» بدون ألف في أوله .

(٢) في ط : «رائي» تحريف .

(٣) في النسخ المخطوطة : «لا يصح» بدون لام .

(٤) في ط : «يصح لك» بزيادة لك ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

## [ مسألة من تذكرة ابن مكتوم ]

في ( تذكرة ) ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو الحلبي في شرحه لمفصل الزمخشري ، وانتهى فيه إلى قوله :

الوزن الرابع عشر نجده في المصادر في قول الحسن البصري :  
« كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل » يحتمل الضمير في « تكن » أن يكون للمخاطب ، وأن يكون للدنيا ، وكذا الضمير في لم تزل ، وتقديره على الأول : كأنك لم تكن بالدنيا ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال .

ومثله كأن زيدا قائم ، فقد ظهر أن التشبيه لا يفارق « كأن » ، وليس قول من قال : إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً ، وأما إذا كان فعلاً أو ظرفاً أو حرف جرفظن وتخيّل ليس بشيء ، لأن ما ذكرنا من التأويل لا يُّبقي إشكالاً ، وجريها على حقيقتها أولى ، وتقديره : إن حالك في الدنيا شبهة حالك زائلاً عنها ، وكان حالك في الأخرة الكائنة عن حالك في الدنيا بحالة لم تزل في الأخرة . والأول أولى .

فإذا كان الضمير للمخاطب يكون « بالدنيا » ظرفاً ، وكان تامة وهي خبر كأن .

وإذا جعلت الضمير في تكن للدنيا ، فيحتمل أن يكون

« بالدنيا » الخبر « ولم يكن » في موضع نصب على الحال من الدنيا ،  
أو على أنه صفة لمحذوف إذا لم يجوز أن تقع الماضية حالاً بجعلها  
صفة ، تقديره : دنيا لم تكن / ونصب دنيا على الحال ، وإما على  
تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل . [ ١٢٩/٣ ]

فإن قيل : إن بالدنيا لا يتم به الكلام والحال فضلة .

فالجواب : أن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به كقوله  
تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾<sup>(١)</sup> فمعرضين حال من  
الضمير المخفوض ، ولا يستغنى الكلام عنها ، لأن الاستفهام في  
المعنى إنما هو عنها .

ومما يبين ذلك أيضاً قولهم : ما زلت يزيد حتى فعل ، لا يتم  
الكلام بقولك يزيد .

ومما يبين صحة الحال جواز دخول الواو فتقول : كأنك  
بالشمس وقد طلعت .

وعلى ذلك يحمل قول الحريري : « كأي بك تنحط ، يكون  
بك الخبر وتنحط » جاء في هذا هو الوجه .

وخرجه المطرزي في ( شرح المقامات ) : كأي أبصر بك إلا أنه  
ترك الفعل لدلالة الحال .

وما ذكرته أولى ، لأن فيما ذكره إضمار فعل وزيادة حرف جرّ لا يحتاج إليه فيما ذكرت ، انتهى .

### [ مسائل من تذكرة ابن مكتوم ]

وفي تذكرة ابن مكتوم ، قال ابن جني في تعليقه من تعاليقه :  
أنشدنا أبو عليّ لمخلد الموصلي يهجو طفيلياً .

٥٧١ = لو طَبِخْتَ قُدْرَ عَلِيٍّ فَرَسَخِ أوبْدُرِي ثَغْرِبَ أَعْلَى التَّنُورِ  
وكان يحمي القِدْرَ كُلَّ الْوَرَى بكل ماضي الحدِّ عَضْبٍ بَتُورِ  
وَكُنْتُ فِي السَّنَدِ لَوَافِيَّتِهَا يَا عَالِمَ الْغَيْبِ بِمَا فِي الْقُدُورِ

ثم سألنا عن قوله : « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع السؤال منه؟ فرجعنا إليه فقال قوله : « بما في القدور » بدل من الغيب ، وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدى إلى مفعول واحد والتقدير : يا عالماً بما في القدور مثل : يا ضاربَ زيدٍ أخا عمرو ، تقديره : يا ضارباً أخا عمرو ، ولا يكون بما في القدور مفعولاً ثانياً لعالم الذي بمعنى عارف ، لأنك تقول عرفت زيداً فقوله : « بما في القدور » مفعول به ، تقول : علمت زيدا ، وعلمت بزيد .

وفيها قال ابن جني آخر بيت ألقاه أبو علي على أصحابه

(١) في ط : « أوبدري تفرقا » وفي بعض النسخ المخطوطة : « أوبدري تعربا » ، وفي هامش ط : « كذا ولعله « أوبدري نيق » . والصواب من نسخة الأزهر .

[٣/١٣٠] قوله . /

٥٧٢ = لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا  
وأخو الحرب من أطاق الإنزولا

ولم يذكر شيئاً ، وقال : سلني عنه في وقت آخر .

قال ابن جنّي : اكتفى بالمسبب عن السبب ، لأن تقديره :  
فأطقنا قبولنا .

\* \* \*

وفيها قال ابن جنّي - دخلت على أبي يوماً وبين يديه كانون ، فقال  
لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله من : الكنّ وعلى  
رأي من جعله من كون الكانون ، فقلت : إذا أخذته من الكن تقول :  
ضاروب . وتوقفت في الآخر ، فقال : ضربون لأن كانون على هذا  
فعلون .

وفيها قال ابن جنّي جرى حديث مبرمان عند أبي علي فقال :  
ذكر مبرمان أنه سأله المبرّد عن قوله :

٥٧٧ = \* فغضّ الطرف \* (١)

فقال : إن كنت تَلَفَظْتَ بها وحدها أولاً ، فإنّي أجوزُ فيها الأوجه

(١) قطعة من بين لجرير ديوانه / ٦٣ والبيت بتمامه :

فغض الطرف إنك من نمير      فلا كعبا بلغت ولا كلابا  
وانظر اللسان : « غرض » .

الثلاثة مثل: مُدٌّ، ومدٌّ ومدٌّ ، والرَّفْع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع .

فإن أوليتها اسماً فيه الألف واللام قبل أن تحرك الضاد الثانية ، فإني أجوز الكسر، ولا أجوز الضم ، لأن التحريك الآن للساكن الثالث وهو لام التعريف ، ولا يصح فيه إتباع ، لأن التحريك من الثالث لا من الثاني قال : فقال لي المبرد : ما كان عندي أن الآخر يفهم مثل هذا .



وفيها قال ابن جنِّي : قال أبو علي الفارسي : سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرّات وهو كيف تبني من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ : « قَدْ أَفْلَحَ »<sup>(١)</sup> بفتح الدال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيّفه إلى نفسك .

وجوابها : أنه في الأصل : « وَوَأَيُّ » نحو : كَوُكِب ، فانقلبت الياء الفأ لتتحركها وانفتح ما قبلها فصار: « وَوَأَا » ، ثم خففت الهمزة فالتقيت حركتها على الواو الساكنة / فصار: « ووا » ، واجتمع معك [ ١٣١/٣ ]

(١) المؤمنون / ١ . وهي قراءة : ورش ، وابن ذكوان ، وحفص ، وإدريس .

انظر قراءة رقم ٥٦٧٥ من معجم القراءات .

واوان في الأول، فقلبت الأولى همزة فصار أوا ، ثم جمعته بالواو والنون : أويون مثل مُصْطَفِيُونَ في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار أواون ، فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوَوْنَ مثل : مُصْطَفَوْنَ ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوَوِي ، وحذفت النون لأنها لا تجمع مع الإضافة فاجتمع حرفا علة وسبق أحدهما بالسكون فقلبت ياء وأدغمته ياءً بعدها فصار أَوِيّ ، وهو الجواب .

\* \* \*

[ أبو عليّ الفارسي يناقش تلاميذه في بعض المسائل ]

قال ابن جنّي : أنشد أبو عليّ للمتنبّي (١) .

٥٧٣ = مِنْ كُلِّ مَنْ ضَاقَ الْفِضَاءُ بِجَيْشِهِ

حتى ثَوَى ، فحواه لَحْدُ ضَيْقٍ (٢)

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ .

فقال بعض الحاضرين : خمسة ، وقلت أنا : ستة ، فتعجبوا

(١) في ط فقط : « المتنبّي » بدون لام الجرّ تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) من قصيدته المشهورة التي قالها في صباه يمدح بها أبا المنتصر شجاع بن محمد بن أوس . . . الأزدي ، ومطلعها :

أرق على أرقٍ ومثلى يارقُ وجوى يزيدُ وعبرة تترقرق

انظر ديوانه / ٧٥ .

من قولي ، وقالوا قد عرفنا « كل » و « من » و « جيش » و « الهاء » المتصلة به « وثوى » ، فأين الآخر ؟ قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي « ضاق الفضاء » ، لأن مَنْ نكرة غير موصولة ، لأن كُلاً لا يضاف إلا إلى النكرة التي في معنى الجنس . وضاق الفضاء مجرور الموضع ، لأنه صفة لـ « مَنْ » قال الشيخ : هو كما قال .



: قال ابن جنّي سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد منطلق ، فقال : زيدٌ معرفة ، ومنطلق نكرة ، والمنطلق هو زيد نفسه ، فكيف صار معرفةً ونكرةً في حين واحد؟

فأجاب بأن العين واحدة، والحال مختلفة ، ومعنى هذا أن « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكن فيه بيان حال ، وإخبار ما هو مجهول غير زيد ، وهو الانطلاق .



: قال ابن جنّي : قال لنا أبو عليّ : سقط عليّ فكري البارحة شيء جيّد يدلّ على شدة اتصال تاء التانيث بالكلمة وهو قولك : دحرجة وبابه .

ووجه الاستدلال من ذلك : أنه قد ثبت أن المشتقّ يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتقّ منه ، لأنه لو كان مثله بولم يكن مخالفاً له كان إياه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلاً أولى من الآخر ، وقد بينت أن

الفعل مشتقٌ من المصدر ، فيجب أن يكون لفظهما مخالفاً ، ولا مخالفة [ ١٣٢/٣ ] بين دحرج الذي هو فعل ماضٍ مشتقٌ وبين دحرجةٍ إلا بالتاء . ولو / جعلتها منفصلةً زال الخلاف بينهما ، فدلّ هذا على شدة اتصال التاء بها ، وللتاء تأثيرٌ في تغيير الكلمة ، ألا ترى أنك تقول : ليس في الكلام مَفْعَل نحو مَكْرَم ، وتجد هذا المثال مع تاء التانيث نحو المَقْبَرَة .

قال بعض الحاضرين : مضرب مثل ضَرْب ، فعبس وجهه وقال : أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

\* \* \*

: قال ابن جنّي : سألتنا أبا عليٍّ عن قولنا : « إن لم يفعل » ما العامل في يفعل فقال : « لَمْ » فقلت ، فـ « إن » للشرط ، والمعنى عليه ، فما عملها ؟ قال : إنها عاملة في لم يفعل كلها بمجموعها ، لأن « لم » تنزلت منزلة بعض أجزائه .-

والدليل على صحة هذا قول سيبويه : زيداً لم أضرب ، وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله إلا « إن لم » ، تنزلت منزلة بعض الفعل ، فعمل كما عمل لو لم يكن معه « لم » ، ولا خلاف ولا إشكال في جواز : « إن لم يفعل » ، والجازم لا يدخل على الجازم ، كما لا يدخل الناصب على الناصب ، ولا الجارّ على الجارّ ، إذ الحرف لا يكون وحده معمولاً ، ولا بدّ من هذا التنزيل . ولكن لا علامة لجزم إن في اللفظ ، وإنما هو مجزوم الموضع بأن .

## [ مسألة من تذكرة ابن مكتوم ]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٥٧٤ = الشَّمْسُ طالعةٌ ليست بكاسفة

تَبْكِي عليك نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرَا<sup>(١)</sup>

اختلف الرواة في رواية هذا البيت، فرواه البصريون هكذا،

ورواه الكوفيون :

\* الشَّمْسُ كاسفةٌ ليست بطالعة \*

ورواه بعض الرواة :

\* تَبْكِي عليك نجومُ اللَّيْلِ والقَمَرَا \*

برفع « نجوم » ونصب « القمر » .

ورواه بعضهم بنصبهما معاً .

وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم من الرواة وذوو

(١) من قصيدة يرثي بها عمر بن عبد العزيز ، ومطلعها

تَنْعَى النِّعَاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ

انظر ديوان جرير / ٢٣٥ .

المعرفة من النَّحاة في تفسير وجوه هذه الروايات ، وقياسها في العربية . فأما من روى :

\* الشمس طالعة ليست بكاسفة \*

فإنه ينصب نجومَ الليل بـ « كاسفة » ويعطف « القمر » عليها ، و « تبكي » يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال إمّا من الشمس وإمّا من اسم ليس .

[ ١٣٣/٣ ] ونصب « نجومَ الليل » بكاسفةٍ / أشهر الجوابات ، وأعرفها وأقربها مأخذاً .

والمعنى : أن الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر ، لإظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم .

وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بـ « تبكي » نَصْب الظرف أي تبكي عليك مدّة نجوم الليل والقمر ، كما قالوا : لا أكلمك سعد العشيرة ، ولا أكلمك مسيرة ابن سعد ، والقارظين<sup>(١)</sup> ، ونحو ذلك .

وهذا الإعراب موافقٌ لرواية الكوفيين .

(١) القارظان : هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً . والأصل : مدة غيبة القارظين . انظر الأشموني ، وحاشية الصبان . ١٣٣/٢ .

\* الشمس كاسفة ليست بطالعة \*

وقيل : إن « نجوم الليل والقمر » منصوبان بتبكي نصب  
المفعول به ، ومعنى تبكي : تغلب في البكاء فهو من باب المغالب  
الآتي على فَأَعْلَتْه ففعلته أفعله بضم العين إلا في باب : وَعَدْتُ ،  
وَبِعْتُ ، ورميت فإنه يجيء على أفعلة بكسر العين ، قالوا : وعلى  
هذا فيحتمل أن يراد بالنجوم والقمر السادات والأمثال كما قال النابغة :

٥٧٥ = فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ

إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَسُدْ مِنْهُنَّ كَوَكِبٌ<sup>(١)</sup>

وأما من رفع « نجوم الليل » ، ونصب « القمر » ، فإن ذلك من  
باب المفعول معه نحو : استوى الماء والخشبة .

وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيين .

وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي في رواية من نصب :  
نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ ، أَنَّ الْمَعْنَى : تَبْكِي عَلَيْكَ وَنُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ ، أَي  
تَبْكِي الشَّمْسَ عَلَيْكَ مَعَ نُجُومِ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ ، فَحَذَفَ الْوَاوَ وَهُوَ  
يريدها ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت .

(١) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة ويمدحه ومطلعها .  
أتاني آبيت اللعن أنك لمتني وتلك التي أهتم بها وأنصب

وأما رواية الكوفيين :

\* الشَّمْسُ كاسْفَةٌ ليست بطالعة \*

فإنه استعظم أن تطلع الشَّمْسُ ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجية :

٥٧٦ = أيا شجر الخابور مالك مُورِقاً

كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ (١)

\* \* \* \*

(١) الشاهد الليلي بنت طريف ترثي أخاها الوليد بن طريف الشيباني ، وكان من رؤساء الخوارج ، قتله يزيد بن يزيد الشيباني ، بعثه إليه الرشيد في جيش وبعده :

فَتَى لَا يَجِبُ الزَّادُ إِلَّا مِنَ التَّقَى

وَلَا الْمَالُ إِلَّا مِنْ قَنَاءِ وَسِوْفٍ

فقدناه فقدان الربيع وليتنا

فديناه من ساداتنا بالسوف

من شواهد : المغنى ٤٧/١ ، وانظر حاشية الأمير على المغنى ٤٥/١ ،  
والهمع والدرر رقم ٤٩٤ .

والخابور : نهر بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة .

\* \* \* \*

انتهى بحمد الله تعالى - الجزء الخامس

ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء السادس - وأوله

مسألة من تذكرة ابن مکتوم في قول ابن الطراوة في المقدمات

## فهرس شواهد الجزء الخامس

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		باب الجوازم
		= حتى إذا أسلكوهم في فتائدة
٢٥	٤١٣	شلاً كما شلت الجمالة الشردا
		= فإذا وذلك لا انتهاء لذكره
٢٦	٤١٤	والدهر يعقب صالحاً بفساد
		باب جمع التكسير
		= فلولا الشهي والله كنت جديرة
٢٨	٤١٥	بأن أترك اللذات في كل مشهد
		وحق لعمري انه غاية لردى
		وليس شهى لذاتنا بمخلد
		باب المناظرات
		= قد طرقت سلمى بليل هاجعا
٣٧	٤١٦	يطوي إليها مهوئاً واسعاً
		فارت بالحلم ولعاً والعا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٤٢	٤١٧	أو خيرهم بته أبو كرب = فإن من خيرهم وأكرمهم = له متتان خطاتا كما
٤٦	٤١٨	أكبّ على ساعديه النمره = فكان مجني دون من كنت اتقى
٤٨	٤١٩	ثلاث شخوص كاغبان ومعصر = وإن كلاباً هذه عشرأ بطن
٤٩	٤٢٠	وأنت بريء من قبائلها العشر = فإن تبدلت بآدى آدا
٥٠	٤٢١	لم يك ينآد فأسى انآدا فقد آراني أصل القعادا = أنصارهن إلى الشبان مائلة
٥١	٤٢٢	وقد أراهن عني غير صداد رأيت بقاء ودك في الصدود = هجرتك لا قلى مني ولكن = كهجر الحائمت الورد لما
٥٩	٤٢٣	رأت أن المنية في الورد تفيض نفوسها ظماً وتخشى حاما فهي تنظر من بعيد

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٦٣	٤٢٤	كأنه في الجلد توليع البهق = فيها خطوط من سوادٍ وبلق
٦٥	٤٢٥	سمعا حديثك أنزلا الأوعالا = لو أن عصم عما يتين ويدبل
٦٥	٤٢٦	على من الغيث استهلت مواطره = تذكرت بشراً والسماكين أيها
٦٥	٤٢٧	أكسّر لا عذب ولا برتل = تبسم عن مختلفات نُعلٍ
٦٦	٤٢٨	وسما جلاعنه الطلال موشها = فماحت به غر الثنايا مفلجاً
٦٧	٤٢٩	يرى بي أخلاء بقاع موضعا = هم منعوني إذ زيادُ كأنما
٦٧	٤٣٠	* إلا إن جيرانى العشبة رائح * أمن آل وسنى آخر الليل زائر
٦٨	٤٣١	ووادي العوير دونها والسواجرُ = تتابعن حتى لم تكن لي ربية
٦٩	٤٣٢	ولم يك عما خيروا متعقب

رقم الصنعة	رقم الشاهد		
٧٠	٤٣٣	ضدور القنا من بادىء ومعقب	= وأطنابه أرسانُ جُرْدٍ كأنها
٧٠	٤٣٤	سنا ضرمٍ من عرفج يتلهبُ	= كأن على أعرافه ولجامه
٧١	٤٣٥	كمعمعة السعف الموقد	= سبوحاً جوحاً وإحضارها
٧١	٤٣٦	من كفتها شداً كإضرار الحرق	= تكاد أيديها تهاوى في الزهق
٧٢	٤٣٧	فوق الجلادى إذا ما أمججا	= كأنما يستضمرمان العرفجا
٧٣	٤٣٨	عريشا عليه النار فهو محرق	= إذا اجتهدا شدا حسبت عليهما
٧٣	٤٣٩	سيدٌ تمطر جنح الليل مبلولٌ	= كأنه بعدما صدرن من عرق
٧٤	٤٤٠	بساحتهم زجر المنيع الشهر	= مطلاً على أعدائه يزجرونه
٧٥	٤٤١	خليع لجام فائز متمنح	= مفدئى مؤدى باليدين ملعن

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= بأيديهم مغرومة ومغالق
٧٥	٤٤٢	بشيرٌ بأرزاق العيال منيحها
		= دُعرتُ قلائص الثلج تحت ظلال
٧٦	٤٤٣	بمثنى الأيادي والمنيح المعقب
		= وأصفر من قدام النبع فرع
٧٧	٤٤٤	له علمان من عقب وضرس
		= هي الشفاء لدائي ان ظفرت بها
٨٥	٤٤٥	وليس منها شفاء الداء مبذول
		= وصاحب أبدا حلوا مُزًا
٨٧	٤٤٦	بحاجة القوم خفيفاً نرًا
		إذا تغشاه الكرى ابرحزًا
		كان قطناً تحته أوقزًا
		أو فرشاً محشوة إوزًا
		= فظل لنا يوم لذيذ بنعمة
٩١	٤٤٧	فقل في مقيل نحسه متغيب
		= تأخرت استبقى الحياة فلم أجد
٩٥	٤٤٨	لنفس حياةً مثل ان أتقدما
		فلسنا على الأعقاب تدمي كلومنا
		ولكن على أقدامنا تقطر الدما

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٩٧	٤٤٩	أعقبتها الغُبس منها عدما شغلت ثم أتت ترشفه فإذا هي بعظام ودمها فأفاقت فوقه ترشفه
٩٨	٤٥٠	خير أو غاب غاب عن كل خير = مرحبا بالذي اذا جا جاء ال = سألنا من أباك سراة تيم
٩٩	٤٥١	فقال أبي تسوده نزارا = وقد تحذت رجلي الى جنب غرزها
١٠٠	٤٥٢	نسيفا كأفحوص القطاة المطرق = ويشت مما كان يشعفني
١٠١	٤٥٣	منها ولا يسليك كاليأس = قتلوا ابن عفان الخليفة محرما
١٠٢	٤٥٤	ودعا فلم أر مثله مخذولا = قتلوا كسرى بليل مُحْرماً
١٠٣	٤٥٥	فتولى لم يمتع بكفن

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
١٠٤	٤٥٦	فإن ترفقى يا هند فالرفق أيمن وإن تحرقى يا هند فالخرق أشأم فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلم أخذنا بأفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع وقد عاد عذب الماء بحرا فزادني على ظمئى أن أبحر المشرب العذب شواهد في مسائل نحوية وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع مازال مُدَّ عقدت يده إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار تفقاً فوقه القلع السواري وجنّ الخازباز به جنوناً فكان مجيئ دون من كنت اتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
١٠٧	٤٥٧	
١١٠	٤٥٨	
١٢٢	٤٥٩	
١٢٣	٤٦٠	
١٢٦	٤٦١	
١٢٩	٤٦٢	

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
١٢٩	٤٦٣	وإن كلاباً هذه عشر أبطن = وأنت بريء من قبائلها العشر
١٣٣	٤٦٤	وهم أهلات حول قيس بن عاصم = إذا أدجوا بالليل يدعون كوثرًا
١٣٥	٤٦٥	اشدد يدك بمن تهوى فما أحد = يمضي فيدرك حيٌ بعده خلفًا
١٣٥	٤٦٦	ألا لا أرى ذا إمة أصبحت به = فتتركه الأيام وهي كما هيا
١٣٦	٤٦٧	فلا زال قبر بين تبنى وجاسم = عليه من الوسمى جود ووابل
١٤٨	٤٦٨	فينبت حوذانا وعوفاً منورا = سأتبعه من خير ما قال قائل
١٤٩	٤٦٩	يا أمته أخصبي العشيّه = قد صدت دقشاً ثم سندريّه
١٤٩	٤٧٠	إذا لم تستطع شيئاً فدعه = وجاوزه الى ما تستطيع
١٤٩	٤٧٠	أمور لو تدبرها حليمٌ = لهيب أو لحذر ما استطاعا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
١٥٢	٤٧١	= علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيري ، وعلق أخرى ذلك الرجل
١٥٦	٤٧٢	= * ويجمع ذا بينهن الإصارا *
١٦٣	٤٧٣	= المرء يأمل أن يعيش وطول عيش قد يضره = ها أناذا أمل الخلود وقد
١٦٣	٤٧٤	أدرك عقلي ومولدي حُجراً
١٦٤	٤٧٥	= * والعفو عند رسول الله مأمول *
١٦٤	٤٧٦	= * حرّموا الذي أمّلوا *
١٦٤	٤٧٧	= * وما قصدت من أهلها السوائكا *
١٦٩	٤٧٨	= * يأبى الجاهل ذو التنزى *
١٧١	٤٧٩	= * والعفو عند رسول الله مأمول *
١٧٢	٤٨٠	= * وما قصدت من أهلها لسوائكا *
١٧٢	٤٨١	= أرض لها شرفٌ سواها مثلها لو كان مثلك في سواها يوجد
١٧٣	٤٨٢	= حراجيجٌ ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
١٧٥	٤٨٣	<p>= إن التي ناولتني فرددتُها</p> <p>قتلت قُتلتَ فهاتما لم تُقتل</p> <p>كلتاها حلب العصير فعاطن</p> <p>بزجاجة أرخاهما للمفصل</p>
١٧٧	٤٨٤	<p>= * لنا قمرها والنجوم الطوالع *</p> <p>= قامت تبكيه على قبره</p>
١٧٧	٤٨٥	<p>من لي من بعدك يا عامر</p> <p>تركتني في الدار ذا غربلة</p> <p>قد ذل من ليس له ناصرُ</p>
١٧٩	٤٨٦	<p>= * إذا نهي السفية جرى إليه *</p> <p>= وأنت التي حبت كل قصيرة</p>
١٨٠	٤٨٧	<p>إلي وما تدري بذاك القصائرُ</p> <p>عنيت قصيرات الحجال ولم أرد</p> <p>قصار الخطا شر النساء البحائرُ</p> <p>= لقد شهدت قيس فما كان نصرها</p>
١٨٣	٤٨٨	<p>قتيبة الا عضها بالأبامم</p> <p>= وقد علم الأقوم ما كان داؤها</p>
١٨٤	٤٨٩	<p>بشعلان إلا الخزي ممن يقودها</p>

رقم المنحة	رقم الشاهد	
١٨٤	٤٩٠	فشّر مواطن الحسب الإباء = وإما أن تقولوا قد أبينا
١٩٢	٤٩١	إنّ لواءً ذاك أعيانا = علقنت لواءً تكرره
١٩٢	٤٩٢	وقبل اليوم عاجها قُدار = ولكن أهلكت لواءً كثيراً
٢٠٠	٤٩٣	إلى القبائل من قتل وإبأس = يأبها المشتكي عُكلاً وما جرمت
		إنّا كذلك إذ كانت همرجةً نسبي ونقتل حتى يسلم الناس
٢٠١	٤٩٤	فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ = وعينان قال الله كونا فكانت
٢٠٥	٤٩٥	حتى يعود الوصل كينونه = يا ليت أنا ضمنا سفينة
٢١٦	٤٩٦	* إحدى بني الحارث *
٢١٦	٤٩٧	* إحدى بلى *
٢١٦	٤٩٨	* إحدى ذوي يمن *
٢١٩	٤٩٩	* ما هذه الصوت *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢١٩	٥٠٠	* وهي فرعُ أجمع *
٢٢٠	٥٠١	* نقول هزیز الریح مرّت بأثاب *
٢٢٠	٥٠٢	* تواضعت .: سور المدينة . . *
		= بَرَهْرَهَةٌ رَوْقَةٌ رَخِصَةٌ
٢٣١	٥٠٣	كُخْرَعَوِيَّةُ الْبَانَةِ الْمَنْفَطِرُ فتور القيام قطع الكلام تفتت عن ذي غروب خصر
		= له الويل إن أمس ولا أم هاشم
٢٣٢	٥٠٤	قريب ولا السباسة ابنة يشكرا
		= أنتفحك الحياة وأم عمرو
٢٣٢	٥٠٥	قريب لا تزور ولا تزارُ
		= كأن لم نحارب يا يثين لو انها
٢٣٢	٥٠٦	تكشف غماها وأنت صديق دعوت النوى ثم ارتمينا قلوبنا
٢٣٣	٥٠٧	بأسهم أعداء وهن صديقُ
		= أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما
٢٣٥	٥٠٨	يضم الى كشحيه كفاً مخضبا
		= وقائع في مضرٍ تسعة
٢٣٦	٥٠٩	وفي وائل كانت العاشرة

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٣٧	٥١٠	سائل بني أسد ما هذه الصوت = يأبها الراكب المزجى مطيته
٢٣٧	٥١١	بردي يصفق بالرحيق الشلسل = يسقون من ورد البريص عليهم
٢٣٨	٥١٢	من لي من بعدك يا عامر = قامت تبكيه على قبره
٢٣٨	٥١٣	فراقك لم أبخل وأنت صديق = فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
٢٣٩	٥١٤	أعالها مرّ الرياح النواسم = مشين كما اهتزت رماح تسفهت
٢٣٩	٥١٥	نقما وإن عميت وطال غرورها = بغى النفوس معيدة نعمائها
٢٤١	٥١٦	تفتر عن ذي غروب خصر = فتور القيام قطع الكلام
٢٤١	٥١٧	وأخلفوك عن الأمر الذي وعدوا = إن الخليط أجدوا البين فانجردوا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٤٣	٥١٨	= * له الويلُ إن أمسى *
٢٤٣	٥١٩	= * اتفعلك الحياة *
٢٤٨	٥٢٠	= نعم الرفيق وكنت علق مضنة وأرى بنعف بلية الاحجار
٢٤٩	٥٢١	= فسقاك حين حللت غير فقيده هزج الرواح ودبمة لا تقلع
٢٤٩	٥٢٢	= فداوته عامين وهي قريبة أراها وتدنو لي مراراً وأرشف
٢٥٠	٥٢٣	= آل المهلب جد الله دابره أمسوارميا فلا أصل ولا طرف
٢٥٤	٥٢٤	= استغثن بأهل الملح ضاحية يركضن قد قلقت عقد الأطنيب
٢٥٥	٥٢٥	= * كما شرقت صدر القناة من الدم *
٢٥٥	٥٢٦	= فمضى وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عردت إقدامها
٢٥٥	٥٢٧	= لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
٢٥٧	٥٢٨	= * وقائع في مضر تسمة *

رقم الصفحة	رقم النامد	
٢٥٨	٥٢٩	= * من أجلك يا التي يتمت قلبي *
		= عليهم وقار الحلم من أجل أنني
٢٥٩	٥٣٠	به اتغنى باسمها غير معجم
		= إن القصائد يا أحيطل فاعترف
٢٥٩	٥٣١	قصدت اليك مجرة الأرسان
		= وأوقد للضيوف النار حتى
٢٥٩	٥٣٢	أفوز بهم اذا قصدوا لناري
		= فجاءت الينا والدجى مدلومة
٢٥٩	٥٣٣	رغوث شتاء قد تقرب عودها
		= يسقون من ورد البريض عليهم
٢٦٢	٥٣٤	بردى يصفق بالرحيق السلسل
		= قامت تبكيه على قبره
٢٦٢	٥٣٥	من لي من بعدك يا عامر
		تركتني في الدار ذا غربلة
		قد ذل من ليس له ناصر
		= فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
٢٦٢	٥٣٦	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
٢٦٣	٥٣٧	= * إنارة العقل مكسوف بطوع هوى *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= فتور القيام قطع الكلام
٢٦٦	٥٣٨	تفتر عن ذي غروب خصر
		= يبكي الغريب عليه ليس يعرفه
٢٦٧	٥٣٩	وذو قرابة في الحي مسرور
		= أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما
٢٦٧	٥٤٠	يضم الى كشحيه كفاً مخضباً
٢٧٤	٥٤١	= * كفاي ولم أطلب قليل من المال *
		= كأنهن خوافي أجدل قـرم
٢٧٧	٥٤٢	ولي ليسبقه بالأمعز الحرب
		= قطوب فما يلقاه إلا كأنه
٢٧٨	٥٤٣	زوى وجهه أن لأكه فوه حنظل
		= ولم أمدح لأرضيه بشعري
٢٧٨	٥٤٤	لثيها أن يكون أفاد مالا
		= ألا هل أتاها على نأيها
٢٧٩	٥٤٥	بما فضحت قومها غامد
		= ولكن نصفالو سببت وسبني
٢٧٩	٥٤٦	بنو عبد شمس من مناف وهاشم

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٨٠	٥٤٧	= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأنثافي والرسوم البلاغ
٢٨٠	٥٤٨	= ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد
٢٨٠	٥٤٩	= أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً عفواً وعافية في الروح والجسد
٢٨١	٥٥٠	= إذا كنت ترضيه وترضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب احفظ للعهد
		وألغ أحاديث الوشاة فقلماً يحاول واشس غير هجران ذي ودّ
٢٨١	٥٥١	= وكمتا مدمّة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
		= قضى كل ذي دين فوق غريمه وعزة ممطول معني غريمها
٢٨٢	٥٥٢	= واذا تنور طارق مستطرق نبحت فدلته عليه كلابي
٢٨٢	٥٥٣	= جفوني ولم أجف الأخلاء إنسي لغير جميل من خليلي مجمل
٢٨٢	٥٥٤	

رقم المنحة	رقم الشاهد	
٢٨٣	٥٥٥	= هوينني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالي
		= يرنو إلى وأرنو من أصادفه
٢٨٣	٥٥٦	في النائيات فأرضيه ويرضيني
		= سثلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً
٢٨٣	٥٥٧	فسيان لا حمد لديك ولا ذم
		= ولقد أرى تغني به سيفانة
٢٨٣	٥٥٨	تصبي الحليم ومثلها أصباه
٢٨٤	٥٥٩	= بعكاظ يعيش الناطرين اذا هم لمحو شعاعه
٢٨٤	٥٦٠	= علموني كيف أبكيهم اذا خفف القطين
٢٨٧	٥٦١	= * ألاك بنوخير وشر كليهما *
		= وراكضة ماتستجن بجنة
٢٨٨	٥٦٢	بعير حلال غادرته مجعفل
		= غير مأسوف على زمن
٢٨٩	٥٦٣	ينقضي بالهم والحزن
		= ليس بالمنكر إن برزت سبقا
٢٩٤	٥٦٤	غير مدفوع عن السبق العراب
٢٩٥	٥٦٥	= * مقالة أن قد قلت *

رقم الصفحة	رقم التامد	
٢٩٥	٥٦٦	= * ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى *
٢٩٦	٥٦٧	= * مثل ما أثمر حمّاض الجبل *
٢٩٦	٥٦٨	= * واذا ما مثلهم بشر *
٢٩٦	٥٦٩	= * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت *
		= وأقسم لو صلحت يمين شيء
٢٩٧	٥٧٠	لما صلح العباد له شمالا
		= لو طبخت قدر على فرسخ
٣٠١	٥٧١	أو بنري ثغر بأعل التنور
		وكان يجمي القدر كل السورى
		بكل ماضى في الحد غضب بتور
		وكنت في السند لوافيتها
		يا عالم الغيب بما في القلور
		= لو يطيقوا أن ينزلوا فترلنا
٣٠٢	٥٧٢	وأخو الحرب من أطاق النزولا
		= من كل من ضاق القضاء بجيشه
٣٠٤	٥٧٣	حتى ثوى فحواه لحد ضيق
		= الشمس طالعة ليست بكاسفة
٣٠٧	٥٧٤	تبكي عليك نجوم الليل والقمر

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٣٠٩	٥٧٥	= فإنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب
٣١٠	٥٧٦	= أيا شجر الخابور مالك مورقنا كأنك لم تجزع على ابن طريف